

## قراءة في مشهد فلسطيني مهشم



بقلم: خليل شاهين

يثير تماسك أجزاء اللعبة المتحركة فضول الصغار فيغريهم بتفكيكها بحثاً عن سر تناغم إيقاع الحركة، وعندما يفعلون يعجزون غالباً عن إعادة تركيب الأجزاء المفككة... هذا ما يسميه الكبار "تخريباً" بأيدي أطفال لا يعينهم وعيهم بعد على فهم "سر" ترابط أجزاء اللعبة، ومدى "التخريب" الذي يصيبها إن طال العبث أحد أجزائها.

معظمنا فعل ذلك صغيراً، ونال توبيخاً عن فعل عبثي رفض الإقرار بمسؤوليته عنه، مدعياً أنه كان يحاول "إصلاح" خلل ما في اللعبة. في مثل هذه الحالات، يقدم دفاع الأطفال عن سلوكهم تفسيراً لهذا السلوك، لكنه لا يبرر فعل "العبث التخريبي". ما يبرر الفعل هنا، مستوى الوعي الطفولي في سياق تشكله واكتشافه لما حوله، ومن ضمن ذلك تراكم المعرفة من الخبرات المكتسبة من فعل الفك والتركيب ومحاولة الابتكار مرة تلو الأخرى، تماماً كما تُكتسب مقدرة السير لدى الأطفال مع تكرار الكوبات، حتى أن إلحاق بعضها أذى بالطفل لا يردعه عن إعادة المحاولة حتى يتمكن من السير منتصب القامة في نهاية المطاف.

الملفت أن هذا السلوك الطفولي يقفز "جزئياً" إلى الأذهان لدى مراقبة السلوك "الطفولي المغامر" للقوى المهيمنة في النظام السياسي الفلسطيني، لاسيما منذ تتالي تداعيات أحداث غزة. وأقول "جزئياً" لأنه خلافاً لإغراء التفكير لأجزاء اللعبة المتناسكة لدى الأطفال، أقدم بعض الفلسطينيين على تفكيك المفك أصلاً.. لكن المشترك في الحالتين، فعل التفكير بحد ذاته، والنتيجة النهائية المتمثلة بالعبث التخريبي، وتدني مستوى الوعي.

تفكيك المفك، وتقسيم المقسم، عنوان ممارسة سياسية سائدة لا تقوى على إعادة تجميع أجزاء الجسم الفلسطيني، فتتمتع في فعل التفكير بلا هدي، مدعية أنه سينتهي بمعجزة إعادة التركيب، والنتيجة: تهشيم المشهد الفلسطيني العام.

ومثل هذه الممارسة السياسية لم تبدأ بأحداث غزة، وامتداد منطق المحاصصة السياسية بين حركتي "فتح" و"حماس" إلى المحاصصة الجغرافية، بل قبل ذلك بكثير. وربما يجوز القول إن ما حدث كان نتيجة لتهشيم المشهد الفلسطيني، فزاده تهشيماً على تهشيم. ولا جدوى ترتجي، هنا، من الخوض في جدل حول أيهما أسبق البيضة أم الدجاجة، طالما أن العلاقة السببية بين الاثنتين قائمة بوضوح لا يخضع لجدل.

وتهشم المشهد يطال كل الحقول والميادين: الجغرافيا، الديموغرافيا، الاقتصاد، الثقافة، الفكر، بنية المجتمع، والسياسة أيضاً. لكن الأخيرة ذات بعد أشد خطورة، ففي نجاعتها أو إخفاقها تكمن العلاقة السببية مع مدى تقدم أو تراجع الإنهيار في باقي الحقول والميادين. ذلك أن فقدان البعد الوطني الجمعي في السياسة، يفضي إلى مزيد من التفكك، فيما يؤدي تفكك المبنى السياسي العام نفسه إلى خطورة تدنو من الكارثة الوطنية، لأنها تمس "الكيان" بمفهومها الشامل لمجمل عناصر توحيد وتجسيد الهوية الوطنية (القومية) لشعب ما على أرضه.

في الحالة الفلسطينية، لا مبالغة في ادعاء اقتراب تفكك المشهد من الكارثة الوطنية، لأن غياب الدولة المجسدة للهوية القومية، ظل يلقي عبء تجسيد هذه الهوية وربطها بالجغرافيا على عاتق المجتمع السياسي عموماً، ولا يمكن للانهايار السياسي وتفككه على مقاسات نطاقات جغرافية توغل في التفكك إلا أن يفقد السياسة ذاتها قدرتها الجمعية؛ أي أن يسهم في تفكيك "الكيان" الموحدة وتشظيها على مقاسات "كيانات" محلية تتنازع النفوذ والتمثيل الشرعي، حتى تقترب من مشاهد الممالك الأندلسية في مآلها نحو الانهيار.

حدث كل ذلك قبل "غزوة غزة" من قبل حركة "حماس"، ولئن كان صعباً التاريخ للحظة بدء التفكك، لكن ما يمكن الجزم به أن انطلاق مسار "أوسلو" لعب دوراً حاسماً في الوصول إلى التشظي الراهن في المشهد الفلسطيني العام. كانت "أوسلو" تعبيراً عن تكيف السياسة في نطاق جغرافيا الكانتونات التي انتعشت في أذهان الإسرائيليين مع تكيف سلطة الحكم الذاتي بداية في نطاق التقسيمات الأولى ذات الطابع "الكانتوني" في مناطق (أ، ب، ج)، ثم تطورت لتستنتج الأوساط الإسرائيلية الحاكمة من قدرة الفلسطينيين على التكيف داخل الحصار والجدران وعلى أطراف المستوطنات، استسلاماً أمام مشروع الفصل العنصري ضمن كانتونات تهشم مشروع الدولة المستقلة وفق الرؤية الفلسطينية، وتعيد تحديده كمشاريع ممالك محلية تفتقر إلى سلطة مركزية قابلة للتحويل إلى الدولة الجمعية.

أيهما سهل تقدم مشروع الآخر؟ تفكك المشهد الفلسطيني في سياق التكيف

مع نتائج المشروع الإسرائيلي الجاري فرضه بالقوة على أرض الواقع، أم استجابة المشروع الإسرائيلي لواقع مفكك أصلاً يغري بمزيد من التفكير؟ في الواقع لا تستحق اللحظة الراهنة تديد الجهد على محاولة الإجابة، طالما أن السؤال الأهم اليوم هو: هل من مخرج من الأزمة الراهنة من دون مشروع نهوض قومي جمعي قادر على مواجهة مشروع التفكير والتهشيم الإسرائيلي، لا التكيف مع نتائجه؟

تبدو الإجابة صعبة، لأن مثل هذا المشروع النهوضي القادر على تجسيد "الكيان" غير ممكن من دون حركة وطنية تحمله. والأشد صعوبة كيف يمكن بناء هذا المشروع في لحظة أقول الحركة الوطنية التقليدية، وفشلها ليس في تحقيق مشروع تحول السلطة إلى دولة فحسب، بل وحتى الحفاظ على مبنى السلطة المركزية ذاتها من مخاطر تكيفها مع "جغرافية أوسلو" والتفكك إلى سلطات محلية في نطاق الكانتونات الجاري فرضها على أرض الواقع؟

ولم يقتصر تهشم المشهد الفلسطيني العام على تكيف النظام السياسي في نطاق "جغرافية أوسلو"، أو حتى ما دون ذلك منذ بناء الجدار وعزل الأغوار وتسريع تهويد القدس، بما في ذلك سعي حركة "حماس" ذاتها للحاق بركب من سبقها في عملية التكيف هذه، بل امتد ليشمل خارطة الانتشار الفلسطيني في كل مكان؛ ففي الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨ يخوض الفلسطينيون معركتهم وحدهم دفاعاً عن هويتهم القومية ووجودهم على أرضهم في مواجهة سياسة التمييز ونفي الآخر والطابع اليهودي للدولة. وفي مخيم نهر البارد، تدمير تمتد مساحته يوماً تلو يوم تحت شعار القضاء على بضع عشرات من "فتح الإسلام" بتأييد ضمني من منظمة التحرير، الممثل الشرعي لآلاف اللاجئين ممن فقدوا مساكنهم البائسة أصلاً، وفي باقي المخيمات إفقار وتضييق لوضع الشبان أمام خيار وحيد هو اختيار "التوطين" في أوروبا أو كندا أو استراليا. وفي العراق، ذبح وملاحقة وتهجير للاجئين الفلسطينيين على أيدي الميليشيات الطائفية.

في ظل هذا الوضع المهشم، تتفكك السياسة أو "السياسات الفصائلية" ذاتها لتتصارع في مجتمعات أو تجمعات الفلسطينيين، سعيًا وراء تعظيم النفوذ في "غيتوات" تبدأ من قطاع غزة، مروراً بالضفة الغربية، وربما ليس انتهاء بمخيمات لبنان... وفي سياق كهذا، جاءت أحداث غزة لتعكس تكيف سياسة حركة "حماس" في نطاق "كانتون" قطاع غزة أولاً، وتهشم السياسة العامة للحركة -في ظل افتقارها لآية رؤية قومية جامعة للشعب الفلسطيني- إلى سياسات نفوذ محلية تخوض الصراعات داخل الكانتونات والغيتوات الفلسطينية الأخرى.

ولأن طرف الصراع المقابل، في حركة "فتح"، يفترق كذلك لرؤية وطنية جامعة، فقد اختار انتخاب سلسلة إجراءات تبدأ بإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل حكومة في الضفة الغربية، مغلباً التكيف هذه المرة أيضاً، مع ما تبقى له من جغرافيا يمارس فيها النفوذ.

عند هذه اللحظة يتم تفكيك المفكك أصلاً، من قبل طرفي الصراع الداخلي بامتداداته الإقليمية والدولية، وينقل الطرفان من استعصاء المحاصصة السياسية إلى انفتاح أفق المحاصصة الجغرافية على واقع مقسم جاهز بفعل السياسة الإسرائيلية لتقديم الولاء للسلطات المحلية الأكثر قوة ونفوذاً. وعند هذه اللحظة أيضاً، ينقسم ما كان يعتقد أنه سلطة مركزية موحدة إلى سلطتين لا مجرد "حكومتين" لا تحكمان في الضفة والقطاع، في سياق يفتح على إغراء استنساخ تجربة السلطة لتفرخ سلطات ومليشيات محلية في المزيد من الغيتوات في الضفة الغربية ومخيمات لبنان على الأقل.

ويتفكك السلطة المركزية مع الإنهيار المدوي للمؤسسة الأمنية في قطاع غزة، يتضح كم كانت هذه السلطة نمرًا من ورق، وقبل ذلك كم كان وهما الرهان على تحويلها إلى دولة. ماذا يحمل ذلك من دلالات؟ ربما الكثير، لكن أهمها أن مشروع السلطة لم يكن جمعياً بالمعنى الذي يخص الفلسطينيين ويعكس تطلعاتهم لبناء هويتهم القومية، وإن حمل برنامج دولة الضفة والقطاع غير الجمعية أصلاً، كما أن مجتمع الضفة والقطاع المنفصلين جغرافياً لم يشكلوا يوماً "مجتمعاً مدنياً" قادراً على كبح الانزلاق نحو حروب الميليشيات والعائلات والمساهمة في تحويل مشروع السلطة الموحدة إلى دولة، والأهم أن نمو قوة ونفوذ حركة "حماس"، وصمودها رغم الحصار، والضغط في قطاع غزة على الأقل، كان الوجه الآخر لأفول الحركة الوطنية وبرنامجهما في إطار منظمة التحرير، وكان تعبيراً عن مازق تحقيق ما يعرف بالمشروع الوطني القائم على فكرة دولة الضفة والقطاع.

هل من مخرج؟ نعم، ولكن بتبني مشروع نهوض قومي جمعي قادر على مواجهة مشروع التفكير والتهشيم الإسرائيلي أولاً. ومثل هذا المشروع لا بد أن يقاوم إغراء التكيف ببناء سلطات النفوذ المحلية على ما تبقى من أرض

لمجتمع الضفة والقطاع. إنه مشروع يستفيد من تجربة استعصاء إعادة بناء السلطة في مشهد مهشم في ظل وصول حل الدولتين إلى نهايته، على الأقل قبل إعادة توحيد المشهد ذاته. ولكي يكون جمعياً لا بد من أن يعبر عن مصالح الفلسطينيين جميعاً، وعن ضرورة إعادة بناء "الكيان" ببعث الهوية القومية للشعب، على قاعدة ربطه بجغرافيا الوطن التاريخي، الأمر الذي يعني الانطلاق في بناء هذا المشروع من التمسك بحق الفلسطينيين جميعاً في تقرير المصير في نطاق فلسطين التاريخية؛ أي تمسك الفلسطينيين في الضفة والقطاع وأراضي ٤٨ بحقهم كشعب أصلي في العيش على أرض الوطن، وكذلك التمسك بحق اللاجئين في العيش على أرض الوطن كجزء من الشعب الفلسطيني، من دون أن يعني ذلك نفي حق الإسرائيليين اليهود في العيش كشعب على الأرض ذاتها.

باختصار، مشروع النهوض القومي لا يمكن له أن ينطلق في توحيد الشعب إلا من فكرة الحق في الأرض، بغض النظر عما إذا كانت نتيجة ذلك النضال في سبيل الدولة ثنائية القومية، أم الدولة الديمقراطية العلمانية. ففي نهاية المطاف، سيبقى النضال ضد الطابع اليهودي لإسرائيل ودولتها أكثر من مجرد مهمة فلسطينية تاريخية، إنه مهمة كل البلدان والقوى الديمقراطية المناهضة للعنصرية في العالم، تماماً كما كانت مهمة النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مهمة عالمية بامتياز حتى تحقق انهيار هذا النظام.

ويتطلب مشروع كهذا بحجم الشعب الفلسطيني بناء حركة وطنية قادرة على قيادة الشعب في أماكن تواجد كافة، وحيث أن العنوان المتاح لتمثيل الفلسطينيين جميعاً هو منظمة التحرير، فلا يعقل ألا يتم تركيز كل الجهود على إعادة بناء المنظمة من جديد، لتحمل مثل هذا البرنامج الجمعي، لا أن يتم استدعاؤها للاستقواء بقرارات مجلسها المركزي ولجنتها التنفيذية في أوقات احتدام الصراع على "شرعية التمثيل".

وإذا كان تحقيق هذه المهمة لا يزال بعيد المنال، فإن نقطة البدء المتاحة تتمثل اليوم بنزول حركتي "حماس" و"فتح" عن قمة الشجرة التي صعد إليها كل منهما، وذلك بالتراجع عن حرب الإجراءات المتبادلة التي اتخذت حتى الآن في قطاع غزة والضفة الغربية، وإلغاء مستوى التشكيل الحكومي أو "تجميده" على الأقل، طالما أن الصراع والمحاصصة يتركزان على حكومة لا تحكم، وتشكيل قيادة وطنية موحدة بدلاً عن الحكومة، بما يفتح المجال للحوار حول إعادة بناء النظام السياسي في إطار منظمة التحرير، وكذلك بناء مشروع قومي جامع بمشاركة الجميع. ومن دون ذلك، ستتواصل وتتسع "حروب الشرعية والتمثيل" في شتى الكانتونات والغيتوات الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات، والضحية ستكون أولاً وحدة الشعب وقضيته القومية، مع استمرار عبث التفكير من دون إعادة تركيب. وعندما، لن يرى الفلسطيني في المرأة غير صورته مهشمة.

- ◆ هل من أفق لتجسيد مبدأ الشراكة كمخرج للأزمة ص (٢)
- ◆ بين الواقع والوقائع .. جدل حول آفاق ومقومات تحقيق البرنامج الوطني ص (٩)
- ◆ من حكومتين داخل حكومة إلى حكومتين لسلطتين! ص (٤)
- ◆ قضية عزمي بشارة .. قضية فلسطيني ٤٨ ص (١٢)
- ◆ "التشريعي" دخل حالة موت سريري .. وعلامات استفهام حول سبل إنقاذه ص (٥)
- ◆ "حكومة أولمرت الثانية" - إلا البرنامج السياسي! ص (١٤)

بعد انتقال المحاصصة من السياسة إلى الجغرافيا

# هل من أفق لتجسيد مبدأ الشراكة بين "فتح" و"حماس" كمخرج للأزمة الراهنة؟

كتب فايز أبو عون:



دمار (أ ب)

تم الانقلاب والسيطرة عليها كونها كانت تابعة للرئيس، أوضحنا مراراً وتكراراً أن ما هو للرئيس من هذه الأجهزة، هو للرئيس، وما هو للحكومة ولوزير الداخلية مثل جهاز الشرطة، والأمن الوقائي، والدفاع المدني، هو للحكومة ولوزير الداخلية، وكان على الحكومة العمل من خلال هذه الأجهزة على توفير الأمن والأمان لجموع المواطنين على حد سواء".

وفيما يتعلق بالشراكة، قال أبو النجا: الشراكة التي تحدثوا عنها ولم يعملوا بها، بل انقلبوا عليها وعلى الشرعية الفلسطينية، لم ترفضها "فتح"، بل جاءت كحاجة ملحة لحالة فلسطينية للخروج من المأزق التي وضعتنا به حركة "حماس"، وذلك بدليل أنه عندما شكلت "حماس" حكومتها، لم تسع "فتح" للانقلاب عليها، بل وافق الرئيس ومن منطلق الصلاحيات المخولة له، على أن يُشكل إسماعيل هنية حكومته، كما أصدر مرسوماً آخر يقضى بتولي هنية للمرة الثانية رئاسة الحكومة، على الرغم من أن القانون يعطيه الحق في الامتناع عن ذلك.

وأردف: طالما قلنا وأكدنا أن هناك اجتماعات تتمخض عن اتفاقات كانت تجري في العاصمة المصرية القاهرة، قبل وقت انقلاب "حماس" على الشرعية، وعلى الأجهزة الأمنية، وعلى "فتح" نفسها، وقلنا أن هناك لجنة مشكلة لإعادة صياغة منظمة التحرير وبنائها، وأن حركة "فتح" لم تمنع على الإطلاق في أن تتم المبادرة لتفعيل المنظمة ومشاركة جميع الأطر السياسية والفصائل فيها، متسائلاً: هل كانت حركة "فتح" استولت على منظمة التحرير ومؤسساتها منذ وجدت، أو أنها استقرت بأي من مواقعها القيادية، أم الذين خططوا في نهار ونفذوا في ليل الانقلاب الذي لم يُبق ولم يذر؟!

ونفى أبو النجا أن يكون في حركة "فتح" تيار انقلابي، كما تقول وتدعي حركة "حماس"، قائلاً: ما قالوه هو عبارة عن أسطوانة مشروخة، مل الجميع من سماعها لتبرير جرائمهم التي ارتكبوها عن سبق إصرار وترصد، ولكن يمكن القول إن هناك جهات غير منضبطة هنا وهناك في "فتح" و"حماس" أيضاً، وهذا ما استعرضناه في لقاءاتنا التي عُقدت برعاية الأشقاء المصريين، وجميع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية.

وشدد على أن "عهد التفرد بالسلطة انتهى إلى غير رجعة، وبالتالي لا يمكن لأي من الفصيلين الكبيرين على الساحة الفلسطينية أن يقود السلطة بمفرده، كما أن ذلك ليس مطلوباً أو مطروحاً بالمطلق، بل المطلوب والمطروح هو شراكة واسعة في كل شيء، وفي منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة بنائها ومؤسساتها جميعاً، ولكن الحديث عن ذلك سابق لأوانه، لأن الجرح الذي أذنته "حماس" بفعلتها هذه لن يُشفى سريعاً.

## خريشة: "فتح" حركة شعب، وما حدث لا يغير من نهجها

من جانبه، قال النائب المستقل في المجلس التشريعي الدكتور حسن خريشة، "إن حركة فتح كانت وما زالت دائماً كما عهدناها هي حركة الشعب الفلسطيني، كما كانت دائماً حريصة أيضاً على مشاركة الكثيرين معها في السلطة، ولكن حالة الاصطفاف الحاد في المجتمع الفلسطيني ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، التي تطورت إلى حالة انقلاب عسكري وسياسي وإقصاء للأخر، جعل لدى "فتح" شكلاً آخر من أشكال محاولات العودة للسلطة مرة أخرى".

وأضاف: إذا أردنا الحديث عن مفهوم حركة "فتح" للعودة إلى السلطة، فما حدث لا يغير من نهجها شيئاً، بل هي منطلقة من مبادئ الديمقراطية التي آمنت بها وطبقها على أرض الواقع، كما هو في الانتخابات التشريعية الأخيرة، مشيراً إلى أن "الحركتين مارسنا عملية الإقصاء، وإبعاد الآخر، وهناك تجارب واضحة للعيان على هذا الصعيد في العديد من الوزارات، والمؤسسات التي تسلمتها الحركتان وعينتا فيها من أنصارهما.

وتابع: "فتح" فكفر وكبد، تؤمن بالشراكة السياسية والوظيفية، وقد طبقها في السابق، ولكن في الوقت الحالي، وبعد أن سعت "حماس" إلى الانقلاب على الشرعية، وعلى الأجهزة الأمنية، في محاولة منها إلى إلغاء "فتح" وتثبيت موقفها على الأرض، لا يمكن الحديث في الوقت الراهن عن الشراكة الحقيقية المبنية على التفاهم والاحترام المتبادل، وقبول الآخر، لأنه أصبحت هناك غصة في القلب تحتاج إلى وقت طويل لعلاجها.

لم يختلف اثنان على أنه لو تم تكريس مبدأ الشراكة الحقيقية قولاً وفعلًا، وليست المحاصصة، كما حصل في جميع اللقاءات التي عُقدت بين الحزبين الكبيرين "فتح" و"حماس"، إما برعاية مصرية في القاهرة، وإما برعاية سعودية في مكة، والتي تمخضت عن اتفاقات على هذه المحاصصة؛ سواء في الحكومة، أم في القرار السياسي، أم تقاسم السلطة، والصلاحيات، لكان ذلك وصل بالكل الفلسطيني دون استثناء إلى بر الأمان، الذي ما زال الجميع يشهده بعد هذه الكارثة للخروج من دوامة العنف، والعنف المضاد، التي سقطت نتيجتها مئات الضحايا بين قتيل وجريح.

وفي هذا الإطار، وبعد أن حل ما حل من تغييرات جذرية تؤثر على النظام السياسي الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية الخاضعة للرئيس محمود عباس، وحكومة الطوارئ، أم في قطاع غزة الخاضع لحركة "حماس" وحكومة هنية المقالة، كان لا بد من معرفة ما إذا كانت الرغبة ما زالت موجودة لدى طرفي النزاع في لفظ الماضي، والمضي قدماً نحو هذه الشراكة، التي لا يمكن لأحد السير من دونها، أو إلغاء الآخر أو إقصاؤه، في وقت يؤكد فيه عدد من القيادات السياسية أن أسلوب التفرد والهيمنة الذي بات السمة الغالبة على الفريقين هو الذي أوصل الفلسطينيين إلى ما هم فيه الآن.

## حلس: "فتح" تشعر بالألم، وغيرها يشعر بالعار

وكان عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" أحمد حلس، قال في مؤتمر صحافي بعد أحداث غزة، أن حركة حماس "أوصلتنا إلى طريق مسدود، ونحن خسرننا هذه الجولة التي لم تكن نفاخر أن نكون جزءاً منها، ونيبارك لحماس انتصارها على الشعب الفلسطيني وعلى السلطة وعلى "فتح"، وإذا كان أبناء "فتح" يشعرون بالألم، فغيرهم يشعر بالعار".

وأضاف حلس أنه مطلوب الآن من قيادة "فتح" القيام بإجراء تحقيقات جديّة حول ما حدث في قطاع غزة "من دون اللجوء إلى الفضائح"، مطالباً "أبناء فتح بعدم مغادرة قطاع غزة لثلا يساء فهم ذلك"، وداعياً القيادات إلى التواجد بين جماهير الشعب الفلسطيني، وعدم إثارة أية قضايا اجتهادية أو داخلية، واستخلاص العبر وعمل مراجعات حقيقية لما حدث، قائلاً: أنا أول من يقدم نفسي للمحاسبة.

وتابع: ماذا استفادت "حماس" حين عبثت وخربت مكتب الرئيس أبو مازن، ومكاتب السلطة، ومنزل الشهيد ياسر عرفات؟ نحن لا نعرف حكومتين، بل حكومة واحدة هي التي شكلها الرئيس عباس، لأنه لا يمكن لحكومة أن تضرب مؤسساتها، وتبقى تقول عن نفسها أنها حكومة وحدة وطنية، كما أنه كيف لحكومة أن تطارد موظفيها في الليل، وتطلب منهم الدوام في النهار.

وأشار حلس إلى أن حركة "فتح" وبعد ما ألم بها، تدرس الآن كل الإمكانيات التي من خلالها ستعمل على حماية الشعب الفلسطيني، وترتيب الوضع الداخلي لها، وتدعو كل الفتاويين في القطاع للعمل في مكاتب الحركة حتى لو تعرضوا للقتل، موضحاً أن هناك اتصالات تجري مع الجناح العسكري لحركة "حماس" لمعالجة القضايا اليومية والميدانية، وهذه الاتصالات لن تتوقف، أما على المستوى السياسي فلم تحدث أية اتصالات.

## أبو النجا: الحديث عن الشراكة سابق لأوانه

وقال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" إبراهيم أبو النجا: إن حركة "فتح"، وخلال السنوات الطوال الماضية، أثبتت أنها صاحبة مشروع الوحدة الوطنية، ودلالة ذلك الطبيعة الوجودية الجبهوية العريضة في منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها كافة، بدءاً بالمجلس الوطني، وانتهاءً بأية دائرة من دوائرها، مضيفاً أنها "أثبتت ذلك، وعكست رؤيتها على أرض الوطن من خلال أول تجربة انتخابية ديمقراطية، حيث لم يُسجل على "فتح" أنها قامت بعملية إقصاء واحدة، كما يفعل الآخرون وفعلوا، لأن صيغة منظمة التحرير واضحة حتى هذه اللحظة، وصيغة السلطة الوطنية بمؤسساتها التي جاءت نتيجة الانتخابات واضحة أيضاً".

ونوه إلى أن "حركة فتح لم تنفرد بمقاعد أية حكومة من الحكومات التسع التي شكلت حتى الانتخابات الأخيرة"، موضحاً أنه "فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية، التي

وقال خريشة: أنا لا أؤمن أنه كان هناك تيار انقلابي داخل "فتح"، كما تروج لذلك حركة "حماس"، وسعت إلى الانقلاب من خلال ما روجته وصدقته وأمنت به أخيراً، بل هناك صراع بين ما هو قديم متمثلاً بلجنتها المركزية، ومجلسها الثوري، وبين ما هو جديد في الدماء الشابة داخل أطر الحركة جميعها.

وبين أن "قيادة حركة فتح، وعلى الرغم من أنها شاخت، ما زالت تقود الحركة، ولم تترك مجالاً أمام الأجيال الشابة لتتبوأ مناصب قيادية في الحركة، ما جعل هذه الأجيال تشعر وكأنها تعمل كشغيلة عند مجموعة من الأشخاص، موضحاً أنه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، الكثير من هذه القيادات، رشحت نفسها للانتخابات، ودعت الأجيال الشابة للتصويت لها وانتخابها".

وتابع: هذا يؤكد عدم وجود تيار انقلابي في "فتح"، وإنما أزمة، كما هو حال كل التنظيمات على الساحة الفلسطينية، موضحاً أن هناك شخصاً في الحركة كانوا هم أصحاب الممارسات السيئة، ولكن "فتح" بمجملها هي صاحبة مشروع تحرري، وتمثل حركة الشعب الفلسطيني، وبالتالي من حق أي شخص أن يكون فيها ويتدرج في أطرها التنظيمية.

ونوه خريشة إلى أن نتائج الانتخابات الأخيرة كانت فرضت واقعا جديدا، وقال: على "فتح" و"حماس" أن تتعايشا في كل المواقع، وهذا كان وما زال بحاجة على ثقافة جديدة تؤكد على التعايش والتصالح والتسامح وقبول الآخر، كما أنه بحاجة إلى وقت لتطبيقه وإعادة الثقة بين الطرفين.

## موسى: "حماس" أعطت

وما زالت الفرصة لشراكة حقيقية بدوره، أوضح القيادي في حركة "حماس"، يحيى موسى، أن "حركة حماس أعطت الفرصة تلو الأخرى لتثبيت مبدأ ومفهوم الشراكة الحقيقية الذي لا يخرج عن مفهومها للديمقراطية والتمثلة بالعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، ولا يمكنها بالمطلق أن تفهم الشراكة على أنها محاصصة بين فريقين على الساحة الفلسطينية، وما زالت تؤمن وتنادي بهذه الشراكة مهما حصل، لأن ما حصل كان لا بد أن يحصل من أجل السير بسفينة الشعب الفلسطيني إلى بر الأمان، لأن نجعل البعض يقوم بخرقها لتغرق جميعاً".

ولفت موسى إلى أن "أوضاع الشعب الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية في السابق، قامت على أوضاع مختلة الموازين، وكان فيها الكثير من الظلم والإقصاء، وذلك وفق رؤية وأجندة خارجية ووفق اتفاقات أو سلو"، موضحاً أن "الأطراف الأخرى وعلى رأسها حركة "فتح" كانت ترفض مبدأ الشراكة الحقيقية في كل شيء، بما فيها مؤسسات المنظمة، ولكننا على الرغم مما حدث، والذي لم تكن نتمناه، ما زلنا ندعو إلى إلغاء القرارات كافة التي اتخذها الرئيس عباس، والعودة للحديث عن شراكة حقيقية، لأن الوطن للجميع، ويتسع للجميع".

البردويل: "حماس" ترفض "حكومة دايتون"! ولم يختلف رأي الدكتور صلاح البردويل، الناطق باسم كتلة "التغيير والإصلاح" في المجلس التشريعي عن رأي من سبقه، وإن كان أكثر حدة، كونه رفض الاعتراف بحكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض، واصفاً إياها بحكومة "دايتون"، وقال إنها "غير قانونية باعتبارها لم تأخذ الموافقة من المجلس التشريعي".

وقال البردويل: ما زلنا نتمسك بالشراكة السياسية ووحدة الوطن ووثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة المكرمة، وأطالب الرئيس بالتراجع عن قراراته التي اتخذها بشأن حكومة الوحدة الوطنية، محذراً مما وصفه "التمادي في الجرائم القانونية".

وأوضح أنه "منذ فوز حركة "حماس" في الانتخابات، عملت مجموعات انقلابية على إشاعة الفتان الأمني من خلال أمن الرئاسة والأمن الوطني والأمن الوقائي، وعملت على إفساح وزير الداخلية والاستمرار في حالة السلبية لإفساح فك الحصار"، مطالباً العالم "بإجراء مقارنة بين الأوضاع السائدة في غزة (حالياً) حيث تسود حالة من الاطمئنان والهدوء والتسامح بعد القضاء على رؤوس الفتنة، وبين الأوضاع السائدة في الضفة تحت ظل حكومة دايتون التي تمارس المزيد من الجرائم ضد أبناء الشعب في الضفة تحت أمن الرئيس عباس وعصابات (محمد) دحلان".

وكان موسى نفى أن تتمكن "حماس" من قيادة الساحة الفلسطينية بمفردها، كما نفى أن تتمكن "فتح" من ذلك أيضاً، مؤكداً أن لا أحد يستطيع إقصاء الآخر، وقال: إذا افترضنا أن "فتح" حصلت في الانتخابات القادمة على ما نسبته 70٪ من الأصوات، لا يمكنها أن تقود الساحة إذا لم تتمكن "حماس" من ذلك، وإيضاً العكس تماماً بالنسبة لـ "حماس" إذا لم تتمكن "فتح" من ذلك، وبالتالي مبدأ الشراكة الحقيقي المبني على المساواة في الحقوق والواجبات وليس على أساس المحاصصة هو الذي يجب أن يكون.

## مزهري: الحسم العسكري في غزة

### تقويض للنظام الديمقراطي

واعتبر جميل مزهري، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن "عملية الحسم العسكري التي قامت بها حركة "حماس" في قطاع غزة، هي خطوة ضارة وغير مجدية، كما أنها تقويض للنظام الديمقراطي، والقائمون على هذه الخطوة لم يقدرُوا التداعيات الصعبة والمعقدة التي ستترتب على شعبنا وقضيتنا وعلاقتنا الوطنية والاجتماعية، باعتبارها سنؤدي إلى تعميق الأزمة الراهنة وإطالة أمدها".

وأضاف مزهري: إن خطوة الحسم العسكري هذه، هي خطوة خطيرة للغاية من قبل حركة "حماس"، كما أنها تعمل على تقويض النظام الديمقراطي الفلسطيني، وتضرب وحدة النسيج الوطني الفلسطيني، وتفتح الباب لتدخلات خارجية تصل إلى حد الوصاية، رافضاً في الوقت نفسه إعلان الرئيس حالة الطوارئ، وحل حكومة الوحدة

السياسية العليا للسلطة الفلسطينية. والجبهة، في الوقت الذي رحبت فيه بالدعوة العاجلة إلى انعقاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير، فقد دعت المجلس إلى اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتفعيل مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية من خلال انتخابات حرة ديمقراطية للمجلس الوطني الجديد تجري على أرض الوطن وحيثما أمكن في الشتات على أساس التمثيل النسبي الكامل تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني".

وقال جرعون: ما حدث بين "فتح" و "حماس" جاء من منطلق أنهما لا يؤمنان بالشراكة، لأن منطق الهيمنة لدى الطرفين لا يختلف عليه اثنان، وكما تفردت "فتح" بالسابق بالقرار والسلطة، أصبحت "حماس" تتفرد أيضاً اليوم بالسلطة والقرار في القطاع، وكان تاريخ الشعب الفلسطيني يبدأ مع بدء هذه الحركة، مؤكداً أن "الجبهة ترى أن ما يجري اليوم من أحداث هو نتيجة لمحاولة إقصاء الآخر، وفرض السيطرة على الكل".

وتفصيلاً. وأضاف جرعون: إن الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس مؤخراً، تقع في نطاق صلاحياته الدستورية وفقاً للقانون الأساسي، ولكن جدواها السياسية تتوقف على مدى استجابتها للحاجة إلى تأمين الاستقرار وفرض سيادة القانون وإنهاء حالة الشلل التي تعاني منها أجهزة ومؤسسات السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمهيد الشروط لتوافق وطني على العودة إلى الشعب، الذي هو مصدر الشرعية، كي يعبر عن إرادته الحرة من خلال انتخابات ديمقراطية على أساس التمثيل النسبي الكامل، باعتبار ذلك وحده الذي يشكل حلاً جذرياً سلمياً وديمقراطياً للآزمة الراهنة.

ولفت إلى أن "الجبهة الديمقراطية تؤكد التزامها بخطها الوحدوي المبدئي الثابت الذي لن تحيد عنه، وهو أن عنوان الشرعية الفلسطينية، هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والمرجعية

الثنائية والمحاصصة، وتقاسم الوظائف بين الطرفين"، قائلاً: بتقديره أن ذلك هو الذي أسس لما آلت إليه الأمور من حسم عسكري.

**جرعون: الجسم العسكري له انعكاسات مدمرة**  
ولم يختلف رأي عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، زياد جرعون، عن رأي من سبقه، وقال: الشراكة السياسية هي مطلب وطني، لكننا نرى أن التطورات الخطيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية مؤخراً، في ضوء التصعيد النوعي للصراع الدموي على السلطة في قطاع غزة، واللجوء إلى السلاح لحسم الصراع على السلطة بالقوة المسلحة من خلال تفكيك الأجهزة الأمنية والسيطرة على مقارها، وما تخلل ذلك من ممارسات مشيئة ومرفوضة، وما أعقبه من تداعيات في الضفة الغربية وانعكاساته المدمرة على المصير الوطني للشعب الفلسطيني عموماً، هي أمور مدانة جملة

الوطنية. وقال: إن خطوة "أبو مازن" أيضاً، تزيد الأمور تعقيداً وتنازماً، منتقداً في الوقت نفسه الدعوات المناهية باستخدام قوات دولية، "الأمر الذي قد يفتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية في شؤون شعبنا الفلسطيني".

واستبعد مزهر أن يكون أي من الفريقين (فتح وحماس) قد سعى إلى شراكة حقيقية، منوهاً إلى أن "حركة فتح احتكرت السلطة والقرار السياسي لسنوات طويلة، وبعد فوز حركة حماس وحصولها على الأغلبية، كان واضحاً أن فتح لن تسلم السلطة بسهولة، وبالتالي فإن الأمر كذلك بالنسبة لحركة حماس في ظل تقلدها مواقع مهمة، حيث أصبحت منفتحة في السلطة، وحاولت احتكار القرار السياسي، والمؤسسات، ومن ثم إعادة إنتاج التفرد".

ولفت إلى أن "الصراع القائم بين الطرفين هو صراع على النفوذ والسلطة والمواقع، واتفاق مكة أسس وكرس

## هل حققت شيئاً من دخولها السلطة و"الجسم" في غزة؟

# تجربة "حماس" في السلطة.. بداية مشوشة وظروف داخلية وخارجية أقوى منها وإصرار على التمسك بالحكم



وأضاف: "حماس" تدعم حكومة الوحدة الوطنية لأنها تمثل الأغلبية العظمى من خيار الشعب الفلسطيني، وهي الآن تخوض معركة الثوابت، ومن أجل ذلك تتعرض للحصار، لافتاً إلى أن "وجود حماس" في السلطة حقق أهدافاً كبيرة، وأولها تمكّنها من أن تثبت أن الشعب الفلسطيني شعب حضاري، وبخاصة بعد أن جرى تشويه صورة الشعب الفلسطيني".

وقال: كذلك، كانت "حكومة حماس" هي أول حكومة تعطي الشرعية للمقاومة، الأمر الذي تجلّى في عدم قيامها ببنيد أية مقاومة أو عملية عسكرية، وهو أمر لم يكن موجوداً بحسب رأيه - في الحكومات السابقة.

وتابع: كما أوقفنا الزحف الزائف نحو قيام شرق أوسط جديد، حيث لم تعد أميركا بعد فوز "حماس" تتحدث عن قيام شرق أوسط جديد أو عن تعميم الديمقراطية.

### ماذا بعد "انقلاب غزة"؟

لكن، هل تملك "حماس" وجهة نظر موحدة اتجاه تسلم السلطة والدخول في لعبة الحكم الآن؟ سؤال يتم ترديده بشكل دائم في أوساط المتابعين للموضوع السياسي الفلسطيني.

ويقول الأشقر إن "حركة حماس" فضيل ضخم، وله رؤى وأفكار ومدارس فقهية، إلا أن "حماس" حركة شوربية، وأي قرار إستراتيجي يتم اتخاذه بعد مناقشة ودراسة معمقة في هذه المجالس ويلتزم به".

ولا ينكر وجود وجهات نظر متعددة داخل الحركة، لكنها لا تخرج عن أطر الحركة ومؤسساتها.

وقال إن كل القرارات الإستراتيجية يتم اتخاذها وطرحها داخل الأطر الشورية، لافتاً إلى أن "حركة حماس" هي الحركة الوحيدة التي تحافظ على إجراء الانتخابات الداخلية في موعدها، وتشمل أصغر عنصر حتى قمة التنظيم".

ويعتقد كثير من المتابعين للشأن الفلسطيني أن "انقلاب غزة" سيترك آثاراً كبيرة على الصورة والتقييم العام لتجربة "حماس" في السلطة، وهذا ما يرفضه الأشقر قائلاً إن "هذا الطرح غير صحيح".

وتابع: من يقول هذا الحديث يناقض نفسه، فحركة "حماس" هي التي تمثل الشرعية، ولا يمكن أن تتقلب عليها، مؤكداً "أن حماس" ما زالت تملك الأغلبية التشريعية والأغلبية النضالية المقاومة، إلى جانب الأغلبية في المؤسسات والمجتمع والجامعات".

المسلمين وراثتها ووجهات نظرها. ويقول الأشقر إن "حركة حماس" جاءت من رحم الإخوان المسلمين التي لها جذور عريقة وعميقة، وهو ما يفسر صعودها ونموها على الأصعدة كافة".

وأكد البردويل أن "ما يشاع عن عدم امتلاك الإسلاميين لرؤية للحكم وإدارة السلطة الوطنية، عبارة عن كلام مكرر وجمل جاهزة يراء بها إظهار الإسلاميين وكأنهم لا يملكون رؤية للحكم".

وتابع: "حماس" لها رؤية للحكم منذ إنشاء حركة الإخوان المسلمين، وهي تسعى إلى إثبات أن الفكر الإسلامي ليس فكرياً مجرداً ومعزولاً وينصب فقط على قطع يد السارق وجلد الزاني.

وأكد أن "النظام الإسلامي في الحكم هو نظام حياة، ويجب أن يعطي فرصة ليمارس دوره من دون التفكير بأن ذلك سيكون وبالاً على المنطقة".

وقال البردويل: نريد أن نثبت أن الدين حياة، وأن الحياة يجب أن تكون ديناً، ويوجد لدى حركة "حماس" تصور كامل ودرج في الحياة الإسلامية وتطبيق الإسلام في الحياة من دون مجابهة المجتمع بطريقة صادمة.

وكانت معلومات راجت قبل سيطرة "حماس" على قطاع غزة عن وجود تفكير جدي لدى الحركة للتخلي عن السلطة والبقاء في المعارضة، وهو ما نفاه مسؤولون في "حماس" على الرغم من أن متحدثاً باسم الحركة في الضفة الغربية، كان أدلى بتصريح قبل السيطرة على القطاع، تحدث فيه عن "إقبال الحركة على دراسة معمقة لكل الخيارات السياسية المتاحة خلال المرحلة المقبلة، في سياق وقفة جادة وموضوعية أمام مركبات الوضع الفلسطيني الراهن.. بما فيها خيار الانسحاب من الحكومة والبقاء كمعارضة، متصدية لأية تنازلات في المجلس التشريعي، على أن يخضع أي من الخيارات لمشروعية رفع المعاناة عن شعبنا التي سببها حصار الاحتلال وتقاوس الدول العربية والصديقة عن فكه، ومشروعية الالتزام ببرنامج الوفاق الوطني دون تقديم تنازلات مجانية للاحتلال".

وأوضح المتحدث أن حديث رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية بأن "المنصب والكرسي لا يساوي نعل طفل لدى الحركة ليس مجرد شعارات كلامية، بل هو نهج تمارسه الحركة، وتقيس في موازينه المصالح الوطنية العليا بما يراعي كرامة شعبنا وثوابته".

وقال برهوم إن "حركة حماس" دخلت المشروع السياسي ضمن رؤية سياسية واحدة للعمل على دعم الحقوق والمحافظة على الثوابت الوطنية".

والإضرابات المسيّسة، إلى جانب اختطاف إسرائيل لنحو ٤١ نائباً من الحركة، ما عطل عمل المجلس التشريعي.

وتابع: "حماس" أثبتت خلال وجودها في الحكم أنها لم تات بانقلاب عسكري، ولذلك بقيت عصبية على الكسر ونجحت في تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وإن لم تكن وفق برنامج التغيير والإصلاح الذي نادى به "حماس".

من جانبه، يعتقد النائب صلاح البردويل، الناطق باسم كتلة "حماس" في المجلس التشريعي، أن تقييم دور "حماس" في السلطة يحتاج إلى تقييم الظرف الذي جاءت فيه إلى السلطة، وبخاصة أن "المطلوب كان احتواء "حماس" وأن لا تكون المحرك الأساس في السلطة".

وقال: المفاجأة كانت أن "حماس" قفزت قفزة كبيرة لم تكن متوقعة ووصلت إلى "التشريعي" والحكومة، وسببت حرجاً كبيراً لـ "أبو مازن" الذي كان يطالب أصلاً بإعطاء صلاحيات كبيرة لمجلس الوزراء.

وأضاف: "حماس" كابدت حرباً كبيرة حتى لا تتفاعل مع السلطة، وجرت محاولات مستمرة من أجل عزلها عن الجماهير وإبعادها عن السلطة.

ويؤكد البردويل أن الحرب التي شنت ضد "حماس" تمثلت في عنصرين: الأول المال، والثاني الأمن.

ويعترف أن "أداء الحكومة التي قادتها "حماس" لا يمكن اعتباره أداء مثالياً في ظرف غير مثالي"، لافتاً كذلك إلى أن "أداء المجلس التشريعي كان من أسوأ ما يكون بعد أن أفقدت "حماس" للأغلبية عقب اعتقال ٤٠ نائباً منها، وغياب أي قانون في المجلس التشريعي ينظم قضية تصويت الأعضاء الغائبين".

وقال: لا أعتقد أنه بعد التحديات التي واجهتها "حماس" سيكون الأداء في الحكومة سليماً أو طبيعياً.

### "حرب مجنونة" لإفشال التجربة

يشار إلى أن نواب "حماس" ومقربيه لا يميلون للحديث عن وجود ثغرات ومثالب في عملهم داخل السلطة، على الرغم من اعترافهم أن الأداء لم يكن نموذجياً، ويحاولون إرجاع كل شيء إلى الظروف والتحديات والعراقيل الخارجية التي وضعت أمام عربة الحكومة التي تقودها "حماس".

ويؤمن أنصار "حماس" بوجود محاولات دائمة لإفشال حكومتهم، وبخاصة عند سؤالهم عن الخوف من فشل التجربة. ويقول برهوم "إن هناك حرباً مجنونة لإفشال "حماس"، وتمت في ظل صمت عربي وتواطؤ دولي ودعم أميركي بالمال والسلاح، كي لا تنتقل التجربة إلى بلدان عربية وإسلامية أخرى".

لكن النائب الأشقر يذهب إلى حد القول إنه لا يشعر بالخوف على هذه التجربة، لأن الحركات المرتبطة بالإسلام لها كما يزيد على ١٤٠٠ عام".

وتابع: لا أشعر بالخوف مطلقاً، وكلما اشتدت الصعوبات والعقبات، خرجت "حماس" أقوى وأكثر جماهيرية.

ويؤكد الأشقر أنه "لو أجريت الانتخابات الآن، فإن حركة "حماس" ستحصل على أصوات أكثر من تلك التي حصلت عليها في الانتخابات الأخيرة".

### فتش عن الإخوان المسلمين

عند الحديث مع أنصار "حماس" عن تجربة الحركة في السلطة الوطنية، وإن كانوا يملكون رؤية للحكم، فإنهم يحاولون دائماً الربط بين تجربتهم وتجربة حركة الإخوان

كتب حسن جبر:

أفرزت الانتخابات التشريعية الثانية في الأراضي الفلسطينية واقعاً جديداً تمثل في صعود حركة "حماس" المفاجئ إلى سدة الحكم كأول حزب إسلامي عربي يتسلم مقاليد الحكم في العصر الحديث بطريقة ديمقراطية، وإن تباينت الآراء بشأن مدى انطباق مفهوم "سدة الحكم" على حالة مجتمع "ما قبل الدولة" في الضفة الغربية وقطاع غزة.

واعتبر كثير من النقاد والمحللين ما جرى انقلاباً كبيراً في النظام السياسي الفلسطيني سيعكس نفسه على المنطقة برمتها، وبخاصة أن "حماس" المفاجئة بالنصر صعدت إلى الحكم دون أن تهدي نفسها لما بعد هذا النصر، الذي ألقى على كاهلها أعباء ثقيلة لم تكن بالحسبان، على الرغم مما تقول عنه من ثراث وتصور واضح للحكم توارثته بشكل تلقائي من الأب الشرعي للحركة "الإخوان المسلمين".

ومنذ تشكيل "حماس" الحكومة العاشرة بعد الانتخابات، جرت في النهر السياسي الفلسطيني مياه كثيرة، أولها الحصار الذي كانت تعاني منه الأراضي الفلسطينية، وتعرّض مع مجيء "حماس"، مروراً بالاحتلال الداخلي الذي لم تطفأ جذوته، وليس انتهاء بسيطرة "حماس" على مقال الرئاسة والأمن ومؤسساتها، التي أدت إلى انهيار شبه تام لمؤسسات العمل الوطني والمدني الرسمية.

إذن، ماذا تقول "حماس" عن هذه التجربة من العمل؟ وكيف تعاملت معها؟ وأين أصابت؟ وأين أخطأت في هذه التجربة من العمل الذي لم تكن تملك له رؤية واضحة كما يقول بعض النقاد والمتابعين للعمل السياسي.

هل تخاف "حماس" من فشل التجربة في فلسطين، وبالتالي فشل أية محاولات لنسخها في البلدان العربية والإسلامية كما تسعى حركة الإخوان المسلمين؟

وقبل هذا وذاك، هل "حماس" موحدة أمام هذه التجربة أم أن هناك وجهات نظر ومصالح مختلفة قد تضعف موقف الحركة وتجربتها؟

### "حماس": الإشكالية ليست في الحركة

هذه الأسئلة وضعتها "آفاق برلمانية" أمام عدد من أصحاب الشأن والمتابعين للعمل السياسي الفلسطيني للوقوف أمام تجربة "حماس" في الحكم، بدءاً من الناطق باسم الحركة فوزي برهوم، الذي اعتبر أن التجربة "جاءت كنتيجة لقرار إستراتيجي للحركة بالدخول في انتخابات المجلس التشريعي لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني والسلطة من حالة الفساد المستشرية فيها وتطبيق النظام والقانون".

وتابع: دخلنا في الانتخابات بشكل ديمقراطي، وفرّنا، وهذا ما شهد به المراقبون من دول مختلفة، إلا أننا تعرضنا لحصار مشدد من الخارج، وتساوق البعض الفلسطيني مع من يحاصرنا بسبب الأجندات الخارجية التي يحملها، وهو ما فاجأنا وفاجأ أحرار العالم.

ويتفق مع هذا الطرح النائب عن حركة "حماس" في المجلس التشريعي إسماعيل الأشقر، الذي أكد أن تجربة "حماس" الجديدة في السلطة واجهت صعوبات ومناكفات داخلية وخارجية، إلا أن الحركة، كما يقول، "أثبتت أنها عصبية على الابتزاز ولها شعبيتها وجماهيرها".

ويرفض الأشقر الحديث عن ثغرات في عمل "حماس"، ويقول: الإشكالية ليست في الحركة ذاتها، بل من الخارج، وبخاصة المناكفات التي تعرضت لها على صعيد البرلمان

## 4 آفآة برلمانية

وأكد أن "حركة حماس" ستنسعيد قوتها أكثر وأكثر بعد القضاء على الفلتان المنظم في غزة"، لافتا إلى أن "الشعب يعرف القانون والدين وسيحاكم حماس" على هذا الأساس".

وقال "هناك محاولات لتشويه الصورة من أناس تعود الشعب عليهم وعلى أفعالهم"، مؤكدا أن "الشعب الفلسطيني في الضفة سيثور عليهم كما ثار عليهم في غزة".

بدوره، ينظر الدكتور إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، إلى المواقف التي طرحها ممثلو "حماس" بشكل مختلف، لافتا إلى ضرورة أن يتم تقييم أداء حركة "حماس" في السلطة من مستويين: الأول مستوى الإنجاز في الوضع الداخلي، مثل توفير الأمن والصحة والتعليم، والثاني المستوى الإستراتيجي السياسي.

واستطرد: على المستوى الداخلي، لم تحدث "حماس" شيئا كبيرا، بل أدى وجودها إلى حصار الشعب الفلسطيني وما ترتب عليه من تراجع في المستوى الاقتصادي، مؤكدا أن التقييم على المستوى السياسي الإستراتيجي يشير إلى أن "حماس"، ويعد مشاركتها في الانتخابات والتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني، أدخلت تغييرا على المواقف السياسية لها جعلها أقرب إلى موقف منظمة التحرير.

وقال: قبل التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني كانت هناك درجة كبيرة من التباين بين رؤية "حماس" الدينية

### بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة وإعلان حالة الطوارئ

# من حكومتين داخل حكومة إلى حكومتين سلطتين!

### كتب مصطفى بشارات:

منذ يوم الخميس الموافق ١٤ حزيران ٢٠٠٧، تسارعت الأحداث في الأراضي الفلسطينية بشكل دراماتيكي لا يمكن معه تنبؤ إلى أين ستقضي؛ ففي ذلك اليوم أحكمت حركة "حماس" سيطرتها على كل مواقع الأجهزة الأمنية التي تخضع في غالبيتها لحركة "فتح"، وجرى ذلك في عملية وصفتها الحركة في حينه بأنها بمثابة "تحرير ثان للقطاع"، بينما اعتبرتها رئاسة السلطة الوطنية وحركة "فتح" "عملية انقلابية" و"واقعا شاذا سيزول". وفي سياق هذه التطورات، سارع الرئيس محمود عباس إلى عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي فوضته بحل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية وتشكيل حكومة طوارئ. ولم تمض أيام إلا وكانت حكومة الطوارئ برئاسة د. سلام فياض، وزير المالية في حكومة الوحدة المقالة، أمرا واقعا، تماما كما هو حال "حماس" في سيطرتها على قطاع غزة، الذي أصبح خالصا لها، وإن كان بحكومة مقالة يترأسها هنية ومعه أربعة وزراء فقط، بعد أن انصاع باقي الوزراء لقرار الرئيس عباس تشكيل حكومة الطوارئ، وقدموا بدورهم استقالاتهم.

### استمرار تسارع الأحداث

وأقل من ذلك استغرق الأمر بالنسبة للولايات المتحدة كي تعلن قرارها باستئناف مساعداتها الاقتصادية "كاملة" لحكومة فياض الجديدة، في وقت أكد فيه الرئيس الأميركي جورج بوش دعمه لشريعة عباس ولرئيس وزرائه الجديد. وجاء هذا التأكيد عقب اجتماع بوش مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الثلاثة الماضي في واشنطن، حيث أكد الأخير على الموقف ذاته.

### انقطاع آخر خيوط اللقاء

وكانت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسببي لفني أعلنت أن إسرائيل ستستأنف تحويل الأموال التي تجبيها من عائدات الضرائب التي تفرض على البضائع الفلسطينية إلى الفلسطينيين؛ إلا أنها تحدثت عن أمور قالت أنه "يجب تسويتها قبل ذلك مع فياض". وأطلقت لفني تصريحاتها تلك في لوكسمبورغ، حيث اجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي معلنين من ناحيتهم قرار الاتحاد استئناف مساعداته بشكل مباشر للحكومة الفلسطينية الجديدة "الشريعة"، في وقت ازدادت فيه الأوضاع المأساوية لسكان قطاع غزة، وازدادت معها عزلة حركة "حماس"، لكن هذه المرة مع "فتح" التي انقطع معها أي خيط للالتقاء.

### إشارات إسرائيلية لـحركة "حماس"

القيادي في حركة حماس د. محمود الزهار قلل من شأن الموقف الأوروبي والأميريكي المعارض لما أقدمت عليه

العقائدية وبين منظمة التحرير، إلا أنه بعد وثيقة الوفاق الوطني اتسمت مواقف "حماس" بقدر من الوضوح دون أن تصل إلى درجة الوضوح الكامل.

ولفت أبراش إلى أن "حركة حماس" بدأت تعترف بقرارات الشرعية الدولية وقرارات القمم العربية وقرارات منظمة التحرير".

وقال: يبدو أن هذا أدى إلى حدوث مشكلة داخل "حماس"، حيث لا يوجد قبول من داخل الحركة لهذا التغيير، وبالتالي فهي تتعامل بطريقة حذرة ومترددة، مشيرا إلى وجود "نوع من الصراع الخفي بين التيار المتشدد في "حماس" وبين التيار الأكثر ليونة واستجابة".

ويعتقد أبراش أن "حماس" تعيش مأزقا لأنها غير قادرة على تحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني بفعل الحصار من الخارج.

وقال: حاولت "حماس" الحفاظ على مشروعها وضمان تحقيق توافق مع الاستحقاقات الدولية، الأمر الذي دفعها إلى قبول إسناد بعض القضايا الإشكالية إلى الرئيس ومنظمة التحرير.

وقال أبراش إن ما جرى في غزة من احتلال "حماس" لمؤسسات الأجهزة الأمنية ومقارها بالقوة، يؤكد أن "حماس" لم تنجح في التوفيق بين إستراتيجيتها وما تفرضه حكومة الوحدة الوطنية من استحقاقات.

وتابع: ما جرى يؤكد أن هناك عودة مجدداً إلى المنطلقات الأولى للحركة، ولكن في ظل متغيرات ستفرض عليها التعامل مباشرة مع من كانت تعتبرهم أعداء، وهذا ما

قد نلمسه على مستوى استعدادها للتوقيع على هدنة مع إسرائيل من دون الوصول إلى درجة الاعتراف، إلى جانب قبولها بشروط مصرية حتى تتمكن من إدارة شؤون قطاع غزة.

### خوف من فشل التجربة

من جانبه، يعتقد الدكتور إياد البرغوثي، مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، أن "تقييم تجربة حماس" الإسلامية في الحكم خلال الفترة الماضية يبقى ناقصا، لأنها لم تات في ظروف طبيعية نسبيا".

وقال: كنت أتمنى لو أخذوا الفرصة حتى تتم معرفة إن كانت تجربتهم ناجحة أم لا.

وأضاف: هم لديهم الآن ذريعة أن هناك قوى داخلية حاولت إفشالهم.

وعلى الرغم من ذلك، أكد البرغوثي أن "الحكم الآن على التجربة كما هي يشير إلى أن التجربة غير ناجحة من ناحية ترسيخ الحكم المحترم والصالح والديمقراطية في السلطة".

وقال: تم انتخابهم على أساس الإصلاح والتغيير، وعمليا لم يلتزموا بأي شيء من ذلك، حيث اعتمدت "حماس" الطريقة نفسها التي اعتمدها الحكومات السابقة في التوظيف، وكذلك برزت هناك تعيينات فئوية وعدم وجود تكافؤ فرص.

وزاد: كذلك، لم تحاول "حماس" أن تبعث الحياة في أي ملف فساد، على الرغم من أن حديثها عن فساد الحكومات

### بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة وإعلان حالة الطوارئ

# من حكومتين داخل حكومة إلى حكومتين سلطتين!

وتابع العجرمي، وهو من قطاع غزة ويقيم في رام الله حاليا، ويشغل حقيقتي الشباب والرياضة وشؤون الأسرى، "إن السلطة ممثلة بالرئيس محمود عباس وحكومة الطوارئ ستعمل من أجل تطبيق القانون في جميع المناطق الفلسطينية، وتحفظ الأمن لجميع المواطنين"، كما أنها "ستسعى لتوفير احتياجات المواطنين الفلسطينيين، وفي المقدمة أبناء قطاع غزة، باعتباره يعيش كارثة في ضوء التمرد الإجرامي الذي وقع".

وأحجم عن توقع الفترة التي "ستعمرها" حكومة الطوارئ إذا لم يستطع المجلس التشريعي عقد اجتماع بعد ثلاثين يوما، وفق القانون الأساسي، وجدد لها الرئيس محمود عباس، لكنه أعرب عن تفاؤله بما يمكن أن تتجزه هذه الحكومة في ضوء الوجود الأميركية والأوروبية لها باستئناف المساعدات المالية، والتأييد السياسي الذي تتلقاه من باقي أطرف المجتمع الدولي، إضافة إلى التأييد العربي. من جهة ثانية، اعتبر العجرمي أنه ليست هناك حاجة للجنة تقصي حقائق؛ فما حصل، برأيه، "هو قيام جهة خارجية على القانون بالتمرد على السلطة والشريعة ومؤسساتها"، مؤكدا "لن يكون هناك أي تنسيق مع هذه الجهة"، التي وصفها بـ "المنمردة والمجرمة".

#### "الشعبية"؛ لا للحسم.. لا للطوارئ

في غضون ذلك، اتخذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقفا وصفه البعض بـ "الوسطي" و"الملتبس"، فيما ذهب آخرون لاعتباره موقفا مسؤولا يدرك أن الطرفين سيعودان يوما إلى الحوار.

وقالت عضو المجلس التشريعي عن الجبهة خالدة جرار، "إننا إذ نعلن ونؤكد رفضنا وإدانتنا للحسم العسكري الذي أقدمت عليه حركة "حماس" في قطاع غزة، فإننا نعتبر إعلان حالة الطوارئ وحل الحكومة القائمة وتشكيل حكومة طوارئ بمثابة ردود فعل سياسية متسرعة لأنها ستؤدي إلى تعميق الأزمة الراهنة وإطالة أمدها".

واعتبرت جرار أن "الدعوة لاستقدام قوات دولية تأتي في السياق السلبي للتدخلات الخارجية"، وفي المقابل دعت إلى تشكيل قيادة وطنية مؤقتة تشارك فيها كل القوى الوطنية والإسلامية وممثلون عن المجتمع الأهلي بمختلف قطاعاته، لتشكيل مرجعية واحدة وموحدة لهذا الشعب". كما دعت "الجامعة العربية وكل الأطراف العربية التي واكبت هذه الأزمة لدعوة واستضافة حوار وطني فلسطيني شامل تشارك فيه كل فصائل العمل الوطني والإسلامي، وممثلو المجتمع الأهلي الفلسطيني، بحيث يعقد هذا الحوار تحت رعاية الجامعة لتنفيذ ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني"، التي قالت جرار إنها "شكلت قاسما مشتركا للجميع".

وإذا كان هذا هو موقف الجبهة الشعبية، فإن باقي الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير هو التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة كحل يضمن الخروج من هذه الأزمة، في وقت أجمعت فيه على دستورية قرار الرئيس محمود عباس إعلان حالة الطوارئ

السابقة لم يتوقف.

ونوه البرغوثي إلى أن "حركة حماس" لم تسر على البرنامج الذي وضعته قبل الانتخابات، وتعاملت مع الرأي الآخر من زاوية أن هناك مؤامرة". وعن الأخطاء التي ارتكبتها "حماس" يقول: "حماس" فوجئت بنتيجة الانتخابات، ولهذا لم يكن في ذهنها نهائيا أنها ستتسلم الحكومة، كما أنها لم تستطع استيعاب جوهر السلطة الذي يقوم على أساس عملية التسوية.

وتابع: لم تعلم "حماس" أنها لا تستطيع من خلال السلطة أن تحتفظ بالمقاومة.

كما يعتقد البرغوثي أن "حركة حماس" لم تكن تعلم أن كثيرا من الناس ممن انتخبوها لم يفعلوا ذلك على أساس أيديولوجي، بل من أجل التغيير ووضع أسس سليمة للعمل، وهذا لم يحدث".

وعن أسباب بقاء "حماس" في السلطة على الرغم من عدم وجود إنجازات أو تغيير، قال البرغوثي إن "تشبث حماس" بالسلطة يعود إلى أكثر من سبب، أولها الاعتقاد أن هذا حق لهم، إضافة إلى الاعتقاد بوجود مؤامرة للانقلاب عليهم".

وأضاف: كذلك، فإن وصول "حماس" إلى السلطة بطريقة ديمقراطية كان الأول من نوعه في العالم الإسلامي، لذا ننظر "حماس" على أساس أنه اختبار للمشروع الإسلامي نفسه، وبالتالي ليس من السهولة أن تتخلى الحركة عن السلطة لكي لا يقال إن الإسلاميين غير قادرين على الحكم، خصوصا بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة.

وتشكل حكومة فياض.

### رأفت؛ ما جرى كان مخطئا له منذ سنوات

وقال الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، صالح رأفت، "إن هناك حكومة واحدة وشرعية للسلطة هي حكومة سلام فياض التي كلفها الرئيس لإنفاذ تعليمات وانظمة الطوارئ"، معتبرا أن "ما هو قائم في قطاع غزة هو تمرد عسكري بقيادة حركة "حماس" السياسية والعسكرية".

وحدد رأفت سبل الخروج من هذا المأزق "بإعادة الأمور إلى ما كانت إليه في القطاع، وتسليم كل المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للسلطة للحكومة الجديدة". وأضاف "إن الادعاء بأن حكومة الوحدة قائمة ادعاء ليس صحيحا على الإطلاق، لأن هنية ومعه أربعة وزراء فقط في القطاع يعتبرون أنفسهم حكومة قائمة".

واكد أن "على حماس" أن تراجع ما قامت به، وأن تسلم كل الوزارات للحكومة الجديدة، وإذا فعلت ذلك فإنه سيفتح الباب للقاء مجددا"، منوها إلى أن "المخرج الوحيد هو العودة للشعب وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة".

واعتبر رأفت أن ما حصل في قطاع غزة "كان عملا مخططا له منذ سنوات بهدف إقامة إمارة إسلامية فيه"، وقال "هناك أناس ذهبوا ليتدربوا في إيران وسورية وفي لبنان عند حزب الله من أجل تنفيذ ذلك"، مضيفا أن تصريحات القيادي في "حماس" نزار ريان، التي قال فيها "إننا ننهي الآن العلمانية والزندقة"، تدل على ذلك. وحذر حركة "حماس" من أنها "إذا استمرت بإصرارها على السيطرة على قطاع غزة فإنها ستدمر نفسها".

إلى ذلك، أكد الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلي"، على دستورية الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس ردا على سيطرة "حماس" على قطاع غزة، لكنه قال "إن الجدوى السياسية لهذه الإجراءات يتوقف على مدى استجابة الحكومة الجديدة لأربع حاجات أساسية هي:

- ضمان الأمن والاستقرار وسيادة القانون.
- إنهاء الشلل في مؤسسات السلطة.
- استعادة التواصل بين الضفة والقطاع.

• والأهم- برأيه- التوجه لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة وفقا لنظام التمثيل النسبي الكامل، باعتبار ذلك هو الحل السلمي والديمقراطي الوحيد للأزمة الراهنة.

لكن "أبو ليلي" قال "إن إجراء الانتخابات بحاجة لشروط، من أهمها التوافق بين الجميع على ضرورة إجرائها"، وأضاف "إن أي فصيل لا يملك الحق السياسي ولا الأخلاقي في أن يضع فيتو على إجراء الانتخابات، وبخاصة بعد ما وصلت إليه الأمور، وأصبح واضحا أن حل التناقض بين رأسين في السلطة غير ممكن إلا بإخضاع الرأسين لامتحان الثقة الشعبية مجددا عبر انتخابات رئاسية وتشريعية".

## "التشريعي" دخل حالة موت سريري... وعلامات استفهام حول سبل إنقاذه

كتب منتصر حمدان:



(عدسة: جمال العاروري)

النواب

**المخرج.. إجراء انتخابات جديدة**  
واعتبر النائب قيس عبد الكريم "أبوليلي" أن المخرج العملي من مأزق المجلس التشريعي "يكنم بالأساس في التوجه إلى إجراء انتخابات تشريعية جديدة على قاعدة التمثيل النسبي الكامل، وما يتضمنه ذلك من تمثيل دقيق لكافة القوى والفصائل في النظام السياسي الفلسطيني، وبما يجعل من الصعوبة بمكان على أي فصيلة احتكار النظام السياسي، ويعزز من فكرة الحكم من خلال الائتلاف الوطني على برنامج سياسي متفق عليه".  
وقال "أبوليلي": "لا مجال لحماية الديمقراطية إلا بمزيد من تعميق العملية الديمقراطية في الحياة السياسية، مؤكداً أن "على المجلس الحالي عدم التردد بالإعلان للجمهور عن فشله في أداء مهامه".  
وأضاف: "لا بد من إعادة الأمانة إلى الشعب لكي يقول كلمته بطريقة أكثر تنظيماً، وأكثر دقة، عبر إفساح المجال أمامه للمشاركة في الانتخابات وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل".

من جانبه، قال مصطفى البرغوثي أن لا مخرج عملياً لتفعيل عمل المجلس التشريعي إلا بمواصلة العمل الحثيث من أجل ضمان الإفراج عن جميع النواب من الأسر، مؤكداً أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف.

### مطلوب إفساح الأهداف الإسرائيلية

وأوضحت النائب خالدة جرار، من كتلة "الشهيد أبو علي مصطفى"، أن هناك آليات عدة للخروج من حالة الشلل التي يعانيها المجلس، "في مقدمتها الالتزام الأخلاقي للنواب، من خلال حرص النائب على تمثيل الناخبين وممارسة مسؤولياته بأمانة، مؤكداً أهمية تعزيز وتطوير رقابة الشعب والمجتمع المدني على المجلس والنواب ومسؤولتهم عن دورهم في المجلس".

واعتبرت جرار أن إدخال المجلس في حالة الشلل عملية مقصودة من خلال محاولات إسرائيل ضرب المؤسسة التشريعية حينما تكون خارج نطاق ما يرسم لها، مؤكداً أن ذلك "لا يعني بأي حال من الأحوال السماح لإسرائيل بتحقيق أهدافها من خلال تعطيل المجلس التشريعي بأيدي النواب عبر غيابهم عن الجلسات وعدم المبالاة بدور المؤسسة وتغييب إرادة الناخبين".

يذكر أن المجلس عقد ٢٥ جلسة حتى أواخر شهر شباط ٢٠٠٧، بما في ذلك جلسة تنصيب المجلس، وجلسة أداء اليمين الدستورية، وتوزعت على ٨ جلسات في الدورة العادية، وجلستين في دورة غير عادية، وجلسة واحدة عقدت لمنح الثقة للحكومة، و٧ جلسات طارئة تعلقت بأحداث ومناسبات سياسية، وبدأ التعطيل والشلل في المجلس في شهر أيلول العام ٢٠٠٦ في أعقاب إقدام سلطات الاحتلال على اعتقال العشرات من النواب.

وعلى الرغم من تباين الآراء حول الأسباب التي تقف وراء هذا التعطل في المؤسسة التشريعية، فإن غالبية النواب يرون أنه يمكن تفعيل المجلس من خلال الاهتمام بتفعيل عمل اللجان التي يبلغ عددها ١٤ لجنة.

غير أنه في الوقت الذي كانت الجهود تتركز فيه على إخراج المؤسسة التشريعية من أزمتها، جاء "الحسم العسكري" من قبل "حماس" وسيطرتها على قطاع غزة وما تبعها من قرارات ومراسيم رئاسية لتشتت المؤسسة التشريعية وتفرقتها في حالة موت سريري.

البرغوثي، يعتبر أنه يمكن التوصل إلى توافق بين الكتل كافة على إقرار مجموعة قوانين لها علاقة مباشرة بتنظيم حياة المواطنين.

ويتفق النائب أيمن ضراغمة من كتلة الإصلاح والتغيير مع وجود إشكالية حقيقية في عمل المجلس، من حيث تعطيل عمله الرقابي والتشريعي، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية الوصول إلى توافق وطني، الأمر الذي سوف ينعكس بصورة مباشرة على أداء المجلس وفاعليته.

وقال: "لا أعتقد أن بالإمكان تفعيل عمل المجلس التشريعي دون التوصل إلى اتفاق وطني بمشاركة حركتي "حماس" و"فتح"، مؤكداً أن "استمرار الوضع على ما هو عليه يعني أن الشلل سوف يبقى متواصلاً في عمل المجلس".

وتساءل ضراغمة: كيف يمكن الطلب من النواب حضور الجلسات في حين تتعرض منازلهم ومركباتهم لعمليات إطلاق النار، وتجري ملاحظتهم وتهديد حياتهم بالاختطاف أو الاعتقال أو القتل من قبل قوات الاحتلال؟

### تعطيل يمس حالة حقوق المواطن

وما لا شك فيه أن تعطيل أداء المجلس التشريعي يترك أثره على حالة حقوق المواطن والعملية الديمقراطية عموماً، حيث أكد التقرير السنوي للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في إطار رصد أداء السلطة التشريعية، أن المجلس التشريعي لم يقر خلال العام ٢٠٠٦ سوى قانونين، هما قانون تنظيم الموازنة للعام ٢٠٠٦، والقانون المعدل له.

وحسب نتائج التقرير، فإن الأداء التشريعي للمجلس خلال العام الماضي كان ضعيفاً جداً، ولا ينسجم بالمطلق مع زيادة عدد أعضائه، ولا مع التعددية الحزبية التي عكستها الانتخابات الجديدة، ولم يلبّ الحاجة الملحة لسنّ التشريعات في المجالات المختلفة. ورات الهيئة أنّ الدور الرقابي للمجلس التشريعي على الصعيد المالي كان منقوصاً لدرجة كبيرة خلال العام ٢٠٠٦، وسار بصورة أسوأ مما كانت تسير عليه الأمور طيلة السنوات السابقة. وانعكس ضعف الأداء التشريعي للمجلس على حقوق المواطن الفلسطيني بشكل واضح. فلم يتمّ خلال العام ٢٠٠٦ إقرار أي قانون جديد يتعلق بحقوق الإنسان، ولم يرقّ أداء المجلس التشريعي الرقابي فيما يتعلق بضمان حق المواطنين بالحياة وبالأمن الشخصي إلى الحد الأدنى المطلوب. فلم يتمّ خلال العام سؤال أو استجواب أو حجب الثقة عن وزير الداخلية، على الرغم من تردّي الأوضاع الأمنية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بصورة غير مسبوقة، وسقوط عشرات الضحايا بفعل العنف الداخلي.

وقالت النائب عن حركة "فتح" جهاد أبو زنيد، إن المشكلة الحقيقية التي يواجهها عمل المجلس التشريعي، "تتمثل في تنامي ثقافة الإقصاء في العمل السياسي الفلسطيني، ما يجعل كل فصيلة يعمل على إقصاء الآخر بكل الوسائل دون الالتفات إلى المصلحة الوطنية".

ورات أن الخروج من الحالة السائدة في المجلس "يكنم في اتخاذ خطوات ومبادرات جريئة، بما في ذلك بحث إمكانية تقديم استقالات جماعية من النواب، يتخلّى من خلالها النواب الراضون لاستمرار هذا الوضع عن الامتيازات الخاصة بهم لصالح الشعب والقضية الوطنية".

و"حماس" على تعطيل عمل المجلس.

ولخص الخطوات الواجب اتباعها لضمان تفعيل المجلس التشريعي في مجموعة من النقاط الرئيسية، في مقدمتها "أن يتخذ كل النواب قراراً واضحاً بأنهم يمثلون المجلس وليس المنظمات السياسية التي ينتمون إليها، وتغليب الدوام في المجلس على أية ارتباطات أخرى، إضافة إلى تفعيل عمل لجنة شؤون المجلس من خلال انتخاب نواب جدد لعضويتها بدلاً من النواب المعتقلين".

وتابع: تفعيل المجلس يتطلب أيضاً، توفر الإرادة السياسية عند الفصيلين الكبارين لإخراج المجلس من حالة الشلل التي يمر بها، وبخاصة أن ٩٥% من النواب محسوبون على "فتح" و"حماس"، إضافة إلى تفعيل المجلس من خلال دورته الجديدة، وإجراء انتخابات داخلية لهيئة رئاسة المجلس من خلال عقد جلسة بدعوة من الرئيس محمود عباس والابتعاد عن التمديد للدورة الحالية.

### تعبئة "الفراغات" في عضوية المجلس

وفي إطار رؤيته لتفعيل المجلس وحمايته في الحالة الراهنة، قال خريشة: لا بد من البحث عن صيغة متفق عليها بين جميع الكتل البرلمانية لتحرير المجلس من قبضة الاحتلال، والبحث الجدي في إمكانية تعبئة الكتل البرلمانية للفراغات في عضوية المجلس بنواب جدد من القوائم الانتخابية تطبيقاً للقانون ذي العلاقة.  
وأضاف: هذا أمر ممكن بإضافة النواب من القوائم وفق حل مؤقت متفق عليه بين الكتل، بما يضمن حماية المجلس من الانهيار والشلل.

### بين خيار الاستقالة الجماعية أو التوافق

وفي الوقت الذي يبذل فيه النواب المحسوبون على الكتل الصغيرة جهوداً مضنية للتفكير في آليات الخروج من المأزق الذي يعيشه المجلس، يؤكد نواب من "حماس" و"فتح" على أن المشكلة تكمن بالأساس في فقدان كامل للثقة بين الكتلتين الكبيرتين، ما يدفعهما لإدارة الأزمة الراهنة وفق معايير وقواعد تحمي الكتلتين أكثر مما تحمي المجلس وتحافظ على دوره.

وقالت النائب عن حركة "فتح"، نجاة أبو بكر، "إن المشكلة الرئيسية تكمن في العقلية التي يتحكم بها أصحاب الأغلبية بالمجلس، حيث يتعاملون بطريقة مغلقة ويدافعون عن الكتلة ولا يريدون أن يروا غير ذلك"، موضحة أنه "لا مستقبل ينتظر للمؤسسة التشريعية في ظل استمرار هذا الوضع".

وكشفت أبو بكر عن وجود نقاش معمق داخل كتلة "فتح" لبحث إمكانية اتخاذ خطوات لإنهاء حالة الجمود التي يعيشها المجلس، موضحة أن "الاستقالة الجماعية أحد الخيارات المطروحة، لكنه ما زال قيد الدراسة والبحث من أجل بلورته بصورة تساهم في حماية العملية الديمقراطية".

وفي المقابل، فإن أكثر ما يقلق حركة "حماس" بشأن انتظام جلسات "التشريعي"، إضافة لقضية حكومة الطوارئ، وجود مخاوف من إقدام نواب "فتح" على تمرير قوانين جديدة تتعلق بالعملية الديمقراطية، مثل اعتماد التمثيل النسبي الكامل في قانون الانتخابات التشريعية، ما يدفعهم للعمل على تعطيل انعقاد الجلسات، لكن النائب عن كتلة "فلسطين المستقلة"، وزير الإعلام السابق، مصطفى

عمقت الأزمة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية في أعقاب تطورات الأحداث في قطاع غزة، وما أدت إليه نتائج "الحسم العسكري" الذي نفذته حركة "حماس" للسيطرة على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القطاع، من واقع أزمة المؤسسة التشريعية التي كانت تعيش حالة شلل، الأمر الذي قطع الطريق، وربما أغلقها، أمام الجدل الذي كان سائداً في أورقة المجلس وهيئة رئاسته وأوساط النواب حول أفضل الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لإنقاذ هذه المؤسسة وتفعيل دورها الرقابي والتشريعي.

وزادت سيطرة "حماس" العسكرية على قطاع غزة، من إشكالية التعامل مع المؤسسة التشريعية المعطلة بسبب اعتقال عشرات النواب من قبل إسرائيل، وعدم انتظام حضور النواب لجلسات "التشريعي"، الأمر الذي قاد الرئيس محمود عباس، الذي أعلن حل حكومة الوحدة الوطنية في أعقاب ما تصفه قيادات السلطة بـ"الانقلاب الأسود" في غزة، إلى إعادة أمر تشريع القوانين إلى المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير باعتباره أعلى هيئة تشريعية ما بين فترتي انعقاد المجلس الوطني.

وأضفى هذا القرار غموضاً إضافياً على مستقبل المؤسسة التشريعية، التي من المفترض أن تنوب عن الشعب في تبني قضايا وحاجاته وإصدار القوانين، الأمر الذي يعني أن "إرادة الشعب" باتت معطلة بسبب شلل المجلس التشريعي على مدار أكثر من ستة أشهر متعاقبة، وإعلان حالة الطوارئ في ظل هذا الشلل.

واصطدمت محاولات تفعيل المجلس التشريعي على مدار الفترة الماضية بعقبات رئيسية تقف وراء هذه الأزمة الناتجة عن عوامل خارجية وداخلية عدة، حيث يؤكد النواب أهمية تحمل المجلس مسؤولياته في التغلب على المشاكل الداخلية، ومن أبرز مظاهرها تحول المجلس إلى هيئة بيد أكبر كتلتين برلمائيتين (فتح وحماس)، وهو ما يضع علامات استفهام مشروعة حول مستقبل المؤسسة وإمكانية تفعيل دورها في الحياة السياسية الفلسطينية!

وعلى الرغم من تأكيد غالبية النواب على أن المشكلة الرئيسية التي تقف وراء تعطيل المجلس وشله، تتمثل في الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسة من خلال اعتقال النواب الذين وصل عددهم إلى ٤٥ نائباً، غالبيةهم محسوبون على حركة "حماس"، فإن هناك نواباً آخرين يرون أن القبول بنتائج هذا الاستهداف وحالة الشلل يمثل مصيبة أكبر.

ويرى معظم النواب أن المساعي الإسرائيلية لتحويل المؤسسة التشريعية إلى هيئة بيدها، يجب مواجهتها بالإصرار على تفعيل المجلس من خلال انتظام عقد الجلسات واللجان المنتهقة عنه، والالتفات إلى إقرار القوانين ذات العلاقة بتنظيم الحياة العامة، وممارسة الدور الرقابي على أداء الحكومة، ومساءلة الوزراء والمسؤولين، ورفض التسليم بأن يبقى المجلس، على الرغم من كل ما يعانيه من مشكلات، رهينة بيد كل من "حماس" و"فتح".

### خريشة: انعقاد الجلسات صعب لكنه ليس مستحيلاً

وأكثر ما يعبر عن عمق الأزمة الحالية التي تعيشها المؤسسة التشريعية هو ما تحدث عنه النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، حسن خريشة، حينما قال "في السابق كنا نعاني من طغيان اللون السياسي الواحد على المجلس (فتح)، لكن المجلس تحول الآن إلى هيئة في يدي "فتح" و"حماس" معاً"، مؤكداً أن آفاق تفعيل عمل المؤسسة ومستقبلها مرهون فقط بتوافق سياسي بين الكتلتين، وبخاصة في ظل الولاء الكامل لغالبية النواب لكتلة البرلمانية، حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة الوطن والمواطن".

ويرى خريشة أن شل المجلس يعود إلى مجموعة من الأسباب التي ما زال غالبها قائماً، مثل استهداف إسرائيل للنواب، واعتقال ٤٥ منهم، موضحة أن "الاستهداف الإسرائيلي بدأ يأخذ منحى تصاعدياً أكثر خطورة من خلال محاولة اغتيال النواب، وبخاصة بعد نشر أسماء ٨ منهم ضمن قائمة الشخصيات التي تسعى إسرائيل لاغتيالهم في قطاع غزة".

ونوه إلى تلك الممارسات الإسرائيلية تساهم في تغييب قرابة ٥٣ نائباً عن حضور جلسات "التشريعي"، موضحة أن إمكانية تحقيق النصاب القانوني لضمان انعقاد جلسات المجلس باتت صعبة لكنه ليس مستحيلاً.

وقال خريشة: أعتقد أن هناك توافقاً بين "فتح"

هروب القادة من المواجهة غير مجرى المعركة لصالح "حماس"

## المؤسسة الأمنية أولى ضحايا "الحسم العسكري" في غزة



(إ ف ب)

المؤسسة الأمنية.. محور الصراع الداخلي.

خطوة إيجابية جداً، كونه جسد الشراكة السياسية، وأنتج حكومة الوحدة الوطنية"، موضحاً أن أية خلافات كانت متبقية، كان الأجدد للشعب الفلسطيني بأسره، أن تحل على طاولة الحوار، لأن تحل بالاعتقال والهجوم والانقلاب العسكري الذي لم يُبق ولم يذر لجموع الفلسطينيين الذين ذاقوا وما زالوا الأمرين من الاحتلال الذي يمارس بحقهم أبشع جرائم القتل والاجتياحات، بجانب ما يقع عليه من حصار اقتصادي ظالم.

وحول ما يُشاع بأن جهاز المخابرات العامة، كغيره من الأجهزة التابعة للرئيس محمود عباس مباشرة، يسير وفق خطط أميركية كخطة "دايتون" مثلاً، لتقوية نفسه من خلال ما يتلقاه من برامج تدريب ودعم مادي ولوجستي كان دايتون قد أعلن عنها لتقويتها مقابل حركة "حماس" وقوتها التنفيذية وذراعها العسكرية "كتائب القسام"، قال المصري: نحن كنا وما زلنا وسنبقى نتلقى التعليمات من الرئيس عباس والنائب الطيراوي فقط، كما أننا في جهاز المخابرات ملتزمون بالبرنامج الوطني، وبما تم الاتفاق عليه في مكة من برنامج سياسي، ونعمل وفق القانون الذي أقر في المجلس التشريعي.

**عيسى: زج الأجهزة في الصراع أصابها بالشلل التام**  
ولم يختلف رأي العميد يوسف عيسى قائد جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، عن رأي من سبقه بالقول: إننا أكدنا مراراً وتكراراً على أن الأجهزة الأمنية يجب أن لا تكون محل خلاف، بل محل إجماع وطني، ويجب التركيز على إخراجها من الأزمة، وألا يُنظر إليها كخصم من أي طرف من الأطراف، وفي الوقت نفسه يجب أن تتحرك الأجهزة بحيادية؛ كونها أجهزة أمنية مهمتها الوحيدة هي حماية أمن الوطن والمواطن الفلسطيني على حد سواء، بأطياقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

وأضاف عيسى: كما أننا شددنا أيضاً على أهمية أن تكون صيانة دور الأجهزة الأمنية طموحاً لكل الفلسطينيين بشكل عام، وبخاصة التنظيمات الفلسطينية، لاسيما "فتح" و"حماس"، لأنه إذا لم تتدخل الأجهزة في فض الخلاف القائم بين التنظيمات أو العائلات، وتُحارب الجريمة، فمن سيقوم بهذا الدور؟ كما أنه إذا كانت الأجهزة محل جدل وجزءاً من عملية الاستقطاب القائمة في المجتمع الفلسطيني، فمن هو الحكم؟

وقال: طالما حذرنا من أن زج الأجهزة الأمنية في الصراع القائم، يصيب عملها بالشلل التام، وبالتالي يكون همها الوحيد هو الحفاظ على أمن أفرادها ومنشأتها ومقارها، وهذا يعطي الفرصة للمجموعات العنصرية والمجرمة كي تُمارس دورها القذر من اغتيالات وابتزاز وسرقات واغتصاب وتجارة المخدرات بكل أريحية، دون أي إزعاج من أي جهاز أمني أو من الفصائل المتقاتلة.

وأكد عيسى أن المتضرر الوحيد من هذا الموضوع، هو المواطن الفلسطيني، والرابع الوحيد من ذلك، هي هذه الفئات الإجرامية.

وقال: أعتقد أنه من المؤكد أنه كان هناك في السابق والوقت الحالي استهداف من قبل حركة "حماس"،

هذا المنصب، وهي جهاز أمني رسمي شكله وزير الداخلية الأسبق سعيد صيام بقرار رسمي وضمن صلاحياته، وبالتالي فإنني سأتعامل وأتعاون معها لأنها جزء من المؤسسة الشرطية".

### المصري: لا وجود لخطة "دايتون" في أجنحة المخابرات

وقبل الاعتقال العسكري الأخير بين الأخوة الرفقاء، كما سأمهم البعض، ورداً على الاتهامات التي طالما كالتها حركة "حماس" للأجهزة الأمنية، بأنها تعمل على تحضير نفسها محلياً وإقليمياً ودولياً لمعركة قادمة هي الأعنف من نوعها لتنفيذ خطة دايتون، قال العميد محمد المصري، مسير عام جهاز المخابرات العامة في قطاع غزة: إن جهاز المخابرات العامة وطبقاً للقانون، يقع على عاتقه ثلاث مهمات أساسية، أولها العمل في الخارج على أمن السفارات ومحاولات اختراقها، وثانيها مكافحة الإرهاب، وثالثها مكافحة التجسس في الداخل، وأية مهمات أخرى يُكلف بها من قبل الرئيس محمود عباس، واللواء توفيق الطيراوي، نائب رئيس الجهاز.

ولفت المصري إلى أن ما أثر على عمل الجهاز طوال الفترة السابقة، هي المشاكل الداخلية بين الفلسطينيين أنفسهم، لأن مثل هذه المشاكل مهما كان نوعها وحجمها، تلقي بضالتها السلبية على عمل الأجهزة، وتحد من قدراتها على التحرك لمحاربة الجريمة والمجرمين، والقيام بدورها في توفير الأمن والأمان المطلوبين منها اتجاه جموع المواطنين".

وأكد أن "جهاز المخابرات كان له وما زال توجهات عامة ومحددة لكافة قادة الجهاز وكوادره وعناصره من قبل اللواء الطيراوي، تنص على عدم التدخل في أي صراعات داخلية تقع بين الميليشيات أو الأحزاب أو التنظيمات على اختلاف مسمياتها، وذلك كون جهاز المخابرات جهاز أمن قومي سيادي لكل أطراف الشعب الفلسطيني، وليس محسوباً على طرف فلسطيني محدد بعينه، كما أن قيادة الجهاز تعمل دائماً على أن نكون بعيدين عن حالة التجاذبات السياسية".

وأشار المصري إلى أن "أداء جهاز المخابرات وبتوجيهات من الرئيس، يدفعنا باتجاه حماية أبناء شعبنا في الخارج، وحماية المواطنين من الاختراقات الداخلية"، مضيفاً أن "أية جهة فلسطينية كانت وما زالت تُشغل أو تُشَاغل جهاز المخابرات في معارك داخلية، بالتأكيد هدفها تعطيل عمله في خدمة المصلحة الوطنية العليا لمصالح ذاتية وحرزية ضيقة".

وقال: طالما وجهنا رسائل للجميع دون استثناء، وقلنا لهم أن الأمن القومي الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق، والأجهزة الأمنية مُشغلة في احتراق داخلي، كما ناشدنا الأطراف السياسية كافة ومنظمات المجتمع المدني والقيادة السياسية أن يُشكلوا الغطاء الوطني الجامع لهذه الأجهزة، وإبعادها كلياً عن أي خلافات أو محاصصات، ولكن دون جدوى.

وأضاف المصري أن "ما تم في مكة من اتفاق، كنا نعتبره

قدرات قوات فلسطينية على حساب أخرى فلسطينية، بغض النظر عن اللون السياسي والانتماء الحزبي لها، قد فشل، وربما سيفشل مجدداً في حال التفكير بتطبيق مثل هذه الخطة مرة أخرى، وذلك من منطلق أن "حماس" المتغلغلة في رأس الهرم الأمني والعسكري حسب الكثيرين من المراقبين، وحسب المعطيات الواضحة على أرض الواقع، قد تعلم بما يُخطط لها، كما حدث مؤخرًا، حين سارعت إلى إحداث حالة تغيير جذري قبل حلول موعد تنفيذ هذه الخطة.

يُذكر أن الخطة طرحتها الإدارة الأميركية بواسطة المنسق الأمني الأميركي، كيث دايتون، ورات فيها أن تعزيز قوات أمن الرئاسة، عبر التدريبات اللازمة، ومدتها بالسلاح، ونشرها على خطوط التماس، سيؤدي إلى تحسن الوضع الأمني بالنسبة لإسرائيل في قطاع غزة، في حين رأى الكثيرون أنه لا يمكن الاستجابة لها، باعتبارها تشكل إساءة خارجية جاءت لمصلحة إسرائيل على حساب المصلحة الفلسطينية.

### مؤسسة بحاجة لمن يقودها لضبط الأمن

وفي الوقت الذي هُوجم فيه العميد جبر، الذي عُيّن فور "الانقلاب العسكري" التي نفذته حركة "حماس" في غزة، رئيساً للمجلس الأعلى للشرطة في قطاع غزة، من مختلف الأوساط السياسية والعسكرية والأمنية لثنيه عن قبول هذا المنصب، والالتزام بقرار اللواء كمال الشيخ، مدير عام الشرطة، القاضي بعدم الالتزام بقرار رئيس الوزراء ووزير الداخلية المقال هنية، كونه "لا يملك صلاحيات" لذلك، قال جبر: إن إصراري على قبول هذا المنصب، ورفضي للقرارات الصادرة من رام الله، يأتي لسببين، أولهما: أنها صادرة عن شخص كان صدر بحقه قرار بالإعدام من قبل أمير الشهداء خليل الوزير "أبو جهاد" في الثمانينيات، وثانيهما أن قرارات المؤسسة الشرطية ليست متعلقة بقرارات أو صراعات سياسية، وأن هذه المؤسسة تآتمر بأمر وقرارات وزير الداخلية الممثل الآن بشخص رئيس الوزراء إسماعيل هنية.

وأضاف جبر: كما أن المؤسسة الشرطية والأمنية بحاجة لمن يقودها لضبط الأمن، لأن حجم الفلتان والكارثة التي أملت بالشارع الفلسطيني في غزة كبير جداً، ونال من كل إنجازات الشعب الفلسطيني الصامد.

ونوه إلى أن كل البطولات والتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني سقطت في ما وُصفه "مسرح الصراع السياسي الذي حصل في غزة"، قائلاً "إن ما شهده الشارع الفلسطيني مؤخرًا، من خروج للقرصنة والمجرمين الذين استباحوا الأرض والمقدرات الفلسطينية، ساهم في تعزيز الأمن".

وكان العميد ركن كمال الشيخ، مدير عام الشرطة، أصدر في السادس عشر من حزيران الجاري قراراً يقضي بإقصاء العميد أمني سابق توفيق جبر، من الخدمة في صفوف الشرطة الفلسطينية، موضحاً في قراره الإداري هذا أن طرد جبر جاء لعدم التزام الأخير بقرارات القيادة السياسية، ورفضه تنفيذ أوامر قيادته المباشرة، وذلك بانصياعه لقرارات حكومة مقالة وفاقدته للشرعية.

وينص هذا القرار الإداري على ضرورة تقديم جبر إلى القضاء العسكري لمحاكمته وإيقاع العقوبة الملائمة أصلاً وقانوناً في حال توفر الظروف الملائمة، كما "يحظر التعامل معه بصفته السابقة واللاحقة من قبل جميع مرتبات الشرطة الفلسطينية تحت طائلة المساءلة القانونية لمن يخالف ذلك".

وقد عين هنية جبر رئيساً للمجلس الأعلى للشرطة في قطاع غزة، فور الإعلان عن تشكيله، كما عين ماهر الرملي نائباً له، على أن يتم استكمال تشكيل المجلس لاحقاً، لتكون مهامه تسيير أعمال الشرطة وحفظ الأمن والنظام وتنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة عن وزير الداخلية.

وعلى الرغم من أن جبر أصدر أوامره فور تسلمه مهام عمله الجديد، بالطلب من منتسبي الشرطة في جميع الدوائر بالتوجه إلى عملهم ودوامهم كالمعتاد، والقيام بواجبهم ودورهم في حفظ الأمن والأمان للمواطن وممتلكاته، فإن أحداً لم يلتزم بالأوامر، وبقي هناك فراغ أمني وشرطي في الشارع الغزي، اضطرت حركة "حماس" إلى ملئه بعدد من عناصرها الذين ارتدوا القبعات الخضراء، والبراز الفسفورية، ووقفوا على مفترقات الطرق لتنظيم حركة سير المركبات والمواطنين.

ولا يخفى على أحد أن القوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية المقال، هي من جرى التنسيق بينها وبين العميد جبر، الذي قال "إن هذه القوة موجودة أصلاً قبل أن أعين في

كتب فايز أبو عون:

بين عشية وضحاها، أصبح الكثيرون، سواء محلياً أم إقليمياً أم دولياً، في حالة من اللاوعي، والذهول الشديد، لما آلت إليه الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، وسقوط "قلاع" حصينة، وانهيار جدران منيعة، وهروب قادة عسكريين وأمنيين، على متن سيارات "مصفحة" عن طريق البر، أو على ظهر قوارب مطاطية، وزوارق صيد بحرية، إلى الحدود الجنوبية للقطاع، ليستقر بهم الحال رغماً عنهم، في مصر، التي أمنت خروجهم منها إلى محافظات الضفة، حيث مقر الرئيس محمود عباس في رام الله، لا حول لهم ولا قوة في غزة، فيما توالى صدور القرارات والإجراءات من طرفي الصراع، وكل منها يضرب بعرض الحائط قرارات الطرف الآخر.

وفي نتائج ما يجري، كانت المؤسسة الأمنية، بمقارها وأفرادها، وكذلك دورها، ضحية حرب المواقع والنفوذ وشهوة السلطة لدى حركتي "حماس" و"فتح"، بشكل بات يطرح العديد من التساؤلات حول أفق النجاح المستقبلي في إعادة بناء المؤسسة الأمنية، لاسيما في ظل القرارات المتتالية بالتعيينات و"نقض التعيينات" التي تصدر من الطرفين.

ولم يكن من شأن قبول العميد توفيق جبر، قرار رئيس الوزراء ووزير الداخلية المقال إسماعيل هنية، رئاسة المجلس الأعلى للشرطة في قطاع غزة، الذي تم تشكيله في السادس عشر من حزيران الجاري، للاضطلاع بمهام تسيير أعمال الشرطة وحفظ الأمن والنظام وتنفيذ الأوامر والقرارات الصادرة عن المجلس، ورفض اللواء سعيد فونة قرار تعيينه قائداً عاماً لقوات الأمن الوطني، أن يُغير شيئاً في الوضع الأمني المتردي للغاية في قطاع غزة، دون العودة إلى التوافق والاتفاق على كيفية قيادة المؤسسة بشكل جماعي.

وبين ما يصدر من قرارات في غزة، عن رئيس الوزراء ووزير الداخلية المقال، وبين ما يصدر من قرارات إلى غزة، من الرئيس محمود عباس ومن حوله، يبقى رجل الأمن والشرطة في حيرة من أمره: هل يُنفذ ما يصدر إليه من قبل قيادة عسكرية وأمنية وشرطية جديدة موجودة معه في غزة، أم ما يصدر إليه من قبل قيادة عسكرية وأمنية وشرطية بعيدة عنه وموجودة في رام الله؟!

وسواء نفذ الشرطي ورجل الأمن البسيط، أو حتى الضابط وصف الضابط، هذه الأوامر أو تلك، فالهم الوحيد عنده، الذي يورق مضاجعه، ويشئت فكره، ويجعله في حيرة من أمره، هو الراتب الذي قد يجيب عنه، على الرغم من أنه في أحسن الأحوال لا يُغني ولا يُسمن من جوع، وبذلك أصبح ينطبق عليه المثل الشعبي "بين حانا ومانا، راحت لحانا".

ولو عدنا للوراء قليلاً، لوجدنا أنه ربما كان لعدم التفاؤل المفرط، والاستحسان المزوج بالترقب الحذر، في أوساط بعض المراقبين من رجال السياسة والأمن والإعلام على حد سواء، له ما يبرره، إزاء تأكيدات اللواء برهان حماد، رئيس الوفد الأمني المصري في قطاع غزة، في الثالث من حزيران الجاري، بأن فرص نجاح الخطة الأمنية التي وضعت لضبط حالة الفلتان الأمني في قطاع غزة والنموي البدء في تطبيقها كبيرة، لاسيما من خلال تكوين قوة مركزية مشتركة كانت ستقوم على أساس اندماج بين قوتين أساسيتين، هما القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية من جهة، وما يسمى بتنفيذية "فتح" من جهة أخرى.

وكان حماد، الذي وصل والوفد المرافق له، قبل هذه المحنة، وهذا التغيير الجذري في القيادة العسكرية والأمنية في قطاع غزة، الليل مع النهار حسب الكثير من هؤلاء المراقبين لرأب الصدع، وإصلاح ذات البين، أشار في تصريحه الذي أصبح حبراً على ورق حسب المراقبين والمحللين أنفسهم، إلى أن هذه القوة سيكون لها قائد واحد متفق عليه، بعد حدوث انسجام واندماج بين القوتين، بأسلوب علمي محترف، حتى لا يحدث نزاع داخلي مجدداً يؤدي لعكس المقصود، بحيث يتكلم الجميع لغة وطنية مشتركة فقط، لا بنفس "حماس" أو بنفس "فتح"، كما أنها ستكون نواة أساسية، تضع الأساس الأمني، وتسيطر على البديل للمصلحة الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن عملية الاندماج لم تحدث، والخطة الأمنية لم تطبق، ولجنة المصالحة الوطنية لم تُفعل، ولم يأخذ حتى الآن كل ذي حق حقه، ولم يُعاقب كل مجرم على ما اقترفت يده، يمكن القول هنا، إن الرهان الأميركي الإسرائيلي على تطبيق "خطة دايتون" الداعية لتعزيز

## تساؤلات حائرة: ماذا بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة؟!



(إف ب)

تدمير إسرائيلي يطال كل شيء.

وقوتها التنفيذية، لشرعية ووطنية المؤسسة الأمنية، لأن "حماس" لديها فهم خاطئ لدور هذه الأجهزة، التي في كثير من الأحيان وجهت اتهامات باطلة ليس للأجهزة فحسب، بل وللأفراد العاملين فيها أيضاً، مثل ادعاء علاقتهم بالفلتان الأمني، أو الاقتتال، في حين أن هذه الأجهزة لا تذهب إلى محاصرة البيوت أو المقار، وقتل من فيها، بل القوة المهاجمة هي التي تقوم باعتلاء الأبراج، ونصب الأسلحة القناصة عليها، وإطلاق قذائف (آر. بي. جي) على مقار هذه الأجهزة، وآخر ذلك تدمير المؤسسة الأمنية برمتها.

وحول ما إذا كانت عملية "الحسم العسكري" وتدمير الأجهزة الأمنية جاءت كخطوة استباقية لتنفيذ خطة دايتون من أجهزة الأمن جميعها، نفى عيسى أن يكون لجهاز الأمن الوقائي أي ذكر في خطة دايتون التي نشرت، "بل على العكس تماماً، حيث يفرض عليه حصار ومقاطعة كونه جهازاً يخضع مباشرة لوزارة الداخلية، وإلى رئيس الحكومة، ولكن يبدو أن هناك مخططاً كبيراً لاستهداف الأجهزة جميعها، وبخاصة جهاز الوقائي الذي هُوجمت مقاره في السابق، وقتل أفراد، على الرغم من أن هناك إقراراً بعدم وجود دور له في المشاكل، بل إنه يدافع فقط عن نفسه وأفراده في حال تعرضوا لأي هجوم".

### الغول: محاولة للاستقواء

#### بالأجهزة والاستحواد عليها

وكان العميد مجدي الغول، مسؤول قطاع غزة في أمن الرئاسة (القوة ١٧) قال: على الرغم مما كان لدينا من معلومات بأن ما كان يحدث في السابق من استهداف للمؤسسة الأمنية، هو محاولة للاستقواء والاستحواد عليها وإقصائها للإحلال محلها، فإن القيادة السياسية طالما أصدرت إنياء التعليمات الواضحة والمحددة بضرورة إعطاء الفرصة لوقف العنف، كما أنه لم يكن في نية قوات أمن الرئاسة الإنزلاق إلى دوامة العنف التي أجبرت على الرّج بها أخيراً رغماً عنها للدفاع عن نفسها.

وحول ما كان وما زال يُشاع عن أن قوات "الـ ١٧"، تدريب وتلقّت الأسلحة من الولايات المتحدة تنفيذاً لخطة دايتون، قال الغول: هذا كلام غير صحيح ومردود على أصحابه، لأن قوات "الـ ١٧" لها تاريخ مشرف، ومن العيب أن يتم إصاق اتهامات كهذه بها.

### كتب محمد الجمل:

"زلزال في النظام السياسي، انقلاب على الشرعية، إعادة تصحيح أوضاع خاطئة... مصطلحات متناقضة ومختلفة أطلقت من جهات وتيارات حزبية فلسطينية عديدة، في محاولة لوصف ما حدث في قطاع غزة، بعد التحرك العسكري المفاجئ لآلاف العناصر من "كتائب القسام"، الجناح المسلح لحركة "حماس"، اتجاه المقار الأمنية المنتشرة في مختلف أنحاء القطاع، والسيطرة عليها جميعاً، بعد معارك "متواضعة" مع جنودها وعناصر مسلحة من حركة "فتح".

لم يكن أحد ليتوقع أن تسير الأمور في هذا الاتجاه بشكل سريع، فحركة "حماس" التي أحكمت سيطرتها على القطاع خلال ساعات معدودة، أكدت أن ما فعلته كان "تصحيحاً لأوضاع خاطئة" قادت إلى تكريس حالة الفوضى المستشرية في القطاع، الأمر الذي رفضته حركة "فتح" ومؤسسة الرئاسة، معلنة أنها محاولة انقلابية على الشرعية الفلسطينية، قبل أن يرد الرئيس بقرارات ومراسيم متتالية أقال فيها حكومة الوحدة، وأعلن حالة الطوارئ، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة.

وبعد أن هدأت الأمور قليلاً في القطاع، وأيقن الجميع أن غزة باتت تحت سيطرة "حماس"، في حين تعد الضفة في يد "فتح"، بدأ يطرح سبل من التساؤلات عن مصير القضية الفلسطينية قبل كل شيء، وهل سيفصل قطاع غزة عن الضفة؟ وهل ستقدم إسرائيل على تشديد حصارها على القطاع، وتمنع دخول البضائع والطاقة أو تقلص المواد التموينية المرسله إليه؟

### القضية عادت عقوداً إلى الوراء

وبدا النائب عن كتلة "فتح" البرلمانية أشرف جمعة، الذي التقيناه في مكتبه بمحافظة رفح جنوب قطاع غزة، يتوسط عدداً من المواطنين، حذراً في حديثه، متشائماً مما قد تحمله الأيام والأسابيع القادمة من تطورات أمنية وسياسية، وبخاصة في قطاع غزة.

ووصف جمعة ما حدث من تطورات متلاحقة خلال الأيام الماضية، بالأمر الخطير، مؤكداً أن الفلسطينيين حققوا بأيديهم وخلال أيام معدودة، ما عجزت إسرائيل

عن تحقيقه طوال العقود الماضية، على الرغم من محاولاتها المستمرة في سبيل تحقيق ذلك.

وأوضح أن "ما حدث يعتبر انقلاباً في النظام السياسي الفلسطيني برمته، وفي حال عدم تداركه بشكل سريع، فإن من شأنه إعادة القضية الفلسطينية عشرات السنين إلى الوراء، والقضاء على ما تم تحقيقه من إنجازات عُبدت بدماء الشهداء".

وأشار جمعة إلى أن جملة من العوامل قادت الفلسطينيين إلى هذا الواقع، "من بينها تعطيل الحياة البرلمانية والسياسية لفترات طويلة، واللجوء في كثير من الأحيان إلى حلول مؤقتة تبقى على بذور الصراع"، لافتاً إلى أنه حذر مراراً وتكراراً مما حدث في القطاع.

وطالب القادة الفلسطينيين كافة بالتفكير بجديّة لإيجاد حلول ومخارج للأزمة الراهنة، وأن يتم تغليب المصالح العليا للشعب الفلسطيني على كل المصالح الخاصة والحزبية.

وناشد جمعة أعضاء حركتي "فتح" و"حماس" التوقف فوراً عن ممارسة أية اعتداءات بحق نشطاء في التنظيمين، أو مؤسسات مدنية؛ سواء أكان ذلك في القطاع أم في الضفة، لافتاً إلى أن ذلك "قد يكون بداية لإيجاد قواسم مشتركة بين الطرفين".

كما ناشد الدول العربية لعب دور أكثر إيجابية في الأزمة الراهنة، والتدخل لمساعدة الفلسطينيين في تخطي أزمتهم، داعياً بعض الدول والجهات إلى "التوقف عن اللعب على التناقضات، من أجل توسيع الفجوة بين الإخوة الفلسطينيين".

وبينما كان جمعة يواصل حديثه، قاطعه أحد الجالسين حوله متسائلاً: وماذا سيحدث بعد ذلك؟ ما هو مصيرنا؟ فصمت جمعة قليلاً وقال: هذا ما أرغب في طرحه على كل القادة الفلسطينيين، وعليهم أن يجيبوا الشارع عنه.

واستبعد إجراء أية حوارات ما بين الحركتين خلال الفترة القريبة المقبلة، قائلاً: عندما تهدأ النفوس، وتبدأ العقول بالتفكير بلغة الوطن الواحد، يمكن حينها أن يبدأ الحوار.

وفي نهاية حديثه، دعا جمعة أعضاء حركة "فتح" إلى الحفاظ على روحهم المعنوية، وعدم إلقاء اللوم على

أنفسهم.

### الحوار هو سبيل الخروج من الأزمة

من ناحيته، عبر النائب عن كتلة "حماس" البرلمانية، إسماعيل الأشقر، عن استهجانه مما رده بعض القادة في حركة "فتح" بشأن حدوث "انقلاب" على الشرعية الفلسطينية، قائلاً: على من انقلبت "حماس"، وهي تمثل الشرعية والأغلبية الفلسطينية؟

وأشار إلى أن "حماس"، قامت "بتطهير" الأجهزة الأمنية، تمهيداً لإعادة بنائها من جديد على أسس وطنية، لإنهاء حالة الفوضى والانفلات الأمني التي كانت سائدة في قطاع غزة.

وحول موقف "حماس" من الإجراءات والقرارات التي اتخذها الرئيس عباس في أعقاب ما حدث في غزة، أشار الأشقر إلى عدم قانونية هذه الإجراءات، وقال: حسب نص القانون الأساسي الفلسطيني، فإن الرئيس يمكنه إقالة رئيس الحكومة، ولكن تبقى الحكومة المقالة تمارس أعمالها بشكل طبيعي إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة، ولزماً على تلك الحكومة أن تعرض على المجلس التشريعي لنيل الثقة، قبل أن تصبح حكومة نافذة.

وأعرب الأشقر عن اعتقاد حركته بأن القرارات التي اتخذها الرئيس عباس "كانت ناتجة عن ضغط مورس عليه من بعض الجهات الخارجية"، على حد قوله.

وفيما يخص الوضع في قطاع غزة ومخاوف المواطنين من إغلاق المعابر كافة وحدوث شح ونقص في المواد التموينية الأساسية، أكد الأشقر أن هذه المخاوف "لا أساس لها"، مشيراً إلى أن "المعابر ستفتح في القريب العاجل، وسيتم إدخال البضائع إلى قطاع غزة دونما أية إعاقات".

وحول تصوراتته للسيناريوهات المقبلة، أشار الأشقر إلى أن الحوار الجاد والمعمق هو السبيل الوحيد لحل الأزمة الراهنة، معرباً عن ثقته في انطلاق هذا الحوار "بعد فترة ليست بطويلة" على حد قوله، ومشيراً إلى أن "بعض الأطراف تحاول عرقلة انطلاق هذا الحوار، ولكنها لن تستطيع الحيلولة دون حدوثه".

وأكد عدم وجود أية شروط لدى "حماس" لانطلاق

هذا الحوار، متمنياً أن ينطلق في أسرع وقت ممكن، وأن يحقق توافقاً بين الأطراف كافة.

### مطلوب قيادة وطنية موحدة لإدارة الوضع مؤقتاً

من جانبه، أدان جميل مزهر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، عملية "الحسم العسكري" التي قامت بها حركة "حماس" في قطاع غزة، واصفاً تلك الخطوة بالضارة وغير المجدية، ولا تقدر التداعيات الصعبة والمعقدة التي سترتبها على الشعب والقضية. وأشار مزهر إلى أن هذه الخطوة من شأنها تقويض النظام الديمقراطي الفلسطيني "الناشئ"، وإحداث فرقة كبيرة بين الأشقاء الفلسطينيين، وفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.

وعبر عن رفض الجبهة الكامل لإعلان الرئيس حالة الطوارئ، وحل حكومة الوحدة الوطنية، مؤكداً أن "مثل هذه الخطوة من شأنها زيادة الأمور تعقيداً وتازماً"، منتقداً في الوقت ذاته الدعوات لاستقدام قوات دولية إلى قطاع غزة، بما يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية في شؤون الشعب الفلسطيني.

ونوه إلى أن "ما يجري من أحداث مؤسفة في قطاع غزة والضفة الغربية سيؤدي إلى وضع استثنائي وخطير جداً في الشارع الفلسطيني، ما سينتج عنه وجود حكومة لحركة "حماس" في غزة، وحكومة

لحركة "فتح" في الضفة الغربية"، مبدياً عدم تفاؤله مما قد تؤول إليه الأوضاع الداخلية في قطاع غزة خلال الفترة المقبلة.

وأكد مزهر أن "الحل الأمثل للمشكلة الراهنة هو تشكيل قيادة وطنية موحدة مؤقتة، تشارك فيها كل القوى الوطنية والإسلامية، وممثلون عن المجتمع الأهلي بمختلف قطاعاته، لتشكل مرجعية واحدة وموحدة لهذا الشعب، تدير الشأن الوطني والمجتمعي الفلسطيني، إلى حين إنهاء الوضع الراهن، والتوصل إلى وفاق وطني شامل".

وحول موقف الجبهة من حكومة الطوارئ، أكد أن "الشعبية" رفضت منذ البداية المشاركة في حكومة الطوارئ التي أعلنها الرئيس، مذكراً برفض الجبهة من الأساس إعلان حالة الطوارئ، باعتبارها ستزيد الأمور تعقيداً وستساهم في شذمة المشروع الوطني الفلسطيني.

ووجه دعوة للجامعة العربية وأمينها العام عمرو موسى، لرعاية حوار وطني شامل تشارك به جميع الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية للخروج من الأزمة الراهنة، ومعالجة الأوضاع الفلسطينية، ويعيد الاعتبار لمؤسسات الشعب الفلسطيني الوطنية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية.

وشدد على ضرورة العودة إلى وثيقة الوفاق الوطني التي أجمعت عليها القوى الوطنية والإسلامية، والتي تشكل أساساً وإجمالاً لكل هذه القوى، وبإمكانها

معالجة كل الشأن الفلسطيني، بدءاً بموضوع منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهاءً بالشراكة السياسية، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية بعيداً عن الحزبية والفئوية الضيقة، وبما يمكن من توفير الأمن والأمان للمواطنين ويحفظ كرامتهم.

وأشار مزهر إلى أن "الجبهة الشعبية تجري حالياً اتصالات حثيئة؛ سواء في الضفة، أم غزة، أم الخارج، مع جميع الأطراف، وستواصل كل الجهود لوضع حد لحالة التدهور التي تشهدها الساحة الفلسطينية، التي من شأنها تهديد المشروع الوطني الفلسطيني، والنسيج الفلسطيني، ما سيضع الجميع أمام منحدر خطير قد لا تحمد عقباه".

### إسرائيل.. ارتياح مشوب بالحذر

وفي تغير لاف في الموقف الإسرائيلي، نقلت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي يهودا أولمرت أن الأخير أعلن لأول مرة أنه يوافق على إدخال قوة دولية مسلحة متعددة الجنسيات إلى قطاع غزة.

وأوضحت الصحيفة في عددها الصادر يوم ١٣ حزيران ٢٠٠٧، أن قوات الجيش الإسرائيلي المنتشرة على طول الحدود مع قطاع غزة أعلنت حالة التاهب القصوى، خشية تدفق فلسطينيين إلى إسرائيل.

وأشارت الصحيفة نفسها إلى أن الإسرائيليين القاطنين في البلدات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة،

## فيما تسعى إسرائيل لفرض مشروعها السياسي على الأرض

# هل اقرب ترسيم "الحدود المؤقتة" بانتظار إعلان الدولة ضمنها؟



(أ ف ب)

### كتب حسام عز الدين:

يقول وزير الشؤون الخارجية زياد أبو عمرو، أن فكرة الدولة الفلسطينية ذات الحدود المؤقتة رفضت قبل ولادتها، فيما أعلن الرئيس محمود عباس رفضه للفكرة رسمياً خلال استقباله وزير الخارجية الأميركية في رام الله، "وبالتالي فإن هذه الفكرة لم تعد قائمة أصلاً"، حسب ما يقول أبو عمرو.

لكن الإجراءات الإسرائيلية على الأرض، في ظل ضعف الموقف الفلسطيني، إضافة إلى تصريحات تصدر من هنا وهناك، تشير إلى أن إسرائيل تعمل على فرض مشروعها السياسي القائم على ترسيم حدود "الكيان الفلسطيني" المستقبلي، بشكل لا يلتقي بالمطلق مع هدف الشعب الفلسطيني في إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وفي ظل الجمود السياسي الراهن، وما تعيشه المنطقة من مرحلة "اللاأفق سياسي"، و"اللانفاوض"، وحالة الإنقسام الفلسطيني بعد أحداث غزة، فإن هذا الأمر يوفر لإسرائيل ظروفاً ملائمة للمضي في تنفيذ مشروعها السياسي، وربما محاولة ترويج فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة على المستوى الدولي كخيار "واقعي" لا بد من الضغط على الفلسطينيين من أجل قبوله.

وجواباً عن سؤال عما إذا كان يعتقد أن هذه الفكرة ستعود إلى دهاليز الأمم المتحدة، قال مندوب فلسطين السابق لدى الأمم المتحدة ناصر القدوة، إن الوضع الفلسطيني في هذه المرحلة "بحاجة إلى مواجهة النجاح الإسرائيلي في أروقة الأمم المتحدة".

ونوه القدوة إلى أن "إسرائيل، للأسف، حققت نجاحات في أروقة الأمم المتحدة، في حين أن الوضع الفلسطيني، الذي يعيش حالة الاقتتال الداخلي والفتان الأمني، من اختطاف أجناب، وقتل أبرياء، قد يجعل العالم يبعد شيئاً فشيئاً عن الموقف الفلسطيني".

وهناك من يرى أن القيادة الفلسطينية في وضعها الراهن، ليست في وضع يؤهلها لرفض أي مشاريع سياسية جديدة؛ سواء دولية أم إقليمية، وبخاصة في ظل حالة الاقتتال والفتان الأمني التي أثرت على شكل القيادة الفلسطينية للشعب الفلسطيني وتمثيلها.

ولا تعتبر النائب خالدة جرار، من كتلة الشهيد أبو

علي مصطفى، إعلان القيادة الفلسطينية رفضها للدولة المؤقتة، بمثابة قرار حاسم في مواجهة هذا الأمر.

وتقول جرار "يبدو أن هناك شيئاً خفياً يجري إعداده، والتصريحات التي تصدر من هنا وهناك، ليست سوى غطاء لتمير ما يتم الإعداد له". بل وتضيف بشكل أكثر وضوحاً "برأيي أن كثيراً من التصريحات تصدر كغطاء لفكرة الدولة المؤقتة، وبخاصة أنه لا يتم الاحتجاج عملياً كما هو مطلوب على كثير من الإجراءات الإسرائيلية، كتوسيع المستوطنات مثلاً".

ومما يعزز الشك في وجود مشروع سياسي، قد يكون عنوانه الدولة المؤقتة، طرح أفكار ومبادرات "لا تصر" على التمسك بحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ للدولة الفلسطينية المنشودة، بما في ذلك المبادرة التي كان تردد أن أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، قد طرحها، والداعية إلى التوصل لهدنة مؤقتة طويلة المدى مع إسرائيل، من دون أن تكون حدود الرابع من حزيران "مرجعية" للحل ضمن هذه المبادرة، وإن تم ذلك تحت شعار "عدم إنهاء الصراع" مع إسرائيل، ما يعني من الناحية العملية التماشي إلى حد ما مع فكرة الدولة المؤقتة، على الرغم من أن حركة "حماس" ويوسف نفسه نفيًا وجود مثل هذه المبادرة.

وبحسب مصادر فلسطينية، فإن أوساطاً عدة في الإدارة الأميركية، ما زالت تعمل وتسعى من أجل تنفيذ فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، باعتبارها جزءاً من "خارطة الطريق".

ومهما كانت حقيقة الأمر؛ سواء أكانت هناك مبادرة سياسية بهذا المضمون أم لا، فإن العديد من المراقبين يرون أن الحالة الفلسطينية وصلت إلى درجة كبيرة من الوهن قد تغري بعض الأوساط الفلسطينية الرسمية بالتعلق بقشة أي مشروع سياسي يطرح في المرحلة الحالية تحت شعار "ليس بالإمكان أحسن مما كان".

وتقول جرار "هذا هو الخطر المحدق، حيث تم إيصال الحالة الفلسطينية، وبشكل مقصود، إلى هذا المستوى من الضعف من أجل تمرير أي مشروع سياسي".

وإضافة إلى موقف رئيس السلطة الوطنية الراض لفكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، أكدت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها المطلق لهذه الفكرة، مع تأكيدها على وجود مؤشرات تشير بوضوح إلى أن الفكرة لا

تزال قائمة لدى تل أبيب وواشنطن.

وتؤكد الخطط والإجراءات التي تواصل الحكومة الإسرائيلية تنفيذها أن الهدف هو الوصول إلى أمر واقع يمكن من فرض تنفيذ هذه الفكرة، بدءاً من تنفيذ جزء من "خطة الإنطواء" أحادية الجانب بالانسحاب من قطاع غزة، وتسريع بناء ما تبقى من "الجدار الفاصل"، والسعي المحموم لحسم معركة القدس ديموغرافياً بعدما حسمت جغرافياً لصالح عزلها عن محيطها الفلسطيني.

وقال صالح رافت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا": "هذا المشروع لن يرى طريقه للتطبيق، وسيواجه من قبل المنظمة والشعب الفلسطيني".

وأضاف: الخطة الإسرائيلية تهدف إلى تفصيل دولة فلسطينية بمقاسات إسرائيلية، وللأسف الشديد هناك موافقة أميركية على هذا الأمر، وتساقطت معها بعض المشاريع والأفكار الفلسطينية المحلية.

وشكلت فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، المرحلة الثانية من "خارطة الطريق"، التي من المفترض أن تستتق مفاوضات الحل النهائي.

أعربوا عن خشيتهم من احتمال تعديل مسار الاقتتال الداخلي الدائر في الساحة الفلسطينية، إلى مسار المقاومة، وتكثيف عملية إطلاق الصواريخ باتجاههم.

وقال مكتب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق عمير بيرتس، إن مواصلة الاقتتال الداخلي بين حركتي "فتح" و"حماس" لا تخدم المصالح الإسرائيلية، محذراً الفصائل الفلسطينية من مغبة إطلاق القذائف الصاروخية اتجاه البلدات الإسرائيلية للتغطية على الاقتتال في غزة.

وأعربت مصادر في مكتب بيرتس عن ندمها من عدم شن عملية ضد حركة "حماس" في الأوقات السابقة، واستغلالها في تحقيق مصالح أخرى كتحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط.

وكانت مصادر سياسية إسرائيلية أكدت أن إسرائيل ستفرض حصاراً اقتصادياً خانقاً على قطاع غزة عقب سيطرة "حماس" على القطاع، منوهة إلى أنها ستترفع مسؤوليتها الكاملة عن القطاع، فيما بدأت الحكومة الإسرائيلية اتصالات برؤساء دول العالم وبعض الدول العربية، وأبلغتهم أنها ترفع مسؤوليتها عن قطاع غزة، وهو الأمر الذي بحثه رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال لقائه الرئيس الأميركي جورج بوش، في وقت اعتبر فيه أولمرت أن "هناك فرصة سانحة جداً لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية"، ما يعني أن ترسيخ هذا "الفصل" سيشكل "بوصلة" السياسة الإسرائيلية للمرحلة المقبلة.

وأكدت رافت أن "منظمة التحرير رفضت، أصلاً، البند الثاني من خارطة الطريق، ووافقت على الانتقال فوراً بعد المرحلة الأولى، إلى المرحلة الثالثة؛ أي البدء في مفاوضات الحل النهائي، وهو ما رفضته وما زالت ترفضه إسرائيل".

وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة لفرض الأمر الواقع، يرى مراقبون أن الوضع الفلسطيني لم يصل بعد إلى مستوى من الضعف يفقده القدرة على التغيير.

ويقول المحلل السياسي هاني المصري "بتقديري، لا تزال هناك بقايا أمل، لكننا بحاجة إلى خطة وإرادة فلسطينية، وأعتقد أن الخيارات الفلسطينية تراجع كثيرًا، وهو الأمر الذي بدأ يفتح الطريق أمام خيارات جديدة، من ضمنها الدولة ذات الحدود المؤقتة".

وبحسب المصري، فإن "الإشكالية الكبرى التي يعيشها الفلسطينيون اليوم، هي غياب القيادة القادرة على ضبط الأمور، ما يقود إلى إضعاف خياراتهم شيئاً فشيئاً".

ويضيف "طالما لا توجد قيادة، فإن البعض سيقفز إلى الواجهة للبحث عن مشاريع سياسية جديدة"!



## بين الواقع والوئاع .. جدل فلسطيني حول أفاق ومقومات تحقيق البرنامج الوطني

كتبت نائلة خليل:

القيادة الفلسطينية.

بعد نحو ثلاثة وثلاثين عاماً على تبني منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً البرنامج الوطني "المرحلي" للحركة الوطنية العام ١٩٧٤، ثم إعادة التأكيد عليه كبرنامج "إستراتيجي" في العام ١٩٨٨، وفي ظل عدم تحقق أي بند من البرنامج، تطوف اليوم على السطح العديد من الأسئلة الملحة، حول مدى واقعية البرنامج الذي شكل حتى اليوم سقف المطالب الفلسطينية.

حق تقرير المصير وإقامة دولة ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وحق العودة إلى الديار التي هجر منها اللاجئين، أضلاع ثلاثة تشكل محددات البرنامج الوطني الفلسطيني، وتستند إلى قرارات "الشرعية الدولية"، لكنها تعيش اليوم أصعب ظروفها نظرياً وواقعياً، فعملية تغيير الواقع على الأرض من قبل الاحتلال الإسرائيلي تتواصل اليوم على قدم وساق، وموازين القوى الدولية لا تزال لغير صالح الفلسطينيين، لكن ما يزيد الأمر سوءاً هو تردي الوضع الفلسطيني الداخلي من اقتتال دموي لا يهدأ إلا ليشغل مجدداً بضراوة أكبر، فضلاً عن ضعف القيادة الفلسطينية الذي يصفه الفلسطينيون أنفسهم بأنه ضعف بات يهدد بنشوء حالة "فراغ قيادي"، خصوصاً بعد أحداث غزة.

### برنامج ينتمي إلى الماضي

إذن، هل لا يزال البرنامج الوطني الفلسطيني "واقعياً"، بمعنى القابلية للتحقق، بعد أن تضاعفت المستوطنات مرات ومرات، وبعد إقامة جدار الفصل العنصري، وترسيم نظام الكانتونات مقطع الأوصال في الأراضي الفلسطينية؟ حسب حسن خريشة، نائب رئيس المجلس التشريعي، فإن "البرنامج الوطني اليوم، غير قابل للتحقق، بل ويمتد تحقيقه"، ويصفه بأنه "شكل من أشكال الماضي، فالإسرائيليون لا يعترفون به، والفلسطينيون والعرب عموماً غير قادرين على تحقيقه".

ويبرهن على ذلك قائلاً: العرب ساهموا في تخفيض سقف التوقعات الفلسطينية، ودخلوا في مرحلة طرح مبادرات جديدة، مثل مبادرة السلام الأخيرة، التي تنص على أن السلام خيار إستراتيجي واحد ووحيد للشعب الفلسطيني، ولا يريدون خياراً آخر، ويتحدثون علانية اليوم عن قبول إسرائيل لتصبح جزءاً من المنطقة العربية. ويقول خريشة: لم يبق من البرنامج، على تواضعه، شيء بعد ثلاثة وثلاثين عاماً، فإسرائيل نجحت في تقليص سقف التوقعات الفلسطينية عبر بناء الواقع على الأرض، وفي المقابل لا توجد سلطة فلسطينية أو إرادة عربية لفرض الحقائق على الأرض، بل على العكس يوجد حصار دولي خانق على السلطة، والقيادة الفلسطينية أثبتت عجزها، والساحة الفلسطينية اليوم تشهد صراع نخب سياسية على سلطة وهمية.

### برنامج واقعي .. ولكن!

غير أن المحلل السياسي أنطون شلحت، يرى أن هذا البرنامج "لا يزال واقعياً، بل دليل أن ما يجري الحديث عنه الآن يتلخص بشعار دولتين لشعبين"، مؤكداً أن مدى واقعية تنفيذ "ترتبط بالمانخ السياسي، المحلي والدولي والعالمي، وبالوقائع الميدانية".

ويعتبر المحلل والكاتب السياسي هاني المصري، أن "البرنامج الوطني واقعي، لكنه اليوم في دائرة خطر تؤدي إلى تراجع تمهيدا لضياحه لو استمر الأمر كما هو عليه". ويعزو المصري الوضع الخطير للبرنامج الوطني إلى "غياب أربعة أركان أساسية للبرنامج، تتمثل في: أولاً، عدم وضوح الأهداف الوطنية التي أصبحت محل خلاف بين الفصائل الفلسطينية، فلم يعد واضحاً إن كان المطلوب دولة إلى جانب إسرائيل، أم دولة تنهي إسرائيل، أم دولة ثنائية القومية، وهل الدولة الفلسطينية المطلوبة بحدود معدلة أم على حدود الرابع من حزيران ذاتها".

والنقطة الثانية، حسب المصري، "تتلخص بالخلاف الداخلي الشديد حول الإستراتيجية والخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف الوطنية، حيث يبرز اتجاهان: الأول يدعو إلى المفاوضات من أجل المفاوضات، والثاني يدعو إلى المقاومة مع أنه لا يمارسها، حيث تحولت إلى أسلوب من الصراعات الداخلية للحصول على حصة أكبر من السلطة والقرار الفلسطيني، وغياب نهج مقاومة مستمر مسلح أو شعبي".

ويضيف: أما الركن الثالث فيتمثل في عدم تنظيم الشعب وتعبئته، في حين يتمثل الركن الرابع في غياب

### لحركة "حماس" رأي آخر

لحركة "حماس"، التي لم تكن قد ولدت بعد في العام ١٩٧٤، رأي آخر، ليس فيما يتعلق بواقعية البرنامج وأفق تحقيقه، وإنما في البرنامج ذاته.

يقول أيمن طه، المتحدث باسم حركة "حماس" في قطاع غزة: البرنامج الوطني الفلسطيني لم يكن عليه إجماع في تلك الفترة، ومنذ الإعلان عنه حدثت تغيرات وتطورات عدة، أهمها اتفاقية أوسلو، وتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني، وولادة فصائل فلسطينية جديدة مثل "حماس" والجهاد الإسلامي، لذلك يجب الرجوع حالياً إلى وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني.

### برنامج واقعي .. وإستراتيجية مرتبكة

في المقابل، يرى أحمد غنيم، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، وأحد أبرز قيادي "الجيل الشاب" في الحركة، أن "المشكلة لا تكمن في أهداف البرنامج وبنيتها، وإنما في الإستراتيجية التي كان يفترض أن تخدم تحقيق البرنامج، والتي عانت من ارتباك شديد".

ويؤكد غنيم أن "البرنامج الوطني الفلسطيني هو البرنامج الواقعي الوحيد الممكن تحقيقه، وتحت سقفه لا يوجد برنامج واقعي، وما فوق سقفه المحدد ضرب للشرعية الدولية، وهذا أيضاً طرح غير واقعي".

ويستدرك قائلاً: غير أن المشكلة تكمن في الأدوات الخاطئة والعاجزة عن تحقيقه، لافتاً إلى أن هذا البرنامج "مر بمراحل عدة، وتطور إلى أن وصل لشكله النهائي في العام ١٩٧٤، ليصبح الجدار الأخير لأي تطور يأخذ أبعاداً تنازلية، جغرافية أو سياسية، وأي اقتراح بعده سيفي القدرة على قيام كيان فلسطيني ممكن تحت مسمى دولة بمعناها الحديث والبسيط".

ويحمل غنيم مسؤولية عدم تنفيذ البرنامج حتى اليوم، إلى "الإستراتيجيات المرتبكة عربياً وفلسطينياً، والتي اكتفت بالإعلان عن حق كفلته قرارات الشرعية الدولية فحسب، ولم تقم بعد ذلك بأي استعداد ومقاومة، ما حال دون تنفيذ البرنامج حتى اليوم".

ويقول: بعد إعلان الرباط، نام العرب، ولم يتم القول للعالم إن هذه الإستراتيجية غير مفتوحة الزمن، وإذا لم تستجب إسرائيل، فهناك بدائل لتحقيق الحق بوسائل أخرى، حيث لم يتم العمل فلسطينياً وعربياً على هذه البدائل، التي تتطلب استعداداً على كل المستويات.

ويتابع: السياسة العربية كانت، ولا تزال، منذ الإعلان عن البرنامج الوطني الفلسطيني، تنتظر المبادرات الخارجية لتحريك القضية السياسية، ولاحقاً بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، الشيء ذاته تكرر، وبقيت القيادة عربياً وفلسطينياً ذات طابع انتقاري.

### غياب القيادة يهدد البرنامج

والحديث عن البرنامج الوطني ومدى واقعيته، ولماذا تأخر تنفيذه أكثر من ثلاثة عقود، بقود بشكل "عقوي" لنقاش دور القيادة الفلسطينية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تبني البرنامج، وكذلك عن عدم تنفيذه حتى اللحظة.

لكن القيادة الفلسطينية، وحسب أكثر من رأي، باتت تعيش أصعب مراحلها على مدى تاريخ القضية الفلسطينية، وفيما يرى بعض قادة الفصائل أن هناك ضعفاً في القيادة الفلسطينية حالياً، يؤكد آخرون وجود فراغ في موقع القيادة لا يمكن تجاهله، وتبرز دلائل هذا الفراغ في حالة الانقسام السياسي والجغرافي بعد أحداث غزة، وفي "هجرة" قادة الفصائل إلى العواصم العربية عند استعصاء أي مازق بحثاً عن حل، وكان لسان حالهم يقول "نريد أباً وعواناً لأننا لا نملكه في أرضنا".

ويقول خريشة: حالياً، لا يوجد قائد فلسطيني، ويجب الاعتراف أن لدينا أزمة قيادة، والموجودون الآن هم قيادة مرحلة، وعلى الرغم من ذلك لا يستطيعون إخراجنا من الأزمة التي نعيش.

ويتفق المصري مع هذا الرأي، مؤكداً أن "غياب قيادة فلسطينية لا يعود إلى انقسام المركز القيادي الفلسطيني إلى مركزين على الأقل، حكومتان ورئاسة أو "فتح" و"حماس"، بل إلى أن المركز الواحد ذاته يفتقد إلى وجود سياسة واضحة، ويعتمد على ردة الفعل".

ويضيف: القيادة الفلسطينية الحالية لا تعترف بان سياستها غير مقنعة، وترفض الاعتراف بفشل اتفاق أوسلو، ولا تزال تصر على الركض وراء سراب المفاوضات.



(أ ب)

فلسطينيون يحيون ذكرى حرب حزيران.

والانتصار في معركة فرض عودة اللاجئين للعيش ضمن "الدولة اليهودية".

ويعتبر شلحت أن "التحدي الأخطر في تنفيذ البرنامج الوطني يتمثل بالوقائع الميدانية التي تخلقها إسرائيل منذ أربعة عقود، وما يميزها من مشاريع ضم واسعة للأراضي الفلسطينية وتشديد اللقضة العسكرية".

وما يزيد هذا العامل تعقيداً أن المستوى العسكري الإسرائيلي يهيمن على المستوى السياسي، والوظيفة الأبرز للجيش الإسرائيلي على مدار العقود الماضية تتلخص بالعمل لمصلحة "دولة المستوطنين"، وضرب قرارات الحكومة بعرض الحائط، كما تؤكد مؤسسات حقوقية إسرائيلية، مثل "بتسيلم" و"يوجد قانون"، ما يعني من الناحية العملية تدمير البرنامج الوطني الفلسطيني بأكمله.

ويقول شلحت: يملك الجيش الإسرائيلي الذي تولى إليه مهمة خلق وقائع جديدة على الأرض أجندة خاصة لا تخضع للمستوى السياسي، وتطبق بغض النظر عن خلفية وزير الدفاع؛ سواء أكان عسكرياً أم سياسياً.

ويؤكد أن "ما ينفذه الاحتلال من وقائع ميدانية توجي بشكل كبير بأن هناك محاولات إسرائيلية لتضييق حدود دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة مستقبلاً، وفي حال تم التوصل إلى تسوية إسرائيلية فلسطينية، فإن أي شيء ممكن باستثناء وجود دولة فلسطينية مستقلة بالمعنى الحرفي للكلمة، وهذا يحد ذاته محاولة لنسف البرنامج الوطني".

ولا يتفق المصري مع ما سبق، معتمداً في رأيه على أمرين: الأول أن الوقائع التي يقوم الاحتلال بمحاولة فرضها لا تعني أنها شرعية بأي حال، وثانياً: أن إسرائيل أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن المستوطنات ليست ثوابت، ويمكن تفكيكها كما حصل في قطاع غزة العام ٢٠٠٥، حيث جرى تفكيك ١٨ مستوطنة، وإخلاء جميع المستوطنين من القطاع، وسقطت مقولة شارون أن "نيتساريم تعادل تل أبيب".

وينطلق غنيم في تحليله من رفض التسليم بما يرصده المراقب للمشاهد العام الفلسطيني من الخارج، معتبراً أن "المراقب يخلص إلى نتيجة مفادها أن البرنامج الوطني غير قابل للتحقيق، وبخاصة بعد كل ما صنعه إسرائيل من وقائع ميدانية على الأرض، من جدار، ومستوطنات، والتغيير الذي أحدثته إسرائيل على الصعيد الجغرافي

وينطلق غنيم من توصيف آخر للقيادات الفلسطينية الحالية، معتبراً إياها "قيادات انتظرية خطابية، تقول للجمهور ما يجب أن يسمعه، ولا تملك رؤية إستراتيجية تقود إلى تحقيق الأهداف"، مع تأكيد على "وجود أزمة قيادة ووعي عام لتفويض قيادة".

ويقول: النظام السياسي في أسوأ مراحل ضعفه، وإرادته مستلبة إقليمياً ودولياً، إنه نظام ضعيف وإن علا صوته الخطابية، سواء من قبل "فتح" و"حماس" أو الرئاسة والحكومة.

ويلخص غنيم مظاهر ضعف النظام السياسي الحالي، بموافقته على معالجة قضيته من ناحية أمنية فقط، موضحاً أن "الفصائل الفلسطينية تذهب إلى مصر في ظل ضياقة المخابرات المصرية لمعالجة القضايا من بعد أممي، وحتى العلاقة مع الولايات المتحدة هناك جنرال أميركي لمتابعتها دائماً، وعادة ما يكون هناك اهتمام كبير من الجانب الفلسطيني بما سيقوله مثل هذا الخبر الأمني". ويردف قائلاً: الساحة السياسية الفلسطينية أصبحت ملعباً لكن من دون قواعد، والفضوى الأمنية التي نعيش هي نتاج الفضوى السياسية.

### وقائع ميدانية إسرائيلية لنسف البرنامج

ولعل ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من خلق وقائع ميدانية على الأرض بهدف فرض أمر واقع والتعاطي معه بوصفه من المسلمات التي تحسم مسبقاً نتائج أية مفاوضات نهائية مع الجانب الفلسطيني، يعقد الطريق أكثر أمام آفاق تحقيق أهداف مثلث البرنامج الوطني بأضلعه الثلاثة: الدولة، العودة، تقرير المصير.

وربما يدفع ذلك الكثيرين للتساؤل عن معنى قيام دولة في حدود ١٩٦٧ مع وجود نحو نصف مليون مستوطن ينتشرون في ١٧٦ مستوطنة رئيسية تضاهي بعضها المدن الإسرائيلية مساحة، فضلاً عن عشرات البؤر الاستيطانية، إلى جانب الجدار الذي يمتد بمساحة ٦٢٠ كم في الضفة الغربية، بعد أن صادر ١٦٥ ألف دونم من الأراضي، إضافة إلى انتشار أكثر من ٥٠٠ حاجز عسكري إسرائيلي ثابت ومتنقل، ما جعل القرى والمدن تحاكي الكانتونات في جنوب إفريقيا في القرن الماضي، في وضع أشبه بخلق نظام فصل عنصري على الطريقة الإسرائيلية، ناهيك بالطبع عن التساؤلات المتعلقة بإمكانية قيام الدولة الفلسطينية مع

ماذا بإمكان الفلسطينيين أن يحسموا؟

## إسرائيل حسمت معركة القدس جغرافياً وتسعى لحسم المعركة الديموغرافية لصالح اليهود



عادت من المدرسة لتجد الاحتلال وقد هدم منزل عائلتها في القدس (إف ب)

حظر دخول الفلسطينيين من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى منطقة القدس، ومنع "الإسرائيليين" من الدخول إلى مناطق (A) التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، إلا أنه نتيجة لبناء "الجدار" فقد أغلقت الكثير من المصانع والحوانيت أبوابها، ومن المتوقع أن تغلق الكثير منها أبوابها أو تقلص نشاطها بسبب الصعوبات التي ستزداد فيما يتعلق بحركة المستخدمين والزبائن والبضائع.

ويقول الوكيل المساعد في وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، علي عامر، إن المخططات الاستيطانية استهدفت منذ الأيام الأولى للاحتلال إحصاء قبضة إسرائيل على المدينة المقدسة، من خلال انتهاج سياسة مبرمجة على أكثر من صعيد يجري تنفيذها داخل المدينة وفي محيطها، موضحاً أن "إقامة الجدار العنصري في محيطها تهدف إلى تشكيل غلاف إسمنتي لحدود القدس الكبرى، ينسجم ويتراقف مع أحزمة استيطانية من خلال إقامة المزيد من الوحدات السكنية".

ونوه عامر إلى أن بناء الجدار في محيط المدينة التهم قرابة ٩٠٪ من الأراضي المحيطة بالمدينة المقدسة، مشيراً إلى أن "إسرائيل عملت على تحقيق العزل أيضاً، من خلال إقامة تجمعات استيطانية في الجهة الشمالية للمدينة، عبر خمس مستوطنات، منها "جفعات زئيف"، وكذلك في المنطقة الجنوبية للمدينة، مثل مستوطنات جبل أبو غنيم و"جيلو"، والمنطقة الشرقية من خلال تجمعات المستوطنات ضمن مشروع (E1) الذي يصل للأغوار".

وحسب ما أكده الخبير في شؤون الاستيطان، خليل التفكجي، فإن إسرائيل تخطط لعزل الغلاف الخارجي لمدينة القدس بجدار يقدر طوله بنحو ٧٠ كيلومتراً، وتطويق بلدة الرام وحدها بجدار يتوقع أن يصل طوله إلى نحو ٣ كيلومترات من الجهة الشمالية، "الأمر الذي يجعل السكان محاطين بجدران إسمنتية تحجب عنهم كل سبل الحياة".

ويرى التفكجي أن "إسرائيل نجحت من خلال خطط مبرمجة نفذتها على مدار ٤٠ عاماً في مدينة القدس، في حسم المعركة الجغرافية لصالحها، وتسعى في الوقت الراهن لحسم المعركة الديموغرافية لصالح اليهود في هذه المدينة، وذلك من خلال سياسة الطرد السكاني للفلسطينيين من داخل المدينة، وإخراج أحياء فلسطينية بالكامل من حدود المدينة، وعزل البقية من خلال الجدار العنصري".

وحسب الإحصاءات الرسمية، التي صدرت بداية العام ٢٠٠٦، فإن العدد الإجمالي للسكان في مدينة القدس يصل إلى قرابة ٧٢٥ ألف نسمة، منهم ٤٧٥ ألف مستوطن يهودي يعيش ١٩٠ ألفاً منهم في شرق المدينة، في حين أن عدد الفلسطينيين في المدينة يصل إلى ٢٥٠ ألف مواطن يعيشون داخل حدود المدينة.

ويقول عامر: في حقيقة الأمر نجحت إسرائيل إلى حد كبير في إحكام السيطرة شبه الكاملة على القدس، وتسعى إلى إتمام هذه العملية مع نهاية العام ٢٠٢٠ من خلال مجموعة من المخططات، بما فيها إقامة ٢٠ ألف وحدة سكنية في المنطقة الشمالية، وتحديدًا في منطقة مطار قلنديا، الأمر الذي يعني إتمام السيطرة النهائية على المدينة المحتلة.

ويتفق التفكجي مع عامر في موضوع الحسم الديموغرافي، ويشير إلى تحقيق إسرائيل ما يصفه بـ "الانتصار الجغرافي" في القدس المحتلة من خلال سيطرتها على ٨٦٪ من الأرض، مؤكداً في الوقت ذاته وجود "إهمال عربي وفلسطيني بما يجري في المدينة المقدسة، من خلال غياب تخصيص الموازنات المالية لتنفيذ المشاريع ودعم صمود المواطنين، الذين باتوا يجدون أنفسهم وحدهم في مواجهة هذه المخططات الاستيطانية والتهويدية للمدينة المقدسة".

وبينما يثور الجدل والنقاش "البطيء" حول أنجع أشكال الدعم الفلسطيني الرسمي والشعبي للقدس وسكانها، تواصل إسرائيل العمل السريع لتهويد المدينة لحسم هذه السيطرة على القدس وإخراجها من دائرة المفاوضات النهائية، إذا قدر للفترة المقبلة أن تشهد أصلاً مثل هذه المفاوضات.

### كتب منتصر حمدان:

لم تعد لها أبو ديا، التي تتولى إدارة إحدى المؤسسات الفلسطينية، قادرة على التعامل مع الوضع الصعب الذي باتت تجد نفسها فيه بسبب جدار الفصل العنصري، الذي أصبح يفصل بعشرات الأمتار بين منزلها ومكان عملها في بلدة الرام شمال القدس المحتلة، الأمر الذي يجبرها على السير عشرات الكيلومترات للوصول إلى عملها بعدما كانت تصله في غضون دقائق!

واعتادت أبو ديا، التي تحمل بطاقة هوية مقدسية، وتقطن في الجزء الذي تصنفه سلطات الاحتلال بأنه يقع ضمن ما تسميه "حدود البلدية"، السير مشياً على الأقدام للوصول إلى مكان عملها الذي يقع خارج تلك "الحدود"، لكنها اليوم تضطر للانتقال بشكل دائري بمركبها نحو حاجز قلنديا العسكري، والدخول إلى بلدة الرام للوصول إلى مكان عملها، بعد إيقافها على بوابة حديدية كبيرة يحرسها جنود إسرائيليون.

وقالت أبو ديا "على مدار أشهر وأنا أخوض صراعاً مبرماً مع هؤلاء الجنود كي يسمحوا لي بالوصول إلى مقر عملي، حيث أنجح أحياناً بالمرور وأفضل في أحيان أخرى"، موضحة أن ما تمارسه سلطات الاحتلال في تلك المنطقة يكشف بصورة جلية عن طبيعة المخططات الرامية إلى عزل الفلسطينيين في كاتونات إسمنتية وحديدية.

ما يجري مع أبو ديا هو نتاج مخطط إسرائيلي يرمي بالأساس إلى حسم "معركة" مدينة القدس من النواحي الديموغرافية والجغرافية والسياسية والاجتماعية للمدينة، ويثير مجموعة من التساؤلات حول الشروط الذي قطعتها إسرائيل في عزل القدس وإحكام قبضتها على المدينة وإسقاطها من أجندة أية مفاوضات نهائية من خلال فرض الحقائق على الأرض.

ويرى المراقب والمحلل السياسي د. عبد الرحمن التميمي، أن "إسرائيل نجحت في تنفيذ مخططاتها ليس على الصعيد الفيزيائي فحسب، وإنما امتدت النجاحات لتصل إلى الناحيتين النفسية والاجتماعية"، مؤكداً أن ذلك هو "الأخطر".

وأوضح التميمي أن "تنامي الشعور العام لدى المواطنين بأنهم لا يحتاجون لزيارة القدس، وشعورهم بالعجز النفسي والاجتماعي، هو الأخطر مقارنة مع مستوى خطورة المخططات الأخرى"، مؤكداً أن سرعة تنفيذ إسرائيل لمخططاتها جاء بفعل الغياب الفعلي لخطة فلسطينية لمواجهة المشاريع الإسرائيلية، التي كان أهمها إقامة الجدار في محيط القدس.

وتترك إقامة الجدار العنصري في المنطقة الشمالية للمدينة المقدسة آثاراً مدمرة ليس، فقط، على حياة غالبية الفلسطينيين في تلك المنطقة، حيث يجري منعهم من الوصول إلى المدينة عبر إقامة معبرين رئيسين، هما معبر قلنديا العسكري شمال القدس، ومعبر بيت لحم جنوباً. فعلى سبيل المثال، يقدر عدد سكان بلدة الرام بنحو ٥٨ ألف نسمة، ويحمل أكثر من نصف المواطنين فيها بطاقات الهوية المقدسية، إلا أنهم وجدوا أنفسهم خارج حدود المدينة المصطنعة بالجدار العنصري الذي يعيق وصول سكان المنطقة إلى المؤسسات التعليمية، حيث يدرس حالياً نحو ٢٠ ألف طالب وطالبة في مدارس المنطقة، من بينهم نحو ١٤ ألفاً يدرسون في شرق القدس.

ويجس "الجدار" بالتعليم العالي، وبخاصة أن معظم الطلبة الذين يسكنون في البلدة ويدرسون في مؤسسات للتعليم العالي تقع خارجها سيكون من الصعب عليهم الوصول إليها بعد الانتهاء من بناء "الجدار".

ونتيجة لإقامة "الجدار"، سيلحق الضرر البالغ بقدرة سكان الرام على الحصول على الخدمات الصحية، حيث لا تتوفر أية إمكانات للحصول على العلاج الطبي في الرام، باستثناء العلاجات الأساسية، في حين يحصل الكثيرون من سكان البلدة على الخدمات الطبية في المستشفيات والعيادات الواقعة في شرق القدس.

وكانت بلدة الرام تحولت، خلال السنوات الأخيرة، إلى مركز تجاري مهم يفعل

السياسي كبير، ويطرح تساؤلات صعبة، مثل أين ستقام الدولة الفلسطينية؟ ومدى واقعيتها؟ وهل ستتمك سيادة؟ وأين حدودها؟ وما هي فرصها للحياة اقتصادياً وسياسياً؟

### المبادرات الفلسطينية ضرر أم اجتهاد

أحد أهم التحديات التي تترصد بالبرنامج الوطني، تمهيداً لنسفه تماماً، حسب أكثر من محلل، هي المبادرات التي يعلن عنها بين الحين والآخر من قبل شخصيات رسمية فلسطينية، سياسية وأكاديمية، وتطال مرتكزات البرنامج الوطني، لاسيما على صعيد الحدود وحق العودة، وتقديم اقتراحات تتعلق بالكتل الاستيطانية، بشكل معلن حيناً وعلى استحياء في أحيان أخرى، إضافة إلى بعض الأصوات التي ترتفع حالياً لتروج أن الحل يكمن في إقامة كونفدرالية مع الأردن تضمن على الأقل وجود عنوان فلسطيني واضح وغير متورط في الاقتتال الداخلي.

ويقول المصري: المبادرات أضرت بالبرنامج الوطني، والضرب كان كبيراً، لأنه يقوم بها وزراء وأعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وشخصيات رسمية، والمفاوض الإسرائيلي يمكن أن يبدأ من حيث انتهى هؤلاء، وعلى الرغم من أن هذا لا يلزم المفاوض الفلسطيني لكنه يضعف موقفه.

ويؤكد خريشة أنه "على الرغم من أن إسرائيل استغلت سقف البرنامج الوطني للتفاوض عليه وتخفيفه ما أمكن عبر اشتراطات إسرائيلية دائمة، فإن المشكلة الأكبر تمثلت بوجود فريق فلسطيني، مثل الدكتور سري نسيبة، وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عبد ربه، ممن انبروا عبر مبادراتهم لتقزيم مرتكزات البرنامج الوطني، وأهمها حق العودة".

ويطرح القائم بأعمال الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، فؤاد رزق، رأياً مغايراً تماماً لما سبق، حيث يرى أنه "لا بد أن تظهر اجتهادات لتلئين المواقف، والتفسيرات العديدة للقرار ١٩٤ الخاص باللاجئين هي اجتهادات ناتجة عن صعوبة الموقف، ومحاولة لإيجاد مخرج دون إلغاء الحق الأساسي بالعودة".

ويعتبر غنيم أن "الأصوات التي تريد أن تصل بالفلسطينيين إلى نتيجة مفادها أن البرنامج الوطني غير قابل للتحقيق، تسعى للقول إن التعايش مع الاحتلال هو الحل، وذلك عبر صيغة حل إقليمي يبقى الأرض مجزأة بين الأردن ومصر وإسرائيل".

ويضيف: هذه صيغة لا شرعية، وستؤجج الصراع مستقبلاً بشكل أوسع، وتخل بأمن المنطقة، لأنها تنطلق من الاعتقاد أن الفلسطينيين فشلوا في ضبط أنفسهم داخلياً، وأن بمقدور قوة عربية محيطة أن تفعل ذلك عسكرياً، على الرغم من أن لا أحد يستطيع أن يضبط الوضع -بما في ذلك إسرائيل التي فشلت بالحل العسكري- إذا لم يتم تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويردف قائلاً: أصحاب هذه المبادرات يريدون أن يصلوا بالفلسطينيين إلى حالة من اليأس حتى يقبل بأي حل إقليمي.

### ما الحل؟

عدم تحقيق البرنامج الوطني منذ أكثر من ثلاثة عقود، وحالة الجمود التي يعيشها، جعلت الكثير من السياسيين يحاولون الخروج بحل، بدل انتظار تحقيق برنامج لا يمتلك غير القوة الشرعية التي لم يعد يابها بها أحد.

ويقول أمين طه: يجب اعتبار وثيقة الوفاق الوطني الأساس في برنامج منظمة التحرير، ويمكن الإضافة والمراعاة عليها.

ويضيف: الوثيقة تحدثت عن آليات محددة تتعلق بقضايا تفصيلية من دون أن يكون هناك مساس بالثوابت الفلسطينية، وأخذت بعين الاعتبار موافقة ورؤى جميع الفصائل الفلسطينية مجتمعة.

ويرى صالح رأفت، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، أنه "لا يزال ممكناً عقد مؤتمر دولي لكل أطراف الصراع، تحت رعاية المجتمع الدولي واللجنة الرباعية، اللذين يجب أن يمارسا ضغطاً جدياً على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية".

لكن خريشة يعتقد أنه "لا يعقل الاستمرار في سلطة مؤقتة وصولاً للدولة، ولذلك بتنا لا نملك سوى خيارين: الأول، الإعلان (من جانب واحد) عن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة ضمن حدود العام ١٩٦٧، كما أراد الرئيس الراحل ياسر عرفات العام ١٩٩٩، وهذا يجنبنا خيارات جديدة مطروحة في الساحة العربية، ويثبت أركان السلطة الفلسطينية وصولاً للدولة. والثاني: حل السلطة الوطنية وتحميل الأمم المتحدة المسؤولية التاريخية والقانونية عن نكبة الشعب الفلسطيني، وبالتالي نعيد الكرة إلى ملعب الأمم المتحدة التي أصدرت عشرات القرارات بخصوص القضية الفلسطينية ولم تطبق، وهذا يترتب عليه إعادة تحديد العلاقة بين الشعب الفلسطيني والاحتلال على أساس المقاومة والصمود، وليس وضع العلاقات العامة الحالي".

أما المصري، فيؤكد أن "مفتاح الحل لتحقيق البرنامج الوطني يكمن في إعادة الاعتبار للمشروع الوطني"، وفق الأركان الأربعة التي ذكرها سابقاً.

وبرأي شلحت، "ليس ضرورياً أن يكون الخيار إما تحقيق البرنامج الوطني وإما لا شيء، من الممكن أن يكون هناك برنامج مرحلي، على الرغم من أن التمسك بالبرنامج أضعف الإيمان، وهو الجدار الأخير الذي يجب أن لا نتراجع عنه، ويجب التفكير بآليات تطبيق تتناسب مع الواقع والوقائع".

# موظفو السلطة بين وطأة الحصار وأزمة داخلية تهدد حقوقهم الوظيفية والمالية

كتب حامد جاد:



(إ ف ب)

يخشى موظفو السلطة الفلسطينية مما يخفيه لهم المستقبل المجهول من تهديدات لحقوقهم الوظيفية والمالية، وبخاصة بعد مرور عام وثلاثة أشهر على أزمة عدم انتظام رواتبهم الشهرية وغياب أي أفق لحلها.

وزادت من تلك المخاوف الأحداث المساوية التي شهدتها قطاع غزة مؤخراً، التي انتهت بسيطرة حركة "حماس" على القطاع، وذلك في أعقاب اقتتال داخلي بين حركتي "فتح" و"حماس"، أجاج مشاعر القلق في نفوس الموظفين الحكوميين.

وكان لتلك الأحداث وما سبقها من دعوة أطلقها البعض لحل السلطة، واستبعد آخرون إمكانية تطبيقها، الأثر البالغ في تعزيز مخاوف الموظفين الذين عكفت غالبيتهم العظمى خلال الأسابيع القليلة الماضية على متابعة وتحليل التصريحات الإعلامية المتناقضة للمسؤولين في حكومة الطوارئ والحكومة المقالة.

وفي سياق تباين وجهات نظر الموظفين وتقييماتهم اتجاه طبيعة الأزمة التي يعيشونها، ومدى ملاءمة أداء الحكومة لمتطلبات معالجة أزمته، اعتبر بسام زكارنة، رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، أن حكومة الطوارئ استطاعت أن تعزز شعور الموظفين بالطمأنينة اتجاه حقوقهم المالية.

ويرى زكارنة أن أوضاع الموظفين بقيت على ما هي عليه في عهد الحكومتين السابقتين، وأن الفرق بين هاتين الحكومتين تمثل بألية تعامل كل واحدة منهما مع قضايا الموظفين ومطالبهم، موضحاً أن الحكومة العاشرة "حكومة حماس" كانت تصف الموظفين المضربين عن العمل بأنهم "غير وطنيين"، في حين أن الحكومة السابقة "تقدم لنا الكلام المعسول ولكنه دون جدوى".

ولفت إلى ما ترتب من أثر إيجابي على ما حظيت به حكومة الطوارئ من عود وتعهيدات دولية باستئناف دعم الاحتياجات الفلسطينية، وتزامن ذلك مع بدء تحويل الحكومة الإسرائيلية الدفعة الأولى من المستحقات المالية للسلطة.

## عدم زعزعة الاستقرار

وأكد أنه "لا يحق لأي موظف في ظل حكومة الطوارئ الإضراب عن العمل، أو القيام بأي أنشطة من شأنها زعزعة الاستقرار الداخلي"، معرباً عن أمله في إنهاء أزمة رواتب الموظفين وعدم اضطرابهم للعودة مجدداً للإضراب.

ولفت إلى أن ما نسبته ٦٠٪ من الموظفين الحكوميين يفتقرون إلى مصادر دخل بديلة، حيث أن هناك بعض الموظفين يعتمدون على ما يحوله لهم أقاربهم في الخارج من مساعدات مالية، وبالتالي فإن وضع الغالبية العظمى منهم دون الحد الأدنى من المستوى المعيشي المقبول.

## عدم وضوح آلية صرف المساعدات المالية

وانتقد زكارنة ما أسماه بعدم الوضوح في الآلية المتبعة في صرف المساعدات المالية التي تحولت من دول عربية وأجنبية، مبيناً أن المملكة العربية السعودية قدمت مؤخراً ٥٠ مليون دولار، والنرويج ١٠ ملايين دولار، إضافة إلى ٢٢ مليون دولار قدمتها قطر لتمويل رواتب قطاع المعلمين، فيما أعلن لاحقاً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بدفع مبلغ ٨٠ مليون دولار.

وأكد أن من حق الموظفين أن يطلعوا على آلية صرف تلك المساعدات، مطالباً وزير المالية، د. سلام فياض، بالإدلاء بتصريحات صحافية لتوضيح آلية صرف تلك الدفعات، وأن لا يكون مقالاً في لقاءاته الإعلامية التي تتناول قضايا الموظفين، والوضع المالي للسلطة بشكل عام.

## مخاوف مبررة

وحول مبررات مخاوف الموظفين من انعدام الأفق السياسي، وما يهدد مستقبلهم وحقوقهم الوظيفية، اعتبر زكارنة أنه ليس هناك من موظف يشعر بالأمان على مستقبله الوظيفي في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، من حصار وانفلات أمني، تضاف إليهما حالة التناظر بين الفصيلين الرئيسيين "فتح" و"حماس"، والأحداث الدامية في غزة، من دون أن يأخذ كلاهما بالاعتبار الاحتياجات والوضع المساوي الذي يعيشه أكثر من ١٦٥ ألف موظف.

ونوه إلى أن مخاوف الموظفين اتخذت، مؤخراً، اتجاهات عدة، فالبعض منهم يخشى على مستقبله حال اضطراب

بين الموظفين الآخرين الذين لم تتضمنهم تلك المنحة، وذلك من خلال تسوية رواتب الموظفين واستكمال دفع نصف قيمة رواتبهم أسوة بالموظفين الآخرين".

واعتبر محفوظ أن "أوضاع الموظفين لم يطرأ عليها تغيير جذري في ظل الحكومتين السابقتين، عدا عما جرى من إعادة تنظيم أمورهم المالية بعدما أصبح جميعهم منذ آذار الماضي يتلقون، خلال الأسبوع الأول من كل شهر، نصف قيمة رواتبهم الشهرية بشكل منتظم".

وحول ما طرأ من تغيير على مستوى ما يحول من أموال لدعم موازنة رواتب موظفي السلطة، قال أنه "ليس هناك تغيير جوهري يذكر في هذا الشأن"، لافتاً إلى أن "كلاً من الجزائر والسعودية وقطر والإمارات هم فقط الذين التزموا من بين الدول العربية بدفع المساعدات التي أقرتها القمة العربية، في حين لم تحول الدول الأخرى التزاماتها المالية".

ويرى محفوظ أن أوضاع الموظفين في غاية السوء، وأنهم لو تقاضوا كامل رواتبهم فإن ذلك لن يلبي احتياجاتهم المعيشية، وبالتالي فإن تقاضيهم نصف قيمة الراتب لن يغير كثيراً من واقع أوضاعهم المعيشية السيئة".

وبين محفوظ، بحسب إحصاءات وزارة المالية، أن موظفي القطاع العام تقاضوا خلال العام الماضي ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي قيمة رواتبهم المستحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض ذوي الرواتب المنخفضة تقاضي معظم مستحقاته الشهرية.

وأضاف: أما خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، فإن إجمالي ما تم دفعه من رواتب يعادل نسبة ٥٠٪ من إجمالي قيمة الرواتب عن تلك الفترة، مشيراً إلى أن قيمة مستحقات الرواتب متأخرة الدفع تقدر بنحو ٨٥٠ مليون دولار.

وحول نظرة وزارة المالية لقضية إضراب الموظفين، حمل محفوظ من أسماهم بـ "الأيدي الخفية" مسؤولية تعطيل أداء مؤسسات السلطة، "عبر تنظيم الإضرابات التي لا تصب في خدمة مصالح الشعب".

واعتبر أن تراجع الموظفين عن الإضرابات في ظل حكومة الوحدة الوطنية المقالة كان نابعاً من إدراك الموظفين بأن مصلحة المجتمع تقتضي ضرورة وقف الإضرابات.

وأكد أنه "لم تتم معاقبة أي موظف على مشاركته في الإضرابات، على الرغم من أن الكثير من الموظفين تغيبوا عن وظائفهم بحجة مشاركتهم في الإضراب، في حين كانوا يقضون أوقاتهم داخل بيوتهم".

السلطة إلى خفض أعداد الموظفين، والبعض الآخر - وهم كثر- اضطرت إلى الهجرة بحثاً عن فرصة عمل بديلة في أي بلد.

وأوضح في هذا السياق، أن آلاف الموظفين تركوا خلال الأشهر الماضية وظائفهم وهاجر بعضهم إلى الخارج، والبعض الآخر أصبح يعمل في مهن أخرى، كسائق سيارة أجرة، أو عامل بناء، لافتاً إلى أن وزارة الأشغال العامة والإسكان، التي يعمل فيها بمنصب مدير عام، تضم ٢٠٠ موظف، منهم ٢٠ موظفاً هاجروا إلى الخارج.

واعتبر أن ما يثار بشأن إمكانية حل السلطة "لا يشكل تهديداً حقيقياً للموظفين"، مؤكداً أن "نسبة كبيرة من الموظفين كانوا قبل الأحداث الأخيرة يرون في ذلك حلاً جذرياً لمشاكلهم، التي سيتحمل مسؤولية حلها المجتمع الدولي والاحتلال، في ظل عدم وجود سلطة".

وشدد زكارنة على ضرورة احترام وزارة المالية الاتفاقات الموقعة مع نقابة العاملين بالوظيفة العمومية، لافتاً إلى أن هذه الاتفاقات التي وقعتها وزارة المالية في عهد الحكومة السابقة أقرت جدولاً دفع الرواتب للموظفين حسبما تم الاتفاق عليه.

## تلويح باستئناف الإضراب

إلى ذلك، تطرق زكارنة إلى قضية إضرابات الموظفين وقرار النقابة الأخير الذي قضى بوقف فعاليات الإضراب اعتباراً من الرابع من شهر حزيران وحتى إشعار آخر، موضحاً أن هذا القرار بات يعني توقف فعاليات إضراب الموظفين بشكل نهائي في ظل حالة الطوارئ المعلنة.

ولفت إلى ما يمارسه بعض المديرين والمديرين العاملين في وزارات السلطة من ضغوط وتهديدات بحق الموظفين، لافتاً إلى أن بعض المسؤولين هددهم بحسم أيام الإضراب التي شارك فيها الموظفون من رصيد إجازاتهم السنوية، والبعض الآخر هدد بحسم أيام الإضراب من قيمة راتبهم الشهري الذي لا يدفع بأكمله للموظف.

## "المالية": الإضرابات لا تخدم مصالح الشعب

من جهته، أكد إسماعيل محفوظ، وكيل وزارة المالية، حرص الوزارة على تحقيق أقصى درجات العدالة بين الموظفين، سواء أكانوا من العاملين في قطاعي التعليم والصحة أم العاملين في الوزارات الأخرى وسائر الأجهزة الأمنية والعسكرية.

ولفت إلى أن الوزارة "تأخذ بالاعتبار لدى وصول أية منحة مالية مخصصة لموظفي قطاع معين، ضرورة المساواة

## ضمانات بلا ضامن!

وحول حقوق الموظفين وضمانات صونها في ظل حالة عدم الاستقرار واحتمالات زيادة حدة تدهور الوضعين السياسي والأمني، أشار محفوظ إلى أنه لم تسجل على الإطلاق على مدار العقود الماضية أية حالة فقد فيها الموظف الحكومي حقوقه حتى في أسوأ الأوضاع، منوهاً إلى أن "الموظفين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في عهد الإدارة المصرية ظلت حقوقهم الوظيفية مضمونة حتى في زمن الاحتلال الإسرائيلي، وظلت حقوق من تبقى منهم على قيد الحياة أو ورفقتهم مضمونة حتى الآن".

وقل من أهمية ما يردده بعض الموظفين من مخاوف بشأن ما يثار من تكهنات بانهايار السلطة، مؤكداً أن هذا الأمر "لا يتجاوز حدود الهواجس غير المبررة".

## التعامل بمكيالين مع الموظفين

وحول وجهة نظر الموظفين وتقييماتهم حيال طبيعة الأزمة التي يعيشونها، ومدى تجاوب أداء الحكومة وتعاملها مع أزمته، اعتبر عمر حسين، وهو ضابط في الشرطة، أن أداء وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية "كان أفضل من سابقتها في الحكومة العاشرة"، لافتاً إلى أن الأخيرة لم يكن لديها جدول زمني واضح حول صرف دفعات من رواتب الموظفين، في حين أن وزارة المالية في الحكومة الحادية عشرة عملت بموجب جدول زمني واضح في صرف نصف قيمة الراتب خلال الأسبوع الأول من كل شهر، الأمر الذي مكن الموظفين من ترتيب حياتهم وفق هذا الجدول الزمني.

وتوقع حسين أن تحقق حكومة الطوارئ الحالية العدالة في إنصاف الموظفين، معتبراً أن الوزير فياض استطاع على مدار إدارته لوزارة المالية في الحكومات المتعاقبة أن يحقق الأمان الوظيفي إلى حد كبير، وذلك على الرغم من ظروف الحصار ومحدودية التمويل الخارجي الذي كان المجتمع الدولي يقدمه لدعم السلطة.

وانتقد ما أسماه بالتمايز بين الشرائح الوظيفية، معتبراً أنه "لا يحق لأية جهة مانحة أن تصنف الموظفين حسب مزاجية غير مبررة، وكأنها بذلك تصنف الشعب الفلسطيني إلى فئات مسالمة وفئات معادية".

وأكد أن الإضرابات التي يقوم بها الموظفون "حق مشروع لهم في التعبير عن أوضاعهم المساوية الناتجة عن حالة الضبابية في إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة أزمة الرواتب".

ونوه إلى أن عدم مشاركة المؤسسات العسكرية



أفراد من الأمن يحرسون البنوك بعد تعرضها لاعتداءات من موظفين غاضبين.

على البنوك لدى اكتشاف البعض من الموظفين أنه تم دفع رواتب لبعض الموظفين وحجبها عن موظفين آخرين. وقلل من أهمية الدفعات المالية التي وصلت من قبل بعض الدول العربية والأوروبية لدعم أجور الموظفين، معتبراً أن تلك الدفعات أسهمت بشكل محدود في معالجة أزمة الرواتب من خلال تنظيم دفعها على شكل نصف راتب مطلع كل شهر، الأمر الذي يؤكد استمرارية الأزمة. ويرى عوكل أن "تغيير الأشخاص في الحكومتين السابقتين لم يأت بحل لمجمل الأزمة الفلسطينية، بما فيها أزمة الموظفين"، محذراً من خطورة ما ترتب من انعكاسات سلبية جراء تلك الأزمة التي دفعت بالآلاف إلى الهجرة، بمن فيهم كبار السن، من موظفين ورجال أعمال، وكذلك فئة الشباب والخبرات والكفاءات التي لم تجد فرصة لها للعمل في داخل الوطن المحاصر مالياً وسياسياً. إلى ذلك، لم يستبعد عوكل "إهدار حقوق الموظفين في حالة الانقسام القائمة بين صغار الموظفين وكبارهم، وتعطل ديوان الموظفين عن العمل في قطاع غزة"، لافتاً إلى أن غياب القانون وعدم قدرة المؤسسات الحقوقية على الدفاع عن الموظفين يجعلان من السهولة انتهاك حقوق الموظفين.

لن يسمح بانتهابها أو حلها لسبب بسيط، هو أن انهيار السلطة سوف تترتب عليه نتائج وخيمة تهدد المنطقة بأسرها".

### وتستمر الأزمة ...

أما المحلل السياسي طلال عوكل، فاعتبر أن أزمة موظفي القطاع العام شكلت أحد انعكاسات الأزمة التي تعيشها السلطة بسبب الحصار المفروض وتدهور العلاقات الداخلية الفلسطينية. واعتبر عوكل أنه لم يطرأ على واقع موظفي القطاع العام أي تغيير يذكر في ظل الحكومة السابقة وحكومة الطوارئ الحالية، "حتى الآن على الأقل". وأكد أن الموظف الحكومي ما زال أسير قرارات هاتين الحكومتين التي تتوعد كل واحدة منهما بحاسبته حال عدم التزامها بتعليماتهما المتناقضة. وأكد أن القرارات والتعليمات المتناقضة لهاتين الحكومتين أفرزت حالة من عدم الشعور بالأمن الوظيفي، وتسرب القلق والخوف إلى نفوس الموظفين جراء وقوعهم تحت "سطوة حكومتين". ولم يستبعد عوكل وقوع إشكالات ميدانية واعتداءات

### توجيه الإضرابات نحو المؤسسات الدولية

أما المستشار القانوني "ك. ج"، وهو موظف حكومي أيضاً، فقد اعتبر أن "المشكلة تكمن في عجز الحكومة السابقة عن إدارة الحياة اليومية للشعب وتوفير الأمن والاستقرار"، مؤكداً أن تجزئة حقوق الموظفين في رواتبهم الشهرية ومنحهم راتب نصف شهر عكست إلى حد كبير طبيعة الأزمة التي تمر بها السلطة وقدرتها على التعامل معها.

وحمل في الوقت ذاته، المجتمع الدولي المسؤولية الأكبر عن فقدان المجتمع الفلسطيني لأدنى درجات الأمن والاستقرار، من خلال مواصلة فرض الحصار على الشعب والحكومة، داعياً في هذا السياق إلى توجيه إضرابات الموظفين باتجاه المؤسسات الدولية وليس ضد الحكومة.

وأكد أهمية التزام الموظفين كافة بالإضراب حال عدم تمكن حكومة الطوارئ من الإيفاء بتعهداتها، داعياً إلى تنظيم تلك الإضرابات وفق مواعيد يحددها ممثلو الشرائح الوظيفية، وأن لا تكون إضرابات موسمية أو وفق أجدات معينة.

من جهته، شدد الناطق الإعلامي باسم نقابة المعلمين الفلسطينيين، طلال نطط، على أهمية الدور الذي لعبه قطاع المعلمين في ظل أزمة الرواتب، مؤكداً أن المعلمين تعاملوا بمسؤولية عالية اتجاه ما يتعرض له الشعب والحكومة من حصار، وواصل هذا القطاع الاضطلاع بمسؤولياته حيال الطلبة، في الوقت الذي لم يتلق فيه موظفوه سوى الجزء اليسير من الرواتب مستحقة الدفع.

وأكد أنه "ليس من حق اتحاد المعلمين أو النقابة الادعاء بأن له الفضل في توفير رواتب الموظفين، وبخاصة أن الإضرابات التي نظمها الاتحاد لم تنجح فقط سوى في إرباك المسيرة التعليمية لأكثر من شهر، وذلك لأن قضية الرواتب ليست مرتبطة بالحكومة، بل برفع الحصار وإدخال الأموال المتبرع بها".

ووصف نطط ما يثار حول إمكانية انهيار السلطة أو حلها، بأنه "مجرد أفكار غير قابلة للتطبيق"، مؤكداً أن "المجتمع الدولي الذي أسهم في إقامة السلطة الفلسطينية

والأمنية في هذا الإضراب "تنبع من أن طبيعة دور العاملين في هذه المؤسسات تقتضي الحفاظ على الأمن الداخلي وفرض النظام، وبالتالي فإن مشاركتهم في تلك الإضرابات ستسهم في رفع مستوى التوتر والاضطرابات في الشارع الفلسطيني".

كما انتقد حسين طبيعة تعامل البنوك مع الموظفين المقترضين، لافتاً إلى أن "البنوك لم تعد تراعي في الفترة الأخيرة التزامات الموظفين حيال أسره، وباشرت باقتطاع نسبة أكبر مما كانت تقتطعه خلال العام الماضي من إجمالي ما يصل من دفعات لحساب الموظفين".

وذكر أن البنك الذي يتعامل معه حسم ما قيمته ٨٠٠ شكيل من إجمالي قيمة نصف راتبه الذي تلقاه الشهر الماضي، منوهاً إلى أن المتبقي بعد قيمة ما حسمه البنك (٢٠٠ شكيل) بات بالنسبة له يشكل مبلغاً يسد احتياجات أسرته أربعة أيام فقط!

أما إلاء عبيد، وهي موظفة في محافظة غزة، فاعتبرت أن تقلد فياض منصب رئيس حكومة الطوارئ، إضافة إلى إشغاله لحقيبة وزارة المالية، "أعاد الأمل مجدداً لدى الموظفين في حل أزمته، ولو بشكل تدريجي"، وفي الوقت ذاته أعربت عن تأييدها المطلق لمواصلة إضرابات الموظفين بشكل منظم ووحيد من أجل إيصال قضيتهم للعالم، بعد أن أصبح البعض غير قادر على دفع قيمة أجرة وصوله لمقر عمله، وبات همه الأكبر البحث عن قسائم المساعدات "الكوبونات".

وحذرت من خطورة ما أسمته "التعامل بمكيايلين مع الموظفين"، في إشارة منها لما ردد مؤخراً، من شائعات تتعلق بمنح موظفي الصحة ما نسبته ٣٥٪ من مستحقاتهم المالية المتأخرة، مؤكداً أنه "في حال ثبوت صحة هذه الشائعات التي تترد في أوساط الموظفين، فإن ذلك سينعكس سلباً على أداء سائر القطاعات الوظيفية، فجميع الموظفين يخرجون من بيوتهم إلى العمل، وكل موظف مهم في مكانه".

ودعت الجهات ذات العلاقة في السلطة إلى العمل على دفع رواتب كاملة للموظفين، بدلاً من سداد مستحقات قطاعات وظيفية دون أخرى، توخياً لتطبيق العدالة والمساواة بين الموظفين كافة.

## قضية عزمي بشارة .. قضية فلسطيني ٤٨



عزمي بشارة.

بقلم: هاشم حمدان

يجب تسويقها للجمهور الإسرائيلي خلال الحرب". كما ادعت أنه خالف قانون منع تمويل الإرهاب، وفي الوقت نفسه اعترفت بأنها لا تعرف مصدر الأموال ولا التنظيم "الإرهابي" المزعوم الذي يفترض أنه تلقى هذه الأموال، كما اعترفت بأنها لا تعرف مبلغ هذه الأموال!

ومن اللافت أيضاً، وفي سياق عرض التهم، في المؤتمر الصحافي المذكور، أنه تبين أن المحكمة العليا قد صادقت على قيام الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (الشاباك) بالتنصت على اتصالات بشارة كافة في شهر كانون الثاني، مطلع العام ٢٠٠٦؛ أي قبل الحرب على لبنان، ما يعني أن النوايا التي كانت مبيتة ضد بشارة لتلقي ملف أمني قد سبقت الحرب الأخيرة على لبنان.

ومما لا شك فيه أن استهداف بشارة، بوصفه رأس الحربة، كان يهدف إلى ترويع التجمع وترويع فلسطيني الداخل، ودفعهم إلى التراجع والتقهقر، وبخاصة في ظل تعزيز الهوية القومية والانتماء القومي، وتحول الخطاب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي إلى الخطاب السائد في الداخل. وقد عملت السلطات الإسرائيلية جاهدة منذ أن تأسس التجمع على محاولة ضربه أو إخراجه عن القانون، ولم تتوان بين الفترة والأخرى عن فتح الملفات القضائية المتلاحقة، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، بل ولم تتردد الكنيست في سن قوانين خصيصاً للمزيد من ملاحقة بشارة ومحاصرته، من بينها القانون الذي منع زيارة نواب الكنيست إلى الدول التي تعتبرها إسرائيل "دول عدو"، كسورية مثلاً.

فمنذ العام ١٩٩٥، حين قدم التجمع الوطني الديمقراطي طلباً لمسجل الأحزاب بتسجيله كحزب، قامت عناصر يمينية بتقديم طلب لمنع تسجيل التجمع، بذريعة أن طرح التجمع شعار "دولة جميع مواطنيها" يناقض تعريف الدولة كدولة يهودية ديمقراطية، علاوة على أن التجمع يعتبر القدس محتلة يتناقض مع سيادة الدولة، في حين أن مطالبة التجمع

لا يمكن الحديث عن "قضية د.عزمي بشارة" بمعزل عن الحديث عن التجمع الوطني الديمقراطي وفلسطيني ٤٨. وهذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة لا تحتكم فقط إلى علاقة التداخل، بل يمعن التداخل فيها ليصل حد التطابق. ومما لا شك فيه أن التهم التي جرى تليفها ضد بشارة هي استمرار للملاحقة السياسية، ولكن في ملعب آخر اقتضى تحويل قواعد اللعبة من المربع السياسي إلى المربع الأمني، على اعتبار أنه في هذا المربع يتم تجريد بشارة من أسلحته الفكرية، وتتمكن الأجهزة الأمنية من تجنب تحويل الدواول القضائية إلى نقاش سياسي، مثلما كان يحصل في السابق، وذلك لممارسة قواعد لعبة أخرى، جرى التخطيط لحسم نتائجها في الزنازين وأقبية التحقيق، بالاعتماد على الجهاز القضائي المجدد (وبخاصة في القضايا الأمنية)، إلا أنه ومثلما فشلوا في الملعب السياسي، فشلوا في الملعب الأمني، وإن اختلفت قواعد اللعبة.

وقد وجهت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى بشارة تهمة ارتكاب مخالفات أمنية خطيرة، تبين أنها تستند إلى أدلة واهية، من بينها "مساعدة العدو خلال الحرب، والاتصال بعميل أجنبي، وتسليم معلومات للعدو، ومخالفات لقانون منع تمويل الإرهاب". وكانت ما تسمى "وحدة التحقيقات القطرية في الجرائم الدولية" التابعة للشرطة الإسرائيلية قد ادعت، في مؤتمر صحافي عقد في مطلع أيار، أن التهم ضد بشارة تتلخص بـ "إعطاء المشورة لحزب الله بشأن كيفية تعميق المساس بإسرائيل، وتأثير زيادة مدى الصواريخ إلى ما بعد حيفا على رد فعل إسرائيل، ونقل معلومات عسكرية منع نشرها من قبل الرقابة العسكرية الإسرائيلية، ونقل معلومات وتقديرات بشأن تغييرات محتملة في استعدادات إسرائيل خلال الحرب، ونية إسرائيل التعرض للأمن العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، وإعطاء المشورة لحزب الله بشأن البيانات الإعلامية التي



مهرجان في الناصرة تضامناً مع بشارة.

منسوب حقد الأجهزة الظلامية ضده. أولاهها، التي جرى التعامل معها بمنظار أمني، ورافقتها الهجوم الذي تعرض له بشارة وميثاق المعروفين الأحرار برئاسة النائب حالياً، المحامي سعيد نفاع، مع تنامي ظاهرة رفض الخدمة العسكرية القسرية المفروضة على الشباب العرب الدرزي، بحيث اضطرت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست إلى وضع هذه الظاهرة على جدول أعمالها في منتصف العام ٢٠٠٤، في ظل تعميم إعلامي على ظاهرة الرفض، وحملة تحريض تدعو إلى ترحيل من يقف وراء الظاهرة. أما ثانيها، فهي بناء دمك آخر في تثبيت التمسك بحق العودة، بين طرفي ضحايا اللجوء؛ الباقين واللاجئين، من خلال زيارات التواصل بين العائلات الفلسطينية في الداخل، وبين أبنائها اللاجئين في سورية، في سياق التواصل مع أهلنا وشعبنا وأمتنا. أما ثالثها، فهي القانون الذي تم سنه بمبادرته، والذي يقضي بدفع تعويضات للمصابين بشلل الأطفال نتيجة للتطعيمات الفاسدة، الأمر الذي جعلهم يصابون بشلل الأطفال فلم يتجرأوا على معارضته، في الوقت الذي كان يحطم الصورة المتطرفة التي كانوا يرسمونها له. وهنا، نبالغ بالتفاؤل حين نقول إنه اخترق حاجزاً في جموعهم بعملية إنسانية، إلا أنهم لم يجازفوا بالمخاطرة ولم ينتظروا حصول المزيد من الاختراقات والمزيد من التخريب في قواعد لعبتهم. وفي هذا السياق، لعله من المبكر لأوانه التساؤل حول وجود علاقة بين ما يطرحه بشارة والتجمع، وبين ما جاهر به مؤخراً أفراهام بورغ، رئيس الكنيست سابقاً ورئيس الوكالة اليهودية سابقاً، بشأن أن تعريف إسرائيل كدولة يهودية سيكون مفتاح نهايتها، واستحالة الجمع بين يهودية الدولة وديمقراطيتها. لقد أكد اللجوء إلى تليفق الملف الأمني ضد بشارة أن الدوائر الإسرائيلية، الأمنية خاصة، التي وقفت عاجزة أمام بشارة، قررت تغيير قواعد اللعبة، ومن هنا جاء رفض بشارة إدارة معركته بموجب قواعد اللعبة الجديدة، وهي المعركة التي لا مجال فيها للتساذج والرهان على عدالة القضاء الإسرائيلي في قضية حيكيت بثوب أمني وصدرت فيها أحكام مسبقة، الأمر الذي أحدث إرباكاً شديداً لدى الأجهزة الأمنية، تضاعف مع حملات التضامن المحلية والعربية والعالمية. وبات يمكن القول إن الحملة السلطوية ضد بشارة فشلت في تحطيم القاعدة الشعبية التي يتمتع بها، باعتراف تقارير إسرائيلية، كما فشلت في ترويع الفلسطينيين في الداخل والقوى الوطنية، ووحدت صفوفهم، وجعلت منه رمزاً لنضال عرب ٤٨، وليس أدل على ذلك مما حصل لدى تفتيش بيته في مدينة حيفا من قبل "الشباب"، حيث احتشد المئات من عناصر التجمع والجيران والأصدقاء وطلاب الجامعات، ليردوا على أسئلة "الشباب" بشأن هويتهم الشخصية أن كل واحد منهم هو عزمي بشارة، أو أخت عزمي بشارة، أو ابنة عزمي بشارة.

وكانت سبقت الحملة جملة من التقارير والدراسات والمؤتمرات الإسرائيلية التي تتناول الفلسطينيين في الداخل، وتضعهم في دائرة الرصد والمتابعة، وبخاصة في الجانبين الأمني والديموغرافي، وانعكاسات ذلك على إمكانات تحقيق "الحلم الإسرائيلي". وليس أدل على ذلك من الوثيقة التي قدمها رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، يوفال ديسكين، إلى رئيس الحكومة، بشأن اعتبار العرب في الداخل مصدراً للخطر الإستراتيجي على دولة العسكر ودولة اليهود، انطلاقاً من أن محض وجودهم يشكل تهديداً على الطابع اليهودي للدولة، بالإضافة إلى زيادة الالتفاف حول شعار "دولة المواطنين". يضاف إلى ذلك تصريحات "الشباب" بشأن التصدي لفعاليات قد تمس بالطابع اليهودي للدولة، حتى لو كانت هذه الفعاليات ديمقراطية. كما سبقت الحملة دراسة قام بها سامي سموحا من أجل الوقوف على مواقف العرب في الداخل بشأن القصف الإسرائيلي على لبنان خلال الحرب، والموقف من قصف إسرائيل بصواريخ الكاتوشا، وأسر جنود إسرائيليين. وهنا لم يغفل سموحا الإشارة إلى أن الجماهير العربية في الداخل قد "خببت التوقعات الإسرائيلية" بانتماؤها القومي العربي، وليس الطائفي أو القطري، ولم تثبت الولاء للدولة عن طريق إدانة المقاومة اللبنانية. وكل ذلك في ظل التحريض المتواصل والإلحاح المتصاعد في المطالبة بإعلان الولاء للدولة ورموزها والاعتراف بيهوديتها وأداء ما يسمى بـ "الخدمة الوطنية الإسرائيلية"، ناهيك عن الممارسات السلطوية بكل ما يتعلق بالأرض والمسكن والحقوق المدنية، ومخططات التهويد والاستيطان في الجليل والنقب، ووضع الخطط للحؤول دون نشوء تواصل إقليمي لأكثرية عربية تقطع أوصال إسرائيل، وتوزع اليهود في مناطق "إشكالية" من ناحية ديموغرافية، وتبادل مجموعات سكانية ومناطق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. كل هذا التصعيد ضد الجماهير الفلسطينية في الداخل، التي فرض عليها قبول ثمن زهيد هو المواطنة المنقوصة والمتناقصة مقابل نكبتها حين فجعت بتقويض هيكلها المجتمعي وتمزيقه أفقياً وعمودياً وعشوائياً، وتدمير الإطار السياسي والمدني لكيانها... كل هذا التصعيد كان ينذر بأن فلسطينيي الداخل تحت المجهر الأمني الإسرائيلي مرة أخرى.

ولا شك في أنهم تربصوا به لكونه داس على مفاصلهم المؤلمة، وليس فقط تلك التي باتت على كل لسان، مثل دولة المواطنين، ورفض الرموز اليهودية للدولة، ورفض الاعتراف بيهودية الدولة، ورفع سقف التحديات مع الصهيونية ووضعها في حالة تصادم مع الديمقراطية بأدواتهم وقواعد لعبتهم، فقد عمل بشارة بنشاط جم ومتواصل قل نظيره في حقل واسع من القضايا والمواقف. ونشير هنا إلى ثلاث قضايا من بين قضايا أخرى لا حصر لها أدت إلى رفع

فكل من قدم أو ولد بعد ١٩٤٨ لا حق له في التواجد في إسرائيل. بشارة يحاول صياغة المصطلح "دولة كل مواطنيها" بصورة غامضة، ولكن من الواضح على الأقل أنه لا يسعى إلى بناء ديمقراطية في الدولة، بل إلى تجريدتها من يهوديتها، وذلك وفقاً لقلوبه إنه لا يوجد توافق بين يهودية الدولة وديمقراطيتها. أما بخصوص دعمه للكفاح المسلح، ففي خطابه في أم الفحم وفي القرداحة، يتضح أنه يدعم تنظيم حزب الله المعروف كتنظيم إرهابي، ويشترع مقاومة الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية، ويصف الانتفاضة بأنها انتفاضة باسلة.

تجدد الإشارة إلى أنه في شباط من العام ٢٠٠٦، قبلت المحكمة العليا التماس بشارة، الذي قدم باسم مركز "عدالة"، ضد رفع حصانته وتقديمه للمحاكمة بتهمة دعم منظمة إرهابية، بأغلبية قاضيين مقابل قاضية. وجاء في رأي الأغلبية أنه على الرغم من صعوبة خطابات بشارة، التي يمكن قراءتها على أنها تدعم تنظيم إرهابي، وهي المسألة الحاسمة في قضية سريان الحصانة البرلمانية على خطابات من هذا النوع. علاوة على ذلك، فإن جنابة دعم تنظيم إرهابي معرّفة بشكل واسع وفضفاض في القانون الإسرائيلي، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند نقاش سريان الحصانة البرلمانية لئلا تشكل خطباته سبباً لتقديم لائحة اتهام ضده بتهمة دعم تنظيم "إرهابي". أما القاضية حايوت، فاعتبرت أن خطابات بشارة قد تجاوزت الخطوط الحمراء، وبالتالي لا يمكن إدراجها ضمن الحصانة البرلمانية. يتضح مما سبق أن المواقف التي استهدفت بشارة والتجمع كان بالإمكان مواجهتها في الملعب السياسي، على الرغم من الأصوات؛ سواء في الخارطة الحزبية الإسرائيلية أم في الدوائر الأمنية أو القضائية، التي كانت تحاول بشكل متواصل جرّها إلى الملعب الأمني، إلا أن جميع هذه المحاولات فشلت.

لقد اعتقدت إسرائيل في البداية أنه بالإمكان التعايش مع شعار التجمع "دولة المواطنين" على اعتبار أنه قد يؤدي إلى أسرلة، ولكن ترجمة هذا الشعار إلى تصادم متواصل مع الصهيونية، حيث لا يمكن تحقيق دولة المواطنين دون مساواة، وهذه المساواة لا يمكن ترجمتها بحقوق مدنية فقط، وإنما بحقوق قومية، وبالتالي تصبح في حالة تصادم مع الصهيونية ومع تعريف إسرائيل كدولة يهودية، علاوة على كونه يطرح في سياق برنامج متكامل للتجمع، ينطلق من الهوية القومية لفلسطينيي الداخل، بوصفهم سكان البلاد الأصليين، ويتمسك بحقهم في إدارة شؤونهم الثقافية وإقامة مؤسساتهم الخاصة والمنتخبة، والتواصل مع الأمة العربية، انطلاقاً من الحق في التواصل وليس في إطار التطبيع، ورفض التعريفات الإسرائيلية بما يتصل بـ "دول معادية"، ويتمسك بالحقوق كافة المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وبخاصة "حق العودة"، بل وحتى مواصلة طرحه على منصة الكنيست.

كل ذلك، جعل الأجهزة الأمنية تتجه باتجاه آخر لمحاصرة الفكر الذي يطرحه بشارة من خلال تليفق التهم الأمنية في الحملة الأخيرة. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى عامل التوقيت في توجيه التهم. اعتقد أن اختيار توقيت الحملة الأمنية على بشارة لم يتم صدفة. ومن الجائز القول إن هناك عاملين أساسيين قررا في هذه المسألة، أولها قرب الموعد من موعد نشر التقرير الأولي للجنة فينوغراد، التي حملت رئيس الحكومة ووزير الأمن المسؤولية عن الفشل في الحرب على لبنان، وبالتالي جرى توظيف توقيت الحملة لتصرف النظر عن التقرير، وبخاصة أنه قد رافق الحملة على بشارة حملة تهويل من الحرب القادمة وتسليح حزب الله و"حماس"، وتحديث الأسلحة القتالية للجيش السوري، وما سُمّي في حينه "بناء مدينة صواريخ سورية عملاقة على الحدود". أما العامل الثاني، فهو صدور ٤ وثائق عربية من قبل هيئات ومؤسسات في الداخل، أقل ما يمكن أن يقال عنها، على الرغم من النقاش معها في عدد من القضايا، إنها قد كتبت بروح الخطاب الذي يطرحه بشارة والتجمع.

بحق العودة يهدد الدولة ويهدد يهوديتها. إلا أن كون شعار "دولة جميع مواطنيها" هو شعار ديمقراطي، علاوة على كون باقي الشعارات لا تتناقض مع القانون الدولي، أدى إلى رفض منع تسجيل التجمع.

وفي العام ١٩٩٩، جرت محاولة أخرى لمنع التجمع من خوض الانتخابات للكنيست الخامسة عشرة، إلا أن المحكمة العليا في حينه لم ترّ من المناسب منع د.عزمي بشارة والتجمع من خوض الانتخابات، بيد أنها سجلت في قرارها أن "أقوال النائب بشارة قريبة بشكل خطير من الحد الذي لا يجوز تجاوزه".

وفي العام ٢٠٠١، صوتت الكنيست على نزع الحصانة البرلمانية عن د.عزمي بشارة، بناءً على طلب المستشار القضائي للحكومة، في حينه، إيلياكيم روبنشتاين، بغية تقديم لوائح اتهام ضد بشارة على خلفية الخطابين السياسيين؛ خطاب القرداحة وخطاب أم الفحم، علاوة على قيامه بتنظيم زيارات التواصل لفلسطينيي الداخل مع أقاربهم في سورية. وكان بشارة قد تحدث في اجتماع جماهيري في مدينة أم الفحم في الخامس من حزيران العام ٢٠٠٠، وآخر في القرداحة في العاشر من حزيران العام ٢٠٠١، أكد فيهما على حق الشعب الفلسطيني والمقاومة اللبنانية في مقاومة الاحتلال. وفي حينه اتهم بشارة بدعم تنظيم "إرهابي"، وبالتحديد حزب الله. مع الإشارة هنا إلى أن بشارة كان قد ألقى خطابات مماثلة، بالمضمون نفسه، في الكنيست من قبل. وتمحور النقاش القضائي في حينه على التفسير السياسي لمضمون الخطابات، التي تندرج ضمن حرية التعبير السياسي، ناهيك عن كون الحصانة البرلمانية تسري على الخطابات.

وفي شباط ٢٠٠٢، أصدرت لجنة أور، لجنة التحقيق الرسمية في هبة أكتوبر ٢٠٠٠، رسائل تحذير، وجهت إحداهما إلى بشارة، وحملته مسؤولية "التعبير عن دعمه للعنف كوسيلة للحصول على أهداف الأقلية العربية".

وفي تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢، جرت محاولة أخرى لمنع قائمة التجمع وبشارة من خوض الانتخابات، بعد أن قام عدد من الأحزاب الإسرائيلية بتقديم اعتراضات للجنة الانتخابات المركزية، وانضم إليهم المستشار القضائي للحكومة، إيلياكيم روبنشتاين، الذي دعم موقفه بتقارير جهاز الأمن العام (الشاباك)، بذريعة أن التجمع وبشارة لا يعترفان بإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، أو تأييدهما للكفاح المسلح لمنظمات "إرهاب" ضد إسرائيل.

ومما لا شك فيه أن شعار "دولة المواطنين" أحدث إرباكاً في الدوائر القضائية، لدرجة جعلت القاضي أهارون براك، رئيس المحكمة العليا في حينه، يكتب في قراره "إذا كان الهدف من وراء هذا الطرح هو تحقيق المساواة بين المواطنين، فلا يوجد إشكالية، أما إذا كان الهدف هو أبعد من ذلك، كالمس بكيان إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، فهناك فعلاً إشكالية جدية. نظرية د. بشارة تقترب من المس بالدولة كدولة يهودية، ولكن لا يوجد لدينا أدلة قاطعة، والأمر نفسه بالنسبة للكفاح المسلح".

وفي المقابل، قالت القاضية ستراسبرغ كوهين إن "الأمر المنسوبة إلى بشارة بخصوص المس بالدولة كدولة يهودية ودعمه للكفاح المسلح تشكل أهدافاً واضحة في برنامج التجمع الوطني الديمقراطي". وتابعت: يقول بشارة إن الأراضي الموجودة شرقي الخط الأخضر تعتبر أراضي محتلة، ولكن في الاصطلاح الثقافي التاريخي فإن كل فلسطين تقع تحت الاحتلال. وفي مكان آخر يقول بشارة إنه من الناحية التاريخية فإن فكرة دولة اليهود لا تعتبر شرعية، وأنا لست على استعداد أن أعطي إسرائيل شرعية تاريخية. وفي البيان القومي الديمقراطي الصادر عن التجمع، وبلسانه يقول إن دولة كل مواطنيها هي ليست الدولة اليهودية أو دولة اليهود. وفي مقال له نشر في صحيفة فصل المقال، يقول بشارة إن قبول دولة إسرائيل كيهودية يعني التنازل عن حق العودة للفلسطينيين. وفي دورة تعليمية بادر إليها بشارة في العام ٢٠٠١، يقول إنه لا يوجد حق لليهود الذين قدموا إلى البلاد بعد سنة ١٩٤٨، ولذا، وفقاً لبشارة،

## " حكومة أولمرت الثانية " - إلا البرنامج السياسي!

بقلم: أنطون شلحت



بارك (أ.ف.ب)

مقايستها بولاية عمير بيرتس القصيرة في الوزارة نفسها، أن تحسن عملية اتخاذ القرارات في المواضيع التي تتعلق بالحرب والسلام، والتي تعرضت للنقد الشديد في التقرير المحلي (الجزئي) للجنة فينوغراند التي تقصت الحقائق المتعلقة بحرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦.

غير أنه في سياق ذلك أشير أيضاً إلى أن أعضاء حزب "العمل" لا ينتخبون شخصاً ستحصر مهمته في تحسين أداء وزير الدفاع، وإنما ينتخبون زعيماً، رئيساً لحزب ورئيساً محتملاً للحكومة. وفي هذين المنصبين فإن انتخاب بارك لا ينطوي على بشائر جيدة، على ما أكد ناحوم برنياع، كبير المعلقين في صحيفة يديعوت أحرונوت.

وحتى قبل انتخاب بارك، رأى بعض المعلقين، بحق، أن منافسه، عضو الكنيست عامي أيلون، بلغ نقطة الانطلاق نحو الجولة الثانية في عملية التنافس على رئاسة حزب "العمل" وهو متفوق بصورة واضحة على بارك. ويعود هذا "التفوق" - في رأي البعض - إلى أن لايالون خطاً جليلاً وطريقاً واضحة، بينما بارك لا يعاني فقط من طريق فكرية مزدهمة بالمستشارين الذين أوصوه بالتزام الصمت في الحملة الانتخابية، وإنما، أساساً، يعاني من عدم معرفة إلى أين تؤدي هذه الطريق.

وللتذكير، فقد التزم بارك الصمت المطبق طوال فترة المنافسة على رئاسة "العمل"، وعندما نطق اكتفى بالقول إن أعضاء الحزب مدعوون لاختيار الأكثر أهلية من بين المرشحين لمواجهة خطر الحرب المقبلة، وهو التصريح الوحيد الذي عاد عليه مباشرة فور فوزه.

بالتالي، فإن صمت بارك يثير الشك في أنه قد ضل الطريق وهو يبحث عنها مثل كل السياسيين الإسرائيليين، أو أن موافقه في شؤون الدولة متشابهة جداً مع الحزبين المنافسين لـ "العمل" (كديما والليكود)، ولذا فإنه يفضل إخفاءها عن أعضاء "العمل"، وفق ما يؤكد المعلق السياسي في هآرتس عوزي بنزيمان.

علاوة على ذلك، قارن المعلق نفسه بين مصلحة الحكومة المتمثلة في البقاء لا أكثر وبين مصلحة الدولة، فهذه الأخيرة تتطلب من حزب "العمل" أن يميز نفسه عن "الليكود". فمفهوم اليمين قاد إسرائيل إلى المستقبل الذي تغرق فيه الآن. وفي قراءته، فإن بداية الخطيئة هي في الوهم أن في وسع إسرائيل الصغيرة أن تتبلع المناطق التي احتلت في حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧). وأثبتت التجربة أنه ليس في وسع الدولة من ناحية أمنية وديموغرافية أن تحقق هذا التوقع، وثار أيضاً صعوبات أخلاقية واجتماعية وسياسية زادت من وطأة الأوضاع. وكان حزب "العمل" شريكاً مركزياً في هذا المفهوم الذي ينغص حياة الإسرائيليين منذ ٤٠ عاماً.

### استقرار المؤسسة السياسية كبديل عن البرنامج السياسي

مؤدى ما تقدم هو أن أولمرت ماضٍ في طريق إنجاز

تشير كل الدلائل إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، سيظل منهمكاً، أيضاً بعد الأحداث الدراماتيكية في قطاع غزة وحتى إشعار آخر، في كيفية تجييش هذه الأحداث، وكذلك فوز رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود بارك، برئاسة حزب "العمل"، وفوز شمعون بيريس بالرئاسة الفخرية لدولة إسرائيل، من أجل ترسيخ احتمالات بقاء حكومته.

كما أن الاستفادة القصوى التي حاول أولمرت تحقيقها من زيارته الأخيرة إلى واشنطن، التي التقى خلالها (يوم ١٩ حزيران ٢٠٠٧) مع الرئيس جورج بوش، تندرج في إطار هذه الغاية أساساً.

وقد أظهرت كشوف إسرائيلية موثوقة جديدة بشأن هذه الزيارة والمحادثات التي تمت في نطاقها، أن ما حدث في قطاع غزة عزز لدى أولمرت نزعة إخضاع "مسار المحادثات" مع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، للمفهوم الأمني الإسرائيلي التقليدي. بكلمات أخرى، الإصرار على أن لا يتجاوز هذا المسار إطار البحث في "طابع الدولة الفلسطينية العتيدة، وأنظمة الحكم والقضاء فيها، والترتيبات الأمنية التي ستسود في المناطق الفلسطينية" (هآرتس، ٢٤/٦/٢٠٠٧)، وأن هذا الإطار هو الحد الأقصى لما بات يعرف باسم "الأفق السياسي" الذي يتم التداول فيه، في موازاة استمرار الرفض البات للتطرق إلى قضايا القدس، والحدود، واللاجئين، التي تقف في صلب الحل الدائم.

وسيحاول أولمرت ترسيخ احتمالات بقاءه السياسي كذلك من وراء تعديل تركيبة الحكومة الإسرائيلية، لإنتاج ما اصطلاح على تسميته بـ "حكومة أولمرت الثانية". وهذا التعديل، الذي ينتظره أولمرت ويبنى عليه منذ مدة طويلة، استدعا بصورة مباشرة أكثر شيء انتخاب بارك وبيريس.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام، وبالتزامن مع موعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية، رغب إيهود أولمرت في أن يكون إيهود بارك وزير الدفاع فيها. وقد تحققت هذه الرغبة على وجه السرعة بعد فوز بارك برئاسة حزب "العمل"، في الجولة الثانية التي جرت يوم ١٢ حزيران ٢٠٠٧، وتنافس خلالها مع عضو الكنيست عامي أيلون، وبجحة تفجر الأوضاع في غزة وسيطرة "حماس" على مقاليد الأمور فيه.

كما سيضم تعديل تركيبة الحكومة الوظيفتين اللتين سيطرتهما شمعون بيريس ورائه مع انتخابه لرئاسة الدولة، وهما نائب رئيس الحكومة ووزير شؤون تطوير النقب والجليل. وسبق لأبراهام هيرشزون أن أودع وزارة المالية في يد أولمرت، كما أن الوزير إيتان كابل (العمل)، الذي استقال بعد تقرير فينوغراند، ترك هو أيضاً وزارة ستعرض ضمن صفقة التعديل.

### مدلولات عودة إيهود بارك

لم يشك أي من المعلقين الإسرائيليين في أن عودة بارك إلى وظيفة وزير الدفاع من شأنها، إذا ما تمت



(إ.ب.أ)

استقرار المؤسسة السياسية كبديل عن البرنامج السياسي، ودون أدنى اعتبار لدعم الجمهور الإسرائيلي العريض. وهو يحظى، في سعيه هذا، بتعاون كامل من جانب شركائه في الائتلاف وأساساً حزب "العمل". وليس من المبالغة القول إنه ما من إجماع يوحد هذه المؤسسة الآن أكثر من الإجماع على رفض الانتخابات الجديدة المبكرة.

ومع ذلك يشير البعض إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية لا يستطيع أن يواصل تغاضبه عن الجمهور العريض، الذي فقد الثقة به (أشارت نتائج استطلاعات أخيرة إلى استمرار فقدان هذه الثقة بأولمرت، في حين أشارت إلى تقلص الهوة بين مرشح حزب "العمل" بارك، وبين مرشح "الليكود" واليمين بنيامين نتنياهو. ومنها مثلاً استطلاع صحيفة يديعوت أحرונوت، الذي أظهر أن ٥٠٪ من الإسرائيليين فقط يؤيدون انتخاب أولمرت لرئاسة الحكومة مقابل ٣٤٪ يؤيدون انتخاب نتنياهو و٢٤٪ يؤيدون انتخاب بارك). وسيتعين على أولمرت، عاجلاً أم آجلاً، أن يعرض على الجمهور جدول أعمال جديداً ومقنعاً يشرح فيه إلى أين نتجه من الآن فصاعداً، وهو أمر لم يعد سرا أنه لا يرغب فيه البتة (ألوف بن، هآرتس).

حتى الآن نجح أولمرت في التوصل إلى صيغة تضمن بقاء "العمل" في الائتلاف، على قاعدة تسلم بارك مقود وزارة الدفاع. ويعني ذلك توفير متنفس جديد للحكومة الإسرائيلية الراهنة، التي تختنق بالأزمات. وعلى الرغم من ذلك لا يجوز التغاضي عن بقاء معيقين رئيسيين أمام استمرار استقرارها على المدى البعيد:

- يكمن المعيق الأول في تقرير لجنة فينوغراند النهائي، المتوقع أن يصدر في الصيف القريب (في آب ٢٠٠٧). فمن شأن هذا التقرير أن يفجر الأزمة الحكومية من جديد، هذا إذا ما افترضنا أن اللجنة ستواصل المسار الذي ظهرت ملامحه في التقرير الجزئي، وهو تحميل أولمرت المسؤولية الأكبر عن فشل حرب لبنان الثانية، ما يعني أن تضطره لأن يدافع ثمن ذلك الفشل، على نسق ما حصل مع الضلعين الآخرين في المثلث المدان بنتائج تلك الحرب، وهما وزير الدفاع السابق عمير بيرتس والرئيس المستقيل لهيئة الأركان العامة، دان

حالوتس. وربما ينبغي أن نعيد إلى الأذهان هنا أن لجنة فينوغراند أكدت أنها لم تجد من الصحيح أن يتضمن تقريرها الجزئي توصيات شخصية. وأضافت في هذا الصدد أن "جميع الأشخاص موضوع هذا التقرير الجزئي كانوا أيضاً أشخاصاً مركزيين في سائر أيام الحرب. ولذا، فسيكون من الأصح أكثر أن نضمن التقييم الشامل لعملهم في الحرب في إطار التقرير النهائي، بعد أن تتضح صورة الحرب بكاملها". كما أشارت إلى أن التقرير الجزئي، الذي يعالج الظروف التي كانت قائمة عشية الحرب والقرارات المتعلقة بشن الحرب، سيحدد معطيات واستنتاجات أيضاً فيما يتعلق بالأشخاص، لكن لن يشمل توصيات شخصية. وأن مسألة التوصيات الشخصية ستعيد فحصها في التقرير النهائي.

وعلى صلة بهذا التقرير النهائي، قال سكرتير حزب "العمل"، عضو الكنيست إيتان كابل، الذي أيد بارك، في تصريحات أدلى بها لإذاعة الجيش الإسرائيلي بعد فوز هذا الأخير، إن حزب "العمل" لن يستمر بالجلوس في الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت بعد صدور التقرير النهائي للجنة فينوغراند. وكان كابل قد استقال من الحكومة بعد نشر التقرير الأولي للجنة فينوغراند.

وقال كابل إن "الواقع يدل على أنه في هذه اللحظة فإننا نشكل طوق نجاة لأولمرت لكن مهمتنا ليست إنقاذ رئيس الحكومة".

وأردف أن "مهمتنا هي أن تكون هناك حكومة أخرى مع رئيس آخر وبعد صدور التقرير (فينوغراند) فإنه إما أن يعمل حزب العمل على تغيير رئيس الحكومة وإما أن ينسحب من الحكومة".

- أما المعيق الثاني فعلمه عند إيهود بارك نفسه، وبخاصة في ضوء ما بدأت الاستطلاعات تظهره بشأن احتمالات فوزه على نتنياهو في الانتخابات المقبلة. وإن الذين يعرفون بارك جيداً يستبعدون أن تقتصر عودته إلى الحلبة السياسية الإسرائيلية، التي سبق أن ملأها بالكثير من الإثارة، على تسلم وزارة الدفاع من جهة، وعلى أن يكون مجرد غطاء لكثير الحكومات ضعفاً وفشلاً في تاريخ إسرائيل، من جهة أخرى.

# "وثيقة حيفا" تعيد الاعتبار للفلسطينيين في إسرائيل كمركب متكامل في القضية الفلسطينية وليس خارجها

كتب بلال ضاهر:

صدرت في الذكرى السنوية التاسعة والخمسين للنكبة الفلسطينية، في ١٥ أيار الماضي، "وثيقة حيفا"، ضمن سلسلة من الوثائق الفكرية التي صدرت مؤخراً، عن مجموعات من المثقفين الفلسطينيين في إسرائيل. والوثائق التي سبقتها هي "التصور المستقبلي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل" الصادرة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، و"الدستور الديمقراطي" الذي أعده مركز "عدالة" القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ووثيقة مركز مساواة لحقوق العرب في إسرائيل. وتم طرح هذه الوثائق على المواطنين العرب في إسرائيل من خلال وسائل الإعلام العربية في إسرائيل، وطالب القيمين عليها المواطنين بأن يناقشوها ويبدوا آراءهم فيها. وتناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية جميع هذه الوثائق بتوجس كونها أجمعت على الدعوة لإلغاء الطابع اليهودي لإسرائيل، وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واستعادة أملاك الفلسطينيين التي صادرتها السلطات الإسرائيلية. وصدرت "وثيقة حيفا" عن مركز "مدى - الكرمل" للبحوث الاجتماعية، ومقره حيفا.

## إصلاح الغبن التاريخي .. نقطة الانطلاق

وقال مدير "اتجاه" - اتحاد الجمعيات العربية الأهلية، أمير مخول، الذي شارك في إعداد وثيقة حيفا وكان مركزاً لمجموعة العمل المسؤولة عن التواصل مع الهيئات الفلسطينية عامة، إن "وثيقة حيفا تتميز بأنها لا تدعي التمثيلية وإنما هي وثيقة من كتبها، مع أخذ رأي واسع للتيارات المختلفة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وكذلك التيارات المختلفة على مستوى الشعب الفلسطيني ككل، من خلال لقاء تم عقده مع العديد من النشطاء والمثقفين الفلسطينيين على مستوى الشعب الفلسطيني ككل، في الشتات والوطن. وإضافة إلى ذلك، تم استمراجه رأي عدد من الإسرائيليين اليساريين. لكن ما يميز الوثيقة هو أنها تحاول أن تنطلق من الغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وترى في إصلاحه بشكل تام نقطة الانطلاق، وهي الأساس لأية مصالحة مستقبلية. وهذه نقطة مهمة لأنها تحاشت الخوض، مثلاً، في شرعية أو عدم شرعية إسرائيل. لكن، في المقابل، تعاملت مع الفلسطينيين في إسرائيل كمركب متكامل في القضية الفلسطينية وليس خارج القضية الفلسطينية، وليس خارج حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإنما كآمر مكمّل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني".

وأضاف مخول أن "هذا أمر مهم لأنه لأول مرة عملياً يتم التعامل مع وثيقة حيفا مع الأقلية الفلسطينية في الداخل على أنها جزء ومركب في القضية الفلسطينية وليس خارجها. فنحن لسنا قضية إسرائيلية ولسنا قضية مواطنين؛ أي أن قضيتنا لا تنحصر في قضية المواطنة، وإنما في قضية الحقوق على الوطن. فدورنا في قضية حق العودة متكامل مع دورنا في مناطق الـ ٤٨ ورؤية مستقبلنا في هذه المناطق. وفي مقابل ذلك، تضمنت الوثيقة بعداً أخلاقياً مهماً جداً في موضوع الموقف من أملاك اللاجئين، وبخاصة أنه كانت هناك وثائق أخرى (يقصد التصور المستقبلي) التي تحدثت عما يسمى بالعدل التوزياعي، فيما نحن نتحدثنا عن أن أملاك اللاجئين في أملاك الشعب الفلسطيني، وليست للتقاسم بين مواطني إسرائيل يهوداً وعرباً. هذا يعني أننا نرفض المساواة على حساب غنائم الحرب التي تم أخذها من شعبنا. وهناك موقف مهم في المستوى السياسي الأخلاقي، وهو الفصل بين الموقف من اليهود والموقف من إسرائيل، وهو ليس موقفاً واحداً. فهناك موقف من المحرقة التي تعرض لها يهود أوروبا، لكن هذا لا يبرر الانتقاص من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو إقامة دولة على حساب شعب فلسطين. وفي الوقت ذاته، كانت هناك قضايا خلافية جوهرية، مثل الموقف من إسرائيل. فقد كان هناك من أثار نقاشاً حول شرعية إسرائيل أو عدم شرعيتها، وهناك حديث في الوثيقة عن المركب الكولونيالي والعنصري لإسرائيل. وفي نهاية المطاف، وضعت الوثيقة الأمور كما حدثت كحقائق حتى نستطيع أن نتعامل مع المستقبل وليس الانتقاص مما جرى".

ولفت مخول إلى أن الوثيقة أبتت الباب مفتوحاً أمام الحل المستقبلي للقضية الفلسطينية وللصراع الإسرائيلي الفلسطيني، "فهي لا تتحدث عن دولة واضحة المعالم، بل تتحدث عن حق تقرير المصير ورؤيتها لليهود في إسرائيل وليس في العالم، كما هو المفهوم الصهيوني. لكن، شئنا أم أبينا، فقد أقيم شعب هنا وعليها التعامل معه. ونحن نرفض قانون العودة الإسرائيلي واعتبار يهود العالم جزءاً من إسرائيل. لكن الوثيقة وضعت أيضاً، تصوراً لحل المشكلة اليهودية حتى تتمكن من حل القضية الفلسطينية. وبهذا المفهوم، فإن الوثيقة لا تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، فقد أعطت حقوقاً له لا مثيل لها ربما فقط، في الميثاق الوطني الفلسطيني، علماً أن الميثاق لم يتحدث عن فلسطينيي الـ ٤٨. ونحن نتحدث عن حقوق كامل الشعب الفلسطيني كأساس للتسوية. والتسوية قد تكون من خلال قيام دولة واحدة أو دولتين. وقد تم بناء الوثيقة على أساس أن المنطلق هو الحق، وليس القانون، وليس توازن القوى، وليس الواقع أيضاً. وعلى الرغم من أن صياغات الوثيقة لينة جداً، فإن المواقف التي تطرحها واضحة جداً".

## وثائق لا تمثل رؤية جماعية

لكن نائب رئيس الحركة الإسلامية (الجنح الشمالي) الشيخ كمال خطيب، اعتبر أن "هذه الوثائق (التي تم طرحها مؤخراً على ساحة الأقلية العربية، بما فيها وثيقة حيفا) أياً كان أصحابها والقائمون عليها، فإنها ما دامت لم تطرح بشكل جماعي من خلال المؤسسة الواحدة، وهي لجنة المتابعة، وتأخذ التأييد الجماعي، فإنها في تقديرنا تبقى تمثل فقط من كتبوها. وهذا الأمر قلته حول وثيقة التصور المستقبلي وأقوله الآن عن وثيقة حيفا. وأنا اعتبر أية وثيقة



(أ.ب.أ)

أغلبية يهودية بنويماً، وفيها أقلية قومية عربية فلسطينية كبيرة جداً وذات أثر، ولها دور في بناء العلاقة في المستقبل مع الدولة الفلسطينية".

وأشار مخول بالإيجاب إلى أن وثيقة حيفا لم تغفل القضايا الاجتماعية الداخلية للأقلية القومية العربية، بما في ذلك حقوق المرأة وغيرها من القضايا الاجتماعية. وهنا أيضاً، اعتبر مخول أن هذا الجانب في الوثيقة نابع من موقف الحزب الشيوعي.

وقال "لا أريد المقارنة بين وثيقة حيفا ووثيقة الرؤية المستقبلية، وأنا أحترم الاجتهادات كلها ويجب مناقشة هذه الوثائق، لكن نقاشي مع وثيقة الرؤية المستقبلية مثلاً، هو أن طرحها من قبل لجنة رؤساء السلطات المحلية أو لجنة المتابعة يجب أن يمر بالضرورة عبر استشارة وإشراك القوى السياسية الفاعلة الأساسية، والفكر السياسي الأساسي المطروح على ساحة الجماهير العربية. وبرأيي، أن النقاش هناك جاء مختلفاً، حيث بدأ وكان ما جاء فيها يمثل كل المواقف. لكن يجب القول إن هناك محاولة واجتهادات حقيقية لطرح أجوبة من خلال الوثائق الصادرة مؤخراً، وهذا أمر مهم. وبعد الإشادة بهذه الاجتهادات علينا تحويل أوراق العمل هذه إلى أوراق ارتكاز في النقاش وفي الجدل الفكري والسياسي على تفسير وضع الجماهير العربية في إسرائيل. وأعتقد أن أهمية هذه الأوراق تكمن في إثارة الجدل وصياغة أجوبة على القضايا المطروحة".

## أساس صالح لرؤية شاملة

بدوره، اعتبر رئيس كتلة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست، النائب جمال زحالقة، أن وثيقة حيفا هي "وثيقة متقدمة من حيث طروحاتها وتعكس تطوراً مهماً في رؤية ومواقف نخب عربية وطنية، وتصلح لأن تكون أساساً لوثيقة رؤية شاملة للجماهير العربية في الداخل. فهي تؤكد على معارضة يهودية الدولة، وعلى المواطنة المتساوية والحقوق المدنية الكاملة، وعلى الحقوق القومية والارتباط الوثيق بقضايا الأمة العربية، والانتماء الراجح للشعب الفلسطيني وقضاياها. وكل هذه أمور جرى توثيقها في هذه الوثيقة، ونأمل أن تكون محطة للدراسة والحوار السياسي في أوساط جماهيرنا".

وقال زحالقة إن "وثيقة حيفا تعبر أولاً عن رأي من كتبها، ولكن الذين كتبوها ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة. والوثيقة جاءت في النهاية وثيقة متوازنة، على الرغم من أنني كنت أريد أن تكون هناك أمور موجودة في الوثيقة وهي ليست موجودة فيها، وهناك أمور أخرى كنت سأصوغها بشكل آخر، لكن بالمجمل، فأنتي أعتقد أنها وثيقة جيدة ومتفهمة لأنها تحمل طابع التحدي للمؤسسة الإسرائيلية، وتؤكد على أهمية الذاكرة التاريخية، وتطرح طروحات للخروج من الوضع الذي نعيشه وفي ظروف تتحقق فيها المساواة والسلام العادل والمتوازن".

وحول دعوة الوثيقة إلى "الاعتراف بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي في تقرير مصيره"، قال زحالقة "نحن لا نرفض هذا الكلام، لكن رفضنا هو كون إسرائيل دولة يهودية. بمعنى أن حق تقرير المصير ليس أمراً مطروحاً الآن، فهناك يهود يعيشون في دولة، ونحن نعتقد أن هذه الدولة يجب أن تكون لكل المواطنين، وفي إطار الدولة يحق للشعب اليهودي حقه في تقرير المصير، ليس الدولة التي هي ملك للشعب اليهودي الإسرائيلي. والحديث عن الشعب اليهودي يجري عن اليهود في إسرائيل وليس عن اليهود في أنحاء العالم".

وتابع "إن وثيقة حيفا لا تتحدث عن اندماج المواطنين العرب بالدولة، وإنما عن مساواة. وهناك فرق بين الاندماج والمساواة. فالمساواة ليست مطلباً اندماجياً بالنسبة لنا على الأقل، وهناك تعبير معين عن ذلك في الوثيقة، وإنما المساواة هي مطلب مناهض للصهيونية، لأن المساواة الكاملة للعرب في إطار الدولة هو نقيض للصهيونية التي في جوهرها أن الدولة هي دولة يهودية".

يريد كاتبوها أن يجعلوها وثيقة الوسط العربي كله، لا بد من أن تتم مراجعة مركبات الوسط العربي وليس فرض وثائق ورشها كالطر: واحدة من هنا وتلك من هناك. ولذلك أرى أنها وثائق فتوية ولا تمثل رؤية جماعية".

وتوقف خطيب عند ما جاء في وثيقة حيفا ودعوتها إلى "الاعتراف بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي بتقرير مصيره"، وقال "أنا أسف شديد للأسف بأن تكون الضحية الآن، تبحث عن مخرج للجلاد. فنحن نطالب بمن يعيننا على أن نقرر نحن مصيرنا ونأخذ حقنا، فكيف يتم الذهاب هكذا للدعوة إلى إعانة الظالم والمعتدي على أن يقرر مصيره. وأنا أستغرب هذا وأعتقد أنها منهجية غير سليمة لا في التفكير ولا في الطرح".

وأضاف "على الرغم من أنني لم أقرأ الوثيقة كاملة، لكن طالما أنها لا تمثل كل مركبات الوسط العربي فأيا كانت مضامينها فهي بالنسبة لي غير ملزمة، وبخاصة إذا لم تأخذ هذه الوثيقة بعين الاعتبار خصوصياتنا الحضارية والدينية والثقافية كإقلية فلسطينية في الداخل".

## نقاط التقاء مع الحزب الشيوعي

من جانبه، رأى سكرتير عام الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والنائب السابق في الكنيست، عصام مخول، أنه "قد يكون تمييزاً وثيقة حيفا بأنها استفادت من تجربة الوثائق الأخرى التي طرحت وكيفية طرحها، وحاولت أن تتجاوز بعض نقاط الضعف في وثائق سبقتها، لتضع الأساس الذي يأخذ بالحسبان الملاحظات التي قيلت ضد الأوراق السابقة، مثل التصور المستقبلي للجماهير الفلسطينية في إسرائيل والدستور الديمقراطي. والأمر الثاني، الذي أعتقد أن وثيقة حيفا اعتمدته أيضاً، على أساس النقاش الذي أثير في أعقاب وثيقة الرؤية المستقبلية، هو أنها اعتمدت الفكر السياسي الحقيقي السائد".

واعتبر مخول أن الوثيقة "اعتمدت الثوابت السياسية الإستراتيجية للحزب الشيوعي الذي صاغ موقفه والفكر السياسي بين الجماهير العربية في إسرائيل وفق ثوابت أساسية، أولها أننا جزء حي وفاعل ونشط من الشعب الفلسطيني، وثانيها أننا جزء من المجتمع الإسرائيلي والساحة السياسية التي نعمل على تغييرها هي الساحة الإسرائيلية، وثالثها هو كوننا أقلية قومية فلنا حقوق قومية ومدنية، وبهذا نحن سبقتنا وتجاوزنا طرح دولتين للشعبين. وبرأيي، أنه بشكل أو بآخر، كان هذا الطرح في خلفية تفكير معدي وثيقة حيفا. وفيما يتعلق بالاعتراف بالشعب اليهودي وحق تقرير المصير، لا يتناول الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب اليهودي العالمي وفق المنظور الصهيوني، وإنما الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب اليهودي الذي نشأ وتكون وتشكل في فلسطين. وعندما نتحدث عن دولة فيها أكثرية يهودية وأقلية قومية عربية لها الحق في التمتع بالمساواة القومية والمدنية، فإننا نتحدث بمفاهيم حقيقية ومصيبة في قضية الواقع الذي نعيشه الجماهير العربية في إسرائيل، كجزء من الشعب الفلسطيني، وكجزء من المواطنين في إسرائيل. وقضية المواطنة بالنسبة لنا ليست مكتسبة بالهجرة وإنما هي مكتسبة بالعلاقة بالوطن".

ورأى أن وثيقة حيفا "تلتقي مع الحزب الشيوعي فيما يتعلق بدور الأقلية الفلسطينية في قضية السلام العادل وبإنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية، وبأن مشروع إسرائيل لن تكتمل إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانبها استكمالاً لفكرة الدولتين التي وافقت الشرعية الدولية على إعطاء شرعية لإسرائيل من خلالها وبحسب قرار التقسيم. وحتى عندما تم إقرار هذا المبدأ كان واضحاً أنه يعيش في الدولة الفلسطينية فلسطينيون ويهود، وفي الدولة الإسرائيلية يعيش يهود وفلسطينيون. ولذلك، فإن المبدأ لا يزال أننا لا نستطيع أن نقبل أن تكون إسرائيل دولة يهودية فقط، فإسرائيل هي دولة ذات

